برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩-٢٢/١٠/١٩٩٨

مسائل الموارد والمالية

البند ٤ من جدول الأعمال

الحسابات المراجعة للفترة المالية (١٩٩٦-١٩٩٧)

التقرير والكشوف المالية

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/98/4-A
21 August 1998
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها.

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظف المسؤول عن الوثيقة هو:

رئيس قسم الحسابات: Ms. L. Elliott رقم الهاتف: 066513-2680

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

مذكرة تقديم من المديرة التنفيذية[1]

تقدم المديرة التنفيذية فيما يلي الكشوف المالية للحساب العام **لبرنامج الأغذية العالمي** بما في ذلك حسابات الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، وذلك طبقا للمادة الرابعة عشرة – ٦(ب) من النظام الأساسي، والمادة الثالثة عشرة – ١ من النظام المالي.

وتقدم المديرة التنفيذية كذلك، إعمالا للمادة الرابعة عشرة – ٦ (ب) من النظام الأساسي، رأي المراجع الخارجي وتقريره عن مراجعته للكشوف المالية والجداول المؤيدة لحسابات الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، وذلك وفقا للمادة الرابعة عشرة – ٨ من النظام المالي.

وبموجب المادة الرابعة عشرة – ٦ من النظام الأساسي، تقدم المديرة التنفيذية في الوقت نفسه، الكشوف المالية ورأي المراجع الخارجي وتقريره إلى **اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية** في **منظمة الأغذية والزراعة** للنظر فيها وإبداء الملاحظات بشأنها. وتعليقات اللجنتين مرفقة بهذه الوثيقة لتعرض على المجلس التنفيذي.

وتقدم **الأمانة** إضافة لما تقدم، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ **الأمانة** للتوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥، وآخر عن الفترة المالية الحالية، ١٩٩٦-١٩٩٧.

(١) المواد المشار إليه أعلاه تعني المواد الواردة في النظام الأساسي والنظام المالي الذين بدأ سريان مفعولهما في ١٩٩٨/١/١.

بيان المحتويات

	رقم الصفحة
بيان المديرة التنفيذية	5
رأي المراجع الخارجي	13
اعتماد الكشوف المالية	15
الكشوفات المالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧	16
تقرير المراجع الخارجي	47
تقرير بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي التي وردت في تقرير مراجعته للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧	75
تقرير بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي التي وردت في تقرير مراجعته للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥	104

بيان المديرة التنفيذية

مقدمة

١- طبقا للمادة ٢٩(ج) من اللائحة العامة **لبرنامج الأغذية العالمي** (التي استعيض عنها بالمادة الرابعة عشرة-٣ من النظام الأساسي اعتبارا من ١٩٩٨/١/١)، والمادة ١٠-١ من اللائحة المالية **للبرنامج** (التي استعيض عنها بالمادة الثالثة عشرة-١ النظام المالي اعتبارا من ١٩٩٨/١/١)، تعتبر المديرة التنفيذية مسؤولة أمام **المجلس التنفيذي** عن إدارة عمليات **البرنامج** وتسييره، بما في ذلك المسؤولية عن الحسابات المراجعة **للبرنامج**.

٢- وتتشرف **المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي** بأن تقدم بيانها بشأن المركز المالي **للبرنامج** للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، بالإضافة إلى الكشوف المالية ورأى المراجع الخارجي فيها.

٣- وللمرة الأولى، في هذه الفترة المالية، تقدم إلى **المجلس التنفيذي** مجموعة متكاملة من المعلومات المالية والمحاسبية. ويمثل بيان المديرة التنفيذية، الذي يبرز جوانب مهمة من الكشوف المالية ويوفر مزيدا من التفاصيل والإيضاحات،. الجزء الأول من وثيقة الكشوف المالية المراجعة. أما القسم الثاني فيتضمن الكشوف المالية للفترة المالية ورأى المراجع الخارجي فيها. ولقد أصدر المراجع الخارجي مرة أخرى رأيه القاطع بشأن الكشوف المالية **للبرنامج** للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧. وبالتالي، فإن هذه الكشوف في رأي المراجع الخارجي، قد قدمت على نحو مرض تماما. ثالثا، فإن التقرير الكامل للمراجع الخارجي قد قدم خطيا. وهنا يفيض المراجع الخارجي في تقديم ملاحظاته وتوصياته أثناء مراجعته. أما الوثيقتان النهائيتان في هذه المجموعة التي قدمت، على شكل مصفوفة فهي تحديث لاستجابات **البرنامج** والإجراءات التي اتخذت نتيجة للتقارير الكاملة للمراجع الخارجي سواء بالنسبة للفترة المالية السابقة ١٩٩٤-١٩٩٥ أوالفترة التالية لها ١٩٩٦-١٩٩٧.

٤- وتولي **المديرة التنفيذية** اهتماما كبيرا بتوصيات المراجعة. ولقد بذل جهد كبير لمتابعة توصيات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ وأحرز تقدم ملموس في هذا الشأن.

سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل

٥- وقد أعدت الكشوف المالية وفقا لسياسات الموارد والتمويل طويل الأجل التي أجازتها **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في دورتها الأربعين التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥. وهذه هي أول فترة مالية تستند على السياسات الجديدة للموارد والتمويل طويل الأجل، وهى تعكس عددا من المفاهيم الجديدة التي نفذت خلال الفترة المالية، وتشمل تصنيفا للأعمال والمساهمات والتكاليف. ولقد تمت مراجعة اللائحتين النظام الأساسي والنظام المالي **للبرنامج** اعتبارا من أول يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ ليشملا هذه السياسات الجديدة للتمويل.

أنشطة البرنامج

٦- تقسم أنشطة **البرنامج** إلى أربع فئات برامجية، اعتمادا على طبيعة النشاط. والفئات البرامجية هي: التنمية، وعمليات الطوارئ، وعمليات الإغاثة الممتدة، والعمليات الخاصة.

المساهمات

٧- تقدم المساهمات من أحد ثلاثة منافذ للتمويل، اعتمادا على الشروط التي تطبقها الجهة المانحة. ويغطي منفذ التمويل متعدد الأطراف المساهمات غير الموجهة والمساهمات الموجهة نحو فئة برامجية خاصة، ولكنها ليست مقيدة بمشروع بعينه، على الرغم من أنها قد تقدم استجابة لنداء. ففي الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، تلقى **البرنامج** مساهمات بلغ مجموعها ٧٩٦ مليون دولار، في إطار منفذ التمويل متعدد الأطراف. وتصنف المساهمات الموجهة نحو نشاط معين من أنشطة **البرنامج** كمساهمات موجهة متعددة الأطراف، وقد بلغ مجموع هذه المساهمات ١٣٣٠,٥ مليون دولار للفترة المالية. أما المساهمات الثنائية فتوجه على نحو الخصوص إلى مشروع أو عملية لم يبتدرها **البرنامج**، لكنها مع ذلك تتفق مع **بيان رسالة البرنامج**. فقد تلقى **برنامج الأغذية العالمي** ٢٦,٥ مليون دولار من المساهمات الثنائية في الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧. ويمكن الإطلاع على تفاصيل المساهمات بالنسبة لكل منفذ من منافذ التمويل وفئته البرامجية في الجدول رقم ٣ في كشوف الحسابات.

٨- ولقد بدأ تنفيذ السياسات الجديدة للموارد والتمويل طويل الأجل اعتبارا من ١٩٩٦/١/١، غير أنه أثناء الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، استمر **البرنامج** في طلب الأموال والسلع، وتسلمها من الجهات المانحة التي كانت قد أكدت مساهماتها أثناء العمل بنظام التمويل السابق. ولقد أدرجت هذه الأموال في منفذ رابع للتمويل هو "قبل ١٩٩٦". ولما كانت الأنشطة التي تمول من هذه المساهمات القديمة قد انتهت، فقد تقرر أن ينتهي تدريجيا منفذ التمويل "قبل ١٩٩٦"، وكان **البرنامج** قد تلقى في الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ مبلغ ٣٦٣,٩ مليون دولار في إطار المساهمات "قبل ١٩٩٦".

٩- وبالإضافة إلى الأموال التي تلقاها **البرنامج**، في إطار منافذ التمويل الثلاثة، فإنه تلقى أيضا ٤,٤ مليون دولار خصصت للحسابات الخاصة في الحساب العام. وترد تفاصيل هذه المبالغ في الجدول ٣-٥ في كشوف الحسابات.

التكاليف

١٠- أكد الجهاز الرئاسي في الدورة الأربعين **للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها**، مبدأ استرداد التكاليف كاملة. فالجهات المانحة تدفع كامل التكاليف المرتبطة بمساهماتها، بما في ذلك تكاليف التشغيل المباشرة، وتكاليف الدعم المباشر، والتكاليف غير المباشرة. وتشمل تكاليف الدعم المباشر التكاليف التي تتصل مباشرة بالعملية والتي لا تصرف إذا حدث وتوقف نشاط هذه العملية. أما التكاليف غير المباشرة فهي التي ترتبط بتدعيم **البرنامج** بوجه عام ولكنها لا ترتبط مباشرة بعملية محددة. ففي الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، بلغ مجموع التكاليف التشغيلية المباشرة ٢٠٠٧,٦ مليون دولار، في حين بلغ مجموع تكاليف الدعم المباشر ١٤١,٣ مليون دولار، ومجموع التكاليف غير المباشرة ٢٢٨,٩ مليون دولار. وترد تفاصيل هذه التكاليف في الكشف الأول الجدول رقم ٣ في كشوف الحسابات.

التوريد

١١- أجرى المراجعون الخارجيون، أثناء مراجعتهم لحسابات الفترة المالية استعراضا شاملا لأنشطة التوريد في **البرنامج** وتغطى السلع والبنود غير الغذائية والنقل البحري، وخرجوا بنتيجة إيجابية مؤداها أن الغالبية العظمى من هذه العمليات التي جرى استعراضها كانت سليمة تماما. ولا شك في أن هذا التعبير عن الثقة يدعو إلى قدر كبير من الاطمئنان، باعتبار أن أنشطة المشتريات تشكل نسبة كبيرة (تقرب من ٣٥ في المائة) من مجموع نفقات **البرنامج**.

الإبلاغ إلى الجهات المانحة

١٢- أتاحت الكشوف المالية الخاصة بهذه الفترة المالية إشباع حاجة الجهات المانحة للمساهمات متعددة الأطراف إلى التقارير، على إثر مصادقة **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في دورتها الأربعين على توصيات جماعة العمل الرسمية بشأن الخيارات المتاحة **للبرنامج** لتنفيذ سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل. إذ تتلقى الجهات المانحة للمساهمات المباشرة متعددة الأطراف تقريرا سنويا موحدا عن المشروعات – وكلها مشروعات بدأت منذ ١/١/ ١٩٩٦، ويغطى هذا التقرير الموحد سنويا جميع المشروعات التي تلقت موارد موجهة متعددة الأطراف. أما الجهات الثنائية المانحة فتتلقى تقارير مالية، كل عامين، عن أوضاع حساباتها الثنائية. ويجرى التوفيق بين التقارير الموحدة عن المشروعات وعن المساهمات الثنائية وبين الكشوف المالية المراجعة.

الفروق الزمنية والقضايا المتعلقة بالسياسات المحاسبية

١٣- سيلاحظ قارئ هذه الحسابات تأثير الفروق الزمنية التشغيلية عند مقارنة الإيرادات والمصروفات، والفروق التي تنشأ بين الدخل والمنصرف والتي تزيد من حجمها السياسات المحاسبية التي يستخدمها **البرنامج** لهذه البنود. وتستحق هذه الفروق الزمنية التشغيلية والناشئة من السياسات المحاسبية بعض الإيضاح.

السياسات المحاسبية

١٤- تفيد السياسات المحاسبية التي يستخدمها **البرنامج**، بالنسبة للإيرادات والمصروفات، في زيادة الفروق الزمنية بين هذه البنود. ولدواعي الحكمة، يعترف **البرنامج** بمساهمات الجهات المانحة كإيرادات في الحسابات وذلك حين يتسلم هذه الأموال نقدا أو سلعا فقط، بيد أنه وفقا لممارسات **الأمم المتحدة** ولقواعدها المحاسبية واسعة النطاق، يعترف **البرنامج** بالنفقات على أساس أنها التزام. ومعنى هذا أن المصروفات تدرج في الكشوف المالية في مرحلة مبكرة، هي مرحلة الالتزام، في حين لا تدرج الإيرادات في تلك المرحلة المبكرة من تأكيد المساهمات، لكنها تدرج عند تلقى **البرنامج** للأموال النقدية أو السلع فقط. وتوضع هذه السياسات المحاسبية قيد المراجعة الآن لإمكان إدخال تحسينات على شفافية الحسابات في إطار القواعد المحاسبية المعمول بها في **منظومة الأمم المتحدة**.

الالتزامات أو الإنفاق قبل تلقى الأموال النقدية

١٥- بمجرد أن تعلن جهة مانحة ما عن مساهمتها وتؤكدها، يتعين على **البرنامج** أن يلتزم بالأموال أو ينفقها، قبل أن يتلقى الأموال النقدية في المصرف. ويمكن الإطلاع على النتيجة الواضحة لهذه الفروق الزمنية في الجدول ٣-٥ في

الكشوف المالية، حيث بلغت المساهمات لتكاليف الدعم غير المباشر ١٧٨ مليون دولار، في حين أن تكاليف دعم البرامج والإدارة (بما في ذلك الالتزامات) بلغت ٢٢٦,٢ مليون دولار. فمن بين المبلغ الذي تلقاه **البرنامج** من الجهات المانحة وقدره ١٧٨ مليون دولار أثناء الفترة المالية لتكاليف الدعم غير المباشر، فإن ٢٢,٢ مليون دولار كانت تتعلق بالمساهمات التي تأكدت في فترات سابقة (منفذ التمويل "قبل ١٩٩٦")، ومبلغ ١٥٥,٨ مليون دولار من مساهمات في إطار السياسات الجديدة للموارد والتمويل طويل الأجل. ويتوقع **البرنامج** أن يتلقى مبلغا آخر قدره ٥٠,٢ مليون دولار من مساهمات تكاليف الدعم غير المباشر المتعلقة بالفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، تلقى منها **البرنامج** بالفعل ٢١,٣ مليون دولار، حتى وقت إعداد هذا التقرير. ويتناول تقرير أداء الميزانية بالتفصيل هذه المسألة ومفهوم استرداد التكاليف كاملة من حيث علاقتها بميزانية دعم البرامج والإدارة في **البرنامج**.

الأموال النقدية بدلا عن السلع التي يتلقاها البرنامج في فترة مالية واحدة، والسلع المشتراة في الفترة المالية التالية

١٦- قد يتلقى **البرنامج** أموالا نقدية بدلا عن السلع من جهة مانحة قبل أن تنشأ الحاجة إلى شراء السلع بعدة أسابيع. ويتضح هذا الفارق الزمني في الكشف الأول، حيث لا تعادل المساهمات السلعية الإنفاق السلعي. فالمساهمات التي تقدم بالسلع عينا توزع وقت استلام الأغذية، لذلك فإنه بالنسبة للسلع العينية فإن مجموع المساهمات يعادل دائما مجموع النفقات. وقد يتلقى **البرنامج** الأموال النقدية بدلا من السلع في فترة محاسبية واحدة في حين تشترى السلع في الفترة المالية التالية، وهذا يسبب فروقا بين مجموع المساهمات السلعية (التي تقدم عينا أو في صورة أموال نقدية أو منهما معا) ومجموع الإنفاق السلعي لفترة مالية معينة.

الأموال النقدية التي يتلقاها البرنامج في فترة مالية واحدة والتكاليف التي يلتزم بها البرنامج أو ينفقها في الفترة المالية التالية

١٧- كمبدأ عام، فإنه يطلب من الجهات المانحة أن ترسل مساهماتها قبل أن ينفق **البرنامج** منها الالتزامات والنفقات الأخرى. وفي الظروف غير المتغيرة، فإن الإيرادات والمصروفات سوف تتعادل أو تتساوى في كل فترة مالية تقريبا، بيد أنه في الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، فإنه طرأت زيادة ملحوظة للإيرادات على المصروفات، مما يترتب عليه نمو في الأرصدة النقدية. فالأموال النقدية التي تلقاها **البرنامج** في الربع الأول من الفترة المالية زادت بنحو ٢٥ مليون دولار بالمقارنة مع الفترة المقابلة في الفترة المالية السابقة. وبصفة عامة، فقد تلقى **البرنامج** المزيد من الأموال النقدية أكثر مما صرف، وزادت الأرصدة النقدية من ٦١٦,٩ مليون دولار إلى ٧٨١,٦ مليون دولار. بيد أنه، كما سيرد شرحه فيما بعد، فإن معظم هذه الأموال النقدية ليست تحت التصرف المطلق **للبرنامج**.

الأموال النقدية والاحتياطيات – القيود المفروضة على استخدامها

مجموع الأموال النقدية والاحتياطيات

١٨- يبلغ مجموع احتياطيات **البرنامج** ٥١٨,٢ مليون دولار. ويضاف إلى هذه الاحتياطيات أموال نقدية قدرها ٧٨١,٦ مليون دولار – كما أشير إليه فيما سبق– بعد أن تطرح منها مختلف المدفوعات والالتزامات الصافية. ومع ذلك، فينبغي أن يضع قارئ الحسابات في اعتباره أن معظم احتياطيات **البرنامج** مقيدة بفئات برامجية أو مشروعات معينة بموجب قيود تفرضها الجهات المانحة، وليست تحت مطلق تصرف **البرنامج**. ويقدم الجدول رقم ٧ تحليلا مفيدا للاحتياطيات، يرد فيما يلي وصف أهم النقاط فيه.

احتياطي التشغيل

١٩- يبلغ احتياطي التشغيل الذي يحتفظ به **البرنامج** ٥٧ مليون دولار، أنشئ في الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥ وزاد إلى حده الحالي وهو ٥٧ مليون دولار في الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧. ويرد في الجدول رقم ١٥ تحركات هذا الاحتياطي بالتفصيل.

الحساب العام والأموال غير المخصصة

٢٠- بعد خصم احتياطي التشغيل، فإن الحساب العام لديه رصيد يبلغ ٣٧ مليون دولار. ويحتوى هذا الرصيد على حسابات خاصة معينة من بينها حساب التأمين الذاتي وبرنامج تحسين الإدارة المالية. ويرد في الجدول ٣-٥ تقسيمات هذا الرصيد بما في ذلك تفاصيل الجزء المخصص لبرنامج دعم البرامج الإدارة والاحتياطيات من الحساب العام. أما الرصيد غير المخصص من الحساب العام فيبلغ مجموعه ٢١,٤ مليون دولار، ويمكن اعتباره تحت التصرف المطلق **للبرنامج**، على أن يقرر **المجلس التنفيذي** كيفية التصرف فيه.

أموال يحظر التصرف فيها

٢١- أما أرصدة الحسابات الباقية التي يبلغ مجموعها ٤٢٤,٢ مليون دولار فهي أموال يحظر التصرف فيها. إذ أن أرصدة الحساب متعدد الأطراف وحساب الأموال "قبل ١٩٩٦" مشروطة ببعض الفئات البرامجية الخاصة، في حين أن الأرصدة الموجهة متعددة الأطراف والثنائية فهي أكثر تقييدا بمشروعات وأنشطة بعينها. وهذه الأموال المحظور التصرف فيها ليست متاحة لاستخدامها بناء على توجيهات **الأمانة** وفقا للإرشادات التي يوفرها **المجلس التنفيذي**، لكنها محدودة بشروط الاتفاقات التي أبرمت مع الجهات المانحة المختلفة.

ويحدد الجدول التالي حجم أرصدة الحسابات المقيدة (ومجموعها ٤٢٤,٢ مليون دولار) ومستوى هذا التقييد.

	يقتصر استخدامه على أنشطة مشروعات محددة في إطار فئة برامجية معينة (بملايين الدولارات)		يقتصر على فئة برامجية محددة (بملايين الدولارات)	
	ثنائية	موجهة ومتعددة الأطراف	متعددة الأطراف	قبل ١٩٩٦
التنمية	٠,٠	١٤,٥	٤٥,٧	(١٠,٩)
عمليات الطوارئ	٠,٠	١١,٠	١٩,٠	١٢٥,٠
عمليات الإغاثة الممتدة	٠,٠	٧٣,٤	٢,٤	٤٤,٤
عمليات خاصة	٠,٠	٨,٦	٠,٣	٠,٠
عمليات ثنائية	٩٠,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المجموع	**٩٠,٨**	**١٠٧,٥**	**٦٧,٤**	**١٥٨,٥**

حجم الأرصدة النقدية

٢٢- كما سلف بيانه، فإن الأموال النقدية والاحتياطيات الخاصة **بالبرنامج** مقيدة، في استخدامها، على الأغلب، بمجموعة من الشروط التي تضعها الجهات المانحة. وتستثمر الأرصدة النقدية استثمارا حكيما. ومع ذلك، فإن ضخامة الأرصدة النقدية **للبرنامج** (٧٨٢ مليون دولار) تستحق إيضاحا أكثر تفصيلا لقارئ هذه الحسابات.

٢٣- وتمثل الأرصدة النقدية **للبرنامج** في ١٩٩٧/١٢/٣١ ما يقرب من ١١,٥ شهر من شهور الإنفاق. ففي **منظمات الأمم المتحدة** الممولة طواعية، من المعتاد أن تشاهد نمطا من الأرصدة النقدية لحسابات مخصصة تغطي ما يقرب من مصروفات عام واحد. وقد ينشأ هذا النمط بسبب تشجيع الجهات المانحة على أن تدفع مساهماتها المخصصة إلى وكالات **الأمم المتحدة** قبل أن تصرف التزامات في مقابل هذه الأموال المخصصة، حتى يضمن ذلك استمرار السيولة ويسمح للمشروعات بأن تبرم عقودا طويلة مع أطراف ثالثة للقيام بالعمليات حسبما تدعو الحاجة.

٢٤- وبمجرد أن يبدأ تنفيذ مشروع ما، فإن الأموال يجرى الالتزام بها لأنشطة المشروع، ويعترف بالنفقات في الكشوف المالية وفقا لسياسة المحاسبة التي سلف إيضاحها. وقد يبدأ الصرف على الالتزامات بعد عدة أشهر من سريانها. ففي ١٩٩٧/١٢/٣١ كان لدى **البرنامج** ٢٧٩,١ مليون دولار من الالتزامات غير المدفوعة، وكانت جميع مبالغ معظم المساهمات قد وردت في صورة أموال نقدية يحتفظ بها المصرف.

٢٥- أما باقي المبلغ وهو ٥٠٢,٥ مليون دولار من الأموال النقدية فظل غير ملتزم به. وهناك أسباب عديدة لماذا لم تخصص هذه الأموال النقدية حتى تاريخ الموازنة. فقد ترد الأموال النقدية قبل السلعة المعنية، وبالتالي، فإنه يتعين بقاؤها دون ما التزام حتى تصل السلعة ذاتها. وقد يتلقى **البرنامج** الأموال النقدية لمشتريات السلع (الأموال النقدية في مقابل السلع) ويتم الشراء بعد مضي عدة أسابيع. وفي ١٩٩٧/١٢/٣١ كان **البرنامج** يحتفظ بما يقرب من ٦٥ مليون دولار من الأموال النقدية في مقابل السلع إلى حين الالتزام بها. ويوجه **البرنامج** موارده نحو أقل البلدان نموا حتى يمكنه أن يصل إلى أشد السكان فقرا. وتؤثر العقبات التشغيلية والإمدادية في تسليم الأغذية إلى المواقع، التي عادة ما تكون صعبة، في السرعة التي تستخدم بها الأموال.

المساهمات قيد التحصيل

٢٦- يوضح الكشف الثاني المساهمات التي تأكدت لكنها لا تزال قيد التحصيل. ولقد انخفضت قيمة المساهمات قيد التحصيل انخفاضا كبيرا خلال الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، من ١١٤٥ مليون دولار في بداية الفترة المالية إلى ٦٦٦ مليون دولار في ١٩٩٧/١٢/٣١. ويعزى هذا الانخفاض إلى المراجعة اليقظة للأرصدة القائمة من المساهمات القديمة، التي ألغيت لأنها لم تعد صحيحة. وفي حالات عديدة، تكون المساهمات بأرصدة قائمة، حين يتيسر التحقق من جوهر المساهمات، وترعى مراعاة تامة، ولكن إذا أدت تقلبات أسعار الصرف أو التعديلات في تكوين تشكيلة الأغذية وقيمتها مما ينشأ عنه الآن رصيد قائم واضح، فإنه يتم إلغاؤه الآن.

عدم النص على الالتزام بالتغطية الطبية للعاملين بعد انتهاء الخدمة

٢٧- لا تنص الحسابات على التزام **البرنامج** بتوفير التغطية الطبية للعاملين بعد انتهاء خدمتهم (يرجى الرجوع إلى الجدول ١٧ للحصول على تفاصيل الالتزامات المتعلقة بالعاملين). وتقوم **منظمة الأغذية والزراعة** بإدارة نظام للتغطية الطبية عقب انتهاء الخدمة، وقد أجرت تقييما اكتواريا لالتزامات كل وكالة (**منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمركز الدولي لحماية وصيانة التراث الثقافي، ومركز المعلومات للأمم المتحدة**) في ١٩٩٧/١٢/٣١. ولقد أظهرت النتائج المؤقتة للدراسة أن نصيب **البرنامج** من هذه الالتزامات يبلغ ٤٤,٨ مليون دولار. ويرتب **البرنامج** في الوقت الحاضر لإجراء استعراض إكتوارى آخر لهذه الالتزامات، على أن توضع في الاعتبار الأنماط الديمغرافية الخاصة بال**برنامج**، حيث أن موظفي **البرنامج** يميلون إلى التنقل أكثر من المعتاد. وقد لقي **البرنامج** تعاونا كاملا من **منظمة الأغذية والزراعة** في توفير البيانات التاريخية الخاصة التي طلبها الإكتواريون لإجراء هذا الاستعراض للمتابعة، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، فإنه يجري اختبار البيانات داخل **البرنامج** قبل إرسالها إلى الإكتواريين. وبمجرد أن يختتم الإكتواريون تقييمهم، فإن **الأمانة** سوف تقدم إلى **المجلس** النتائج لكي يتخذ قرارا بشأن كيفية تمويل هذه الالتزامات.

نظام التأمين الذاتي في البرنامج

٢٨- قرر **البرنامج**، في سبتمبر/أيلول ١٩٩٤، أن ينفذ سياسة جديدة للتأمين الذاتي بالنسبة لشحنات الأغذية. ويغطى نظام التأمين الذاتي جميع الخسائر حتى مليون دولار لكل شحنة مع عدد أقصى قدره شحنتين لكل سفينة، ثم يعاد التأمين على المخاطر التي تتجاوز هذا الحد الأقصى لدى شركة تأمين خارجية. ويعتبر نظام التأمين الذاتي نظاما يدعم نفسه بنفسه، وقد أنشئ لتحقيق مزيد من الكفاءة وتحقيق وفورات **للبرنامج**. وقد أجازته **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها**، حين صادقت على المبادرات التشغيلية المحددة في وثيقة الميزانية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ (قرار **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** رقم ١٣/٣٦ في الفقرة ٣٧.(ج))، وقرارها رقم ٥/٣٦، الفقرتان ٥٠ و٥١).

٢٩- وفي حسابات الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، أوضحت الميزانية الرصيد الخاص بحساب التأمين الذاتي، بوصفه احتياطي للخسائر التي قد تحدث مستقبلا، وكذلك لتحسين شفافية الكشوف المالية **للبرنامج**، وقد أعيد تصنيف نشاط التأمين الذاتي في إطار المادة ٧-٣ من اللائحة المالية (التي استعيض عنها اعتبارا من ١٩٩٨/١/١ بالمادة الخامسة-١ من النظام المالي) بوصفها حسابا خاصا في الحساب العام. ويمكن لقارئ الحسابات الآن أن يشاهد بوضوح في المذكرة رقم ٣-٥ الملحقة بالكشوف المالية الإيرادات التشغيلية في حساب التأمين الذاتي (والإداري تحققت من الأقساط التي تدفعها المشروعات)

وكذلك على نتيجة نشاط التأمين الذاتي. ويمثل فائض المدخرات المتراكمة على مر السنوات من التأمين الذاتي ٨,٦ مليون دولار، واحتفظ بها البرنامج لتغطية الخسائر التي يحتمل التأمين عليها مستقبلا والمصروفات الإدارية لنشاط التأمين الذاتي.

٣٠- ولقد صادقت المديرة التنفيذية على إنشاء حساب خاص للتأمين الذاتي. وأبدى المراجع الخارجي بعض التحفظات على تقديم أنشطة التأمين الذاتي كحساب خاص (وقد ورد ذلك بالتفصيل في تقريره الكامل، واستجابة إدارة **البرنامج** له في الجزء الأخير من هذه الوثيقة المرفوعة **للمجلس التنفيذي**)، وقد أوصى بأنه إذا كان من المحتم اعتبار نشاط التأمين الذاتي حسابا خاصا، فلابد من الحصول على مصادقة **المجلس التنفيذي** على معاملة أنشطة التأمين الذاتي بتلك الصفة.

المحاسبة الميدانية

٣١- لكي يتسنى تحسين نوعية وتوقيت البيانات المحاسبية التي تنشأ بالميدان، ينفذ برنامج تحسين الإدارة المالية مشروعا لإقامة الاتصالات بين المكاتب القطرية. وينص المشروع على تجهيز اتصلات بالأجهزة والاتصالات اللاسلكية لتيسير إمكانية إقامة تبادل مأمون وموثوق به ويحقق مردودية التكاليف والاتصالات بين المكاتب القطرية والإقليمية وبين المقر الرئيسي للبرنامج. ووقت إعداد هذا التقرير كان قد تم توفير الاتصالات بين أكثر من ٣٠ مكتبا قطريا للبرنامج وذلك بالشبكة الرئيسية الواسعة التي أنشأها **البرنامج**، وبالتالي يمكن الاستفادة من الاتصال بالبريد الإلكتروني، ويتيح الاتصال بأجهزة الحاسوب الرئيسي **للبرنامج**. وقد شرعت أربعة مكاتب إقليمية في استخدام قدرات الاتصال حتى يتسنى لها الاتصال المباشر بنظام المعلومات في البرنامج وتوصيل المعاملات المحاسبية.

تمويل برنامج تحسين الإدارة المالية

٣٢- أصدرت المديرة التنفيذية في عام ١٩٩٧ تعليماتها لمكتب المراجعة الداخلية لمراجعة برنامج تحسين الإدارة المالية حتى يمكن توفير تقييم مستقل لما أحرزه من تقدم نحو تحقيق هدفه، الخاص باستخدام الموارد، تطبيقا للقواعد الصناعية المعمول بها ولتحديد المخاطر والمشكلات لاتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة. وقد اعتمد المراجع الخارجي على هذا العمل للمراجعة الداخلية، وأبرز المخاطر التي يجابهها البرنامج، ومن بينها تطبيق الإجراءات القانونية والقضايا المحاسبية (التي وجهت إليه منذ بدء المراجعة) ونقص التمويل وتحديد مواعيد يتضح أنها غير واقعية.

٣٣- ونتيجة لاستعراض المراجعة الداخلية، في عام ١٩٩٧، أدركت الأمانة أن أنسب طريقة للمحاسبة للمساهمات المالية التي تقدم إلى برنامج تحسين الإدارة المالية وما يتعلق به من مصروفات هو إنشاء البرنامج في شكل حساب خاص بموجب المادة ٧-٣ من اللائحة المالية (التي أصبحت الآن المادة ٥-١ من النظام المالي الجديد). وبالتالي، رخصت المديرة التنفيذية بإنشاء برنامج تحسين الإدارة المالية كحساب خاص، وأصدرت تعليماتها بفرض متابعة دقيقة لمصروفاته مع توجيه عناية خاصة لإنهاء البرنامج في وقت مبكر.

٣٤- ويستلفت المراجع الخارجي في تقريره الكامل عناية **المجلس التنفيذي** إلى العجز الحالي في تمويل برنامج تحسين الإدارة المالية.

٣٥- فبموجب قرار **المجلس التنفيذي** ٣/٩٧ أنشئت لهذا البرنامج موارد تزيد قليلا على ٣٢ مليون دولار. وكما أشارت إليه التقارير من آن لآخر على مدى العامين الآخرين، استند ذلك على تقديرات متفاوتة التأكيد في الوقت الذي أخذ

فيه البرنامج يتجه من خلال دورة التخطيط والتصميم والتنفيذ للعناصر الأضخم حجما. وخلال الربع الأخير كان **البرنامج** قد وصل إلى حجر الزاوية الأكبر، حيث أبرم عقدا بسعر موحد لتنفيذ نظام متكامل للمالية والموارد البشرية والتوريدات، وقد بدأ بالفعل تنفيذه ومن المرتقب أن يستكمل في أوائل عام ٢٠٠٠. وعلى أساس هذا العقد الثابت الآن لتنفيذ أضخم العناصر البرامجية، وكذلك التوصل إلى التقديرات المنقحة للبنود المتبقية، فقد زادت التكاليف الشاملة لتسليم برنامج تحسين الإدارة المالية فأصبحت ٣٧ مليون دولار. وانطلاقا من هذه النقطة يعتقد أن أية تغييرات أخرى تطرأ على هذا الحد الأقصى لن تكون لها أهمية تذكر.

٣٦- وفي نهاية سبتمبر/أيلول ١٩٩٧، أمكن تدبير موارد قدرها ١٦,٤ مليون دولار لبرنامج تحسين الإدارة المالية. وقد وافق **المجلس التنفيذي** في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ على ١٠ ملايين دولار بوصفها سلفة مقدمة من الحساب العام للمساعدة على تمويل البرنامج. وكان هذا بافتراض أن هذه السلفة ستخفض كلما وردت مساهمات جديدة.

٣٧- ومنذ انعقاد الدورة العادية الثالثة **للمجلس التنفيذي** لعام ١٩٩٧، وردت مساهمات إضافية قدرها ٣,١ مليون دولار، مما وصل بالمجموع إلى ١٩,٥ مليون دولار. ومع ذلك، فان الجزء الذي لم يمول يبلغ ١٧,٥ مليون دولار، أو ٧,٥ مليون دولار مع أخذ السلفة المقدمة في الاعتبار.

٣٨- ولتجنب الانقطاع عن تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية، لاسيما في هذه المرحلة، حيث وصلت بعض العناصر إلى مرحلة الاكتمال، في حين يجرى العمل في جميع العناصر الرئيسية الأخرى، فإن الحاجة تدعو إلى تأكيد توافر مبالغ كافية حينما يتحتم ذلك.

٣٩- وسوف يقدم إلى أعضاء **المجلس التنفيذي** بشكل دوري، تقرير عن مدى التقدم في تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية بالتفصيل ومركزه التمويلي.

التوصيات المتعلقة بالحسابات المراجعة لكي يتخذ المجلس التنفيذي إجراءات بشأنها

٤٠- توصى المديرة التنفيذية **المجلس التنفيذي** بأن يقوم بما يلي:

- أن يوافق على الكشوف المالية **للبرنامج** عن الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، بالإضافة إلى تقرير المراجع الخارجي طبقا للمادة الرابعة عشرة -٦(ب) من النظام الأساسي؛
- أن يوافق رسميا على مشروع التأمين الذاتي **للبرنامج** وأن يعتمد الحساب الخاص للتأمين الذاتي الذي أجازته المديرة التنفيذية؛
- أن يسمح باستخدام مساهمات مباشرة جديدة في تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية، وأن يوافق على تأجيل سداد السلفة التي كانت قد قدمت له وقدرها ١٠ ملايين دولار إلى الوقت الذي يكون فيه هذا البرنامج قد استكمل تمويله تماما.

الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي

رأي المراجع الخارجي

راجعنا الكشوف المالية المرفقة المرقمة من الكشف الأول إلى الكشف الثالث، والجداول المؤيدة لها المرقمة من ١ إلى ١٧ وجميعها خاصة بالفترة المالية **لبرنامج الأغذية العالمي** المنتهية في ١٩٩٧/١٢/٣١. والمديرة التنفيذية **لبرنامج الأغذية العالمي** هي المسؤول عن هذه الكشوف المالية، وتنحصر مهمة ديواننا في إبداء الرأي في هذه الكشوف المالية استنادا على عملية مراجعة الحسابات.

ولقد روجعت الحسابات وفقا للمعايير المحاسبية المشتركة الصادرة عن **مجلس المراجعين الخارجيين في الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية**. وتنص هذه المعايير على إجراء عملية المراجعة بشكل يبين أن الكشوف المالية خالية من البيانات غير الصحيحة. وشملت المراجعة فحصا لنماذج من الأدلة المؤيدة للمصروفات والنفقات الواردة في البيانات المالية. وشملت عملية المراجعة أيضا تقييما للمبادئ المحاسبية التي استخدمت، وتقييما عاما لطريقة عرض الوضع المالي.

ونتيجة لعملية المراجعة التي أجريناها، توصلنا إلى رأي مؤداه أن الكشوف المالية تعرض بأمانة المركز المالي **للبرنامج** حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ ونتائج العمليات للفترة المذكورة، وأنها قد أعدت وفقا للسياسات المحاسبية المعتمدة في هذه **المنظمة**، وأنها قد طبقت على أساس يتفق مع ما طبق في الفترة المالية السابقة، باستثناء التعديلات الواردة في الفقرات: ٣٣،٣٢، ٩٢، والتي أوافق عليها، والفقرة ٦٩ من تقريري الكامل المرفق، وأن المعاملات جرت وفقا **للنظام المالي** والسلطة التشريعية.

التوقيع:

بيار جوكس
رئيس ديوان المراجعة في
الجمهورية الفرنسية
المراجع الخارجي **لبرنامج الأغذية العالمي**

حسابات الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧

اعتماد الكشوف المالية

الكشف الأول

الكشف الثاني

الكشف الثالث

الجداول المؤيدة للحسابات

أشهد وفقا لأفضل ما توفر لدي من بيانات ومعلومات، بأن جميع المعاملات المادية قد قيدت على نحو سليم في السجلات المحاسبية **لبرنامج الأغذية العالمي**، وأن الكشوف المالية والجداول المؤيدة لها تعكس ذلك بشكل سليم.

روما، ١٩٩٨/٦/٢٦

التوقيع: كاثرين بيرتيني
المديرة التنفيذية

بيان المحتويات

		رقم الصفحة
الكشف الأول	كشف الإيرادات والمصروفات والتغيـــيرات فـــي الاحتياجـــات وأرصدة الحسابات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧	17
الكشف الثاني	كشف الأصول والخصوم للاحتياجات وأرصدة الحســـابات فـــي ١٩٩٧/١٢/٣١	18
الكشف الثالث	كشف التدفق النقدي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧	19
الجداول المؤيدة للحسابات		20

الكشف الثالث

كشف التدفق النقدي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧

(بملايين الدولارات)

	حساب البرنامج	الفترة السابقة ١٩٩٤-١٩٩٥
التدفق النقدي في الأنشطة التشغيلية:		
زيادة الإيرادات على المصروفات (الكشف الأول)	٢٢٣,٠	١٦١,٣
الزيادة أو النقص في الحسابات المستحقة الأخرى	(١٧,٣)	١١,٨
الزيادة أو النقص في الحسابات المستحقة	١,٨	(١,٧)
الزيادة في الالتزامات القائمة	٢,٣	٢٤,٤
النقص في المدخرات	(٤٦,١)	(٧٢,٠)
مطروحا: الفوائد:	(٧٣,٨)	(٥٤,٣)
صافي النقد في الأنشطة التشغيلية	**٨٩,٩**	**٦٩,٥**
التدفق النقدي في الأنشطة الاستثمارية والمالية:		
نقص في قروض الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ	٠,٠	(١١,٠)
مضافا الفوائد	٧٣,٨	٥٤,٣
صافي التدفق النقدي في الأنشطة الاستثمارية والمالية	**٧٣,٨**	**٤٣,٣**
نقد في موارد أخرى:		
الوفورات الناجمة من إلغاء التزامات من الفترة المالية السابقة	١,٠	٤,٧
صافي النقد في الموارد الأخرى	**١,٠**	**٤,٧**
صافي الزيادة في النقد والودائع بأجل	١٦٤,٧	١١٧,٥
النقد والودائع بأجل في بداية الفترة المالية	٦١٦,٩	٤٩٩,٤
النقد والودائع بأجل في نهاية الفترة المالية	**٧٨١,٦**	**٦١٦,٩**

الجدول ١: الغرض من برنامج الأغذية العالمي ومجال عمله

٤١- أنشئ **برنامج الأغذية العالمي** في عام ١٩٦٣ ليكون ذراع **منظومة الأمم المتحدة** لتقديم المعونة الغذائية. والغرض الرئيسي **للبرنامج** هو استخدام المعونة الغذائية لتحسين حياة أحوج الناس في أكثر مناطق العالم حرمانا، بهدف تحقيق ما يلي:

- إنقاذ حياة البشر في عمليات اللاجئين وفي حالات الطوارئ الأخرى؛
- تعزيز الأوضاع الغذائية ونوعية الحياة بين أكثر السكان ضعفا وفي الأوقات الحرجة في حياتهم،
- العمل على أن يصبح الفقراء ومجتمعاتهم المحلية معتمدين على الذات من خلال الأشغال كثيفة العمالة والبرامج التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي.

٤٢- يقدم **برنامج الأغذية العالمي** معونته الغذائية من خلال المشروعات الإنمائية وعمليات الإغاثة، وتوجه سياساته وبرامجه نحو القضاء على الجوع في العالم.، ويقوم **البرنامج** في إطار رسالته بتوفير الخدمات الثنائية للجهات المانحة ولوكالات **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية بناء على طلبها. وتمول أنشطة **البرنامج** من المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء والوكالات الحكومية والجهات الحكومية الأخرى ومن الإيرادات المتنوعة.

٤٣- يتخذ **البرنامج** مقره الرئيسي في مدينة روما، إيطاليا، ويمارس أنشطته من خلال ٩٢ مكتبا قطريا منتشرة في جميع أنحاء العالم. ويضع الجهاز الرياسي **للبرنامج**، أي **المجلس التنفيذي**، سياسات **البرنامج** وميزانيته ويجيزها.

الجدول ٢: موجز السياسات المحاسبية ذات الأهمية

أولا: الفترة المالية

٤٤- تمتد الفترة المالية **لبرنامج الأغذية العالمي** لعامين. وتشير الكشوف المالية الحالية إلى الفترة المنتهية في ١٩٩٧/١٢/٣١.

ثانيا: نموذج المحاسبة

٤٥- تعد الكشوف المالية **لبرنامج الأغذية العالمي** بموجب النظام المالي **للبرنامج** وقرارات **مجلسه التنفيذي**. وفي هذا الإطار، تعد الكشوف المالية وفقا لأسس المحاسبة المعروفة المتوافقة مع معايير منظومة **الأمم المتحدة** لإجراء الحسابات في المنظمات الدولية.

ثالثا: الحسابات في برنامج الأغذية العالمي

٤٦- ووفقا للنظام المالي لبرنامج الأغذية العالمي، تعرض كشوف حسابات **البرنامج** موقفا موحدا لجميع الأنشطة التي ينفذها **البرنامج**. وتودع جميع المساهمات والتعهدات في حساب **البرنامج** وتخصم منه جميع المصروفات.

٤٧- ولقد أعدت الكشوف المالية وفقا لنموذج سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل الذي بدأ تطبيقه في ١٩٩٦/١/١. وجعل ذلك من ١٩٩٦/١/١ بداية لتاريخ الاحتياطيات وفقا لفئات التمويل التي حددتها سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل، ترد تفاصيل ذلك في الجدول ٧-١.

٤٨- يصنف نموذج الموارد المساهمات المحصلة تبعا لفئات البرامج ومنافذ التمويل. ومنافذ التمويل الثلاثة هي: التمويل متعدد الأطراف، والتمويل الموجه متعدد الأطراف، والتمويل الثنائي، وذلك وفقا للشروط المحيطة بالتمويل ودرجة المرونة المتاحة. تستخدم الموارد المخصصة في إطار التمويل متعدد الأطراف، والتمويل الموجه متعدد الأطراف في أي من حسابات فئات البرامج الأربع وهي: التنمية بما في ذلك التعمير، والاستعداد لمواجهة الكوارث، وعمليات الطوارئ (الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ، وحساب الاستجابة العاجلة)، وعمليات الإغاثة الممتدة، والعمليات الخاصة. وتودع أموال منفذ التمويل الثنائي في حسابات أمانة تستخدم في عمليات ثنائية يتفق عليها بين **البرنامج** والجهة المانحة. وتشمل حسابات الأمانة: برنامج الاستعانة بالمهنيين المبتدئين، والعمليات الثنائية، وبرنامج تحسين النوعية، وبرنامج تخفيف وطأة الكوارث، وحساب الأمانة للعمليات الخاصة. وترد تفاصيل ذلك في الجدول ٣-٦.

٤٩- ويشمل الحساب العام المساهمات غير المقيدة لفئة معينة من فئات البرامج، والإيرادات المتنوعة، وإيرادات سعر الفائدة، وتكاليف دعم البرامج والإدارة، والحسابات الخاصة التي ينشئها المدير التنفيذي بموجب المادة السابعة -٣ من النظام المالي. ترد تفاصيل الإيرادات والمصروفات في الحساب العام في الجدول ٣-٥.

٥٠- ظل **البرنامج** يتلقى المساهمات من السلع والنقد التي تم تأكيدها قبل تطبيق سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل. ولقد خصمت بعض المصروفات من هذه المساهمات ومن الأرصدة المرحلة من الفترة المالية السابقة. وترد تفاصيل هذه المصروفات تحت البند المنفصل المسمى "قبل ١٩٩٦".

٥١- ترد تفاصيل الإيرادات والمصروفات لكل فئة من فئات البرامج في الجداول من ٣-١ إلى ٣-٦.

رابعا: رابعا: العملات الأجنبية

٥٢- تقدم حسابات **برنامج الأغذية العالمي** بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية. أما المعاملات بالعملات الأخرى فتحول إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق سعر الصرف السائد المعمول به في **الأمم المتحدة** وقت التحويل. وتحول الأصول والخصوم بالعملات الأخرى، بخلاف دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، بأسعار الصرف، المقاربة لأسعار الصرف في السوق، والمعمول بها في **الأمم المتحدة** في ١٩٩٧/١٢/٣١.

٥٣- ولكن المساهمات للاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ وحساب الاستجابة العاجلة، والعمليات الخاصة، التي تم تحصيلها والتعهدات التي لم تحصل بعد تسجل بدولارات الولايات المتحدة وقت التعهد بها.

٥٤- وتضاف فروق أسعار الصرف أو تخصم من كشف الإيرادات والمصروفات. ويوقع **البرنامج** عقودا مسبقة لسعر الصرف لتجنب الخسارة بسبب التقلبات الكبرى المحتملة.

خامسا: أسس المحاسبة

٥٥- تقر الإيرادات والأصول والخصوم على الأساس التراكمي للمحاسبة، باستثناء المساهمات بالسلع أو بالنقد والإيرادات المتنوعة التي اعتبرت إيرادات عند تقديم المساهمة.

خامسا: (١) المساهمات والإيرادات

٥٦- فيما يلي وصف لمعاملات محددة للفئات الرئيسية للإيرادات:

ألف: التعهدات بالسلع

(أ) التعهدات العينية بالسلع

تسجل قيمة المساهمات العينية للتنمية والاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ وحساب الاستجابة العاجلة وعمليات اللاجئين والنازحين الممتدة بالسعر الذي استلمت به من الجهة المانحة – إذا توافرت – أو بأحدث سعر متاح للجهات المانحة. وتعدل قيمة الجهة المانحة في التعهدات للتنمية وفقا للمعلومات التي توفرها الأطراف المانحة.

أما السلع التي يجرى التعهد بها بموجب "اتفاقية المعونة الغذائية" فهي عادة ما تقيم بأسعار الاتفاقية بالنسبة لكل سنة محصولية، أو بسعر الجهة المانحة، عند طلبها ذلك.

(ب) التعهد بالنقد بدلا عن السلع

تقيد التعهدات النقدية بدلا من السلع بالقيمة النقدية للمساهمات المتعهد بها التي تم تحصيلها.

باء: المساهمات لتكاليف الدعم غير المباشر

٥٧- تقيد المساهمات لتكاليف الدعم غير المباشر في شكل تحويل للحساب العام في الكشف الأول والجداول المؤيدة له.

جيم: الإيرادات الأخرى بخلاف المساهمات

٥٨- تسجل الإيرادات المتنوعة على أساس نقدي باستثناء الفوائد المصرفية، التي تجمع وتسجل كإيرادات في السنة التي تستحق فيها.

خامسا: (٢) المصروفات

٥٩- تشمل المصروفات ما يلي:

(أ) جميع النفقات التي تتعلق بأنشطة الفترة المالية الجارية؛

(ب) الالتزامات القائمة التي تعززها التزامات قانونية مثل العقود أو أوامر الشراء،

(ج) الاعتمادات المتعلقة بتكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة، والتي تقدر على أساس تاريخ إصدار استمارة الشحن، باستثناء المبالغ الخاصة بالعمليات الثنائية التي تقدر وقت صدور طلب تعليمات الشحن.

خامسا: (٣) المباني والمعدات

٦٠- تخصم تكاليف المباني كمصروفات في السنة التي تم الشراء فيها. وترد ضمن كشف الأصول والخصوم بقيمة اسمية قدرها دولار واحد.

خامسا: (٤) الخسائر في السلع

٦١- تخصم الخسائر في السلع من حساب التأمين الذاتي.

خامسا: (٥) غرامات التأخير وعلاوة الإسراع بالتفريغ

٦٢- تحسب غرامات التأخير التي يدفعها **البرنامج** على البلدان المستفيدة. أما صافي علاوة الإسراع بالتفريغ التي تسوى من تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة فيدفع إلى البلدان المستفيدة نفسها.

خامسا: (٦) تكاليف الدعم المباشر

٦٣- أدخل مفهوم تكاليف الدعم المباشر في الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ من خلال سياسة استرداد التكاليف كاملة الوارد في إطار نموذج سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل. وهي التكاليف المرتبطة بتقديم الدعم لعملية ما ومن دونها ستتوقف العملية.

سادسا: تكاليف العاملين

٦٤- تخصم تكاليف العاملين وفقا لجدول درجات الموظفين المحدد سلفا.

٦٥- وتغطى مستحقات إنهاء خدمة موظفي الخدمة العامة كاملة. أما الاستحقاقات الأخرى الخاصة بالعاملين، مثل تكاليف العودة الى الوطن، وتكاليف الإجازات المتراكمة، والفوائد الطبية بعد انتهاء الخدمة، فيجرى خصمها عند صرفها. (أنظر أيضا الجدول ١٧)

سابعا: حساب التأمين الذاتي

٦٦- نفذ **البرنامج**، منذ ١٩٩٤/٥/١، سياسة جديدة للتأمين الذاتي لشحناته. وتغطى هذه السياسة الخسائر حتى مليون دولار لكل شحنة (على ألا تتجاوز حدا أقصى قدره ٢ مليون دولار لكل سفينة) في جميع أنواع الشحنات، باستثناء الشحنات التي تخص العمليات الثنائية. أما الخسائر التي تتجاوز مليون دولار فيعاد التأمين على المبلغ الزائد عن طريق شركة خارجية.

٦٧- ويمول حساب التأمين الذاتي بدفع أقساط متباينة، تعادل الأسعار التجارية، وتتحملها المشروعات، يضاف إلى حساب التأمين الذاتي صافي المطالبات بعد خصم عمليات الاسترداد من السفن الناقلة.

٦٨- وحتى ١٩٩٤/٤/٣٠، كانت شحنات **البرنامج** مؤمن عليها من خلال استمارات الخطر الشامل مع شركات خارجية. وكان هذا الغطاء يستبعد المطالبات الفردية التي تقل عن عشرة آلاف دولار، لأن هذه كانت تغطى من صندوق التأمين الذاتي القائم، وقد قيد الرصيد الخاص بها تحت حساب التأمين بالإضافة إلى الاعتماد.

٦٩- وكان حساب التأمين الذاتي في الفترة المالية السابقة، يمول في شكل احتياطي. وفي الفترة المالية الحالية يمول بوصفه حسابا خاصا من الحساب العام. وقد دعا هذا التغيير في السياسة المحاسبية إلى إعادة بيان الأرقام المقارنة واحتياطيان الافتتاح وفقا لما يرد تفصيله في الجدول ٨.

الجدول ٣-١
تحديد الإيرادات والمصروفات بحسب منفذ التمويل
للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧
(بملايين الدولارات)

	التنمية والتعمير والاستعداد للكوارث			
	متعددة الأطراف	موجهة متعددة الأطراف	قبل ١٩٩٦	المجموع
الإيرادات				
المساهمات في السلع	٣٣٤,٤	١٠٢,٦	٧٩,٠	٥١٦,٠
المساهمات الأخرى	١٤٧,٩	٣٢,٠	١٧,٩	١٩٧,٨
المساهمات النقدية الحكومية للتكاليف المحلية	٠,٠	٠,٠	٠.٠	٠,٠
الفوائد	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
تغييرات أسعار الصرف	(١,٤)	٠,٠	٠,٠	(١,٤)
إيرادات متنوعة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تحويلات من تكاليف الدعم غير المباشر إلى الحساب العام	(٥٧,٢)	(١٣,٢)	٠,٠	(٧٠,٤)
مجموع الإيرادات بما في ذلك المصروفات المحولة	**٤٢٣,٧**	**١٢١,٤**	**٩٦,٩**	**٦٤٢,٠**
المصروفات				
المصروفات التشغيلية على السلع	٣٠٥,٠	٩٣,٢	١٠٥,١	٥٠٣,٣
المصروفات التشغيلية الأخرى:				
النقل البحري	٥١,٧	٨,١	٥,٥	٦٥,٣
النقل الجوي والبري والتخزين والمناولة	١٧,٦	٥,٢	٨,٣	٣١,١
أخرى	٨,٣	٠,٤	(٠,١)	٨,٦
تكاليف الدعم المباشر	١,٥	٠,٠	٨,١	٩,٦
تكاليف الدعم غير المباشر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموع المصروفات	**٣٨٤,١**	**١٠٦,٩**	**١٢٦,٩**	**٦١٧,٩**
فائض أو نقص الإيرادات بالنسبة للمصروفات	**٣٩,٦**	**١٤,٥**	**(٣٠,٠)**	**٢٤,١**
وفورات ناجمة عن إلغاء التزامات لفترات سابقة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تحويل مخصصات من نشاط آخر	٦,١	٠,٠	٠,٥	٦,٦
تحويل من الاحتياطيات وإليها	٠,٠	٠,٠	(٤٧,٧)	(٤٧,٧)
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة في بداية الفترة	٠,٠	٠,٠	٦٦,٣	٦٦,٣
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة لنهاية الفترة	**٤٥,٧**	**١٤,٥**	**(١٠,٩)**	**٤٩,٣**

يحول الرصيد السالب تحت منفذ التمويل "قبل ١٩٩٦" من المساهمات المؤكدة التي لم تسدد بعد.

الجدول ٣-٢
تحديد الإيرادات والمصروفات بحسب منفذ التمويل
للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧
(بملايين الدولارات)

	عمليات الطوارئ			
	متعددة الأطراف	موجهة متعددة الأطراف	قبل ١٩٩٦	المجموع
الإيرادات				
المساهمات في السلع	٢٤,٤	٥٠٨,٦	٦٠,٤	٥٩٣,٤
المساهمات الأخرى	٥٢,٩	٣٢٨,٦	١٥٨,٧	٥٤٠,٢
المساهمات النقدية الحكومية للتكاليف المحلية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الفوائد	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تغييرات أسعار الصرف	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
إيرادات متنوعة	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١
تحويلات من تكاليف الدعم غير المباشر إلى الحساب العام	(٤,٢)	(٣٥,٦)	(١٤,٥)	(٥٤,٣)
مجموع الإيرادات بما في ذلك المصروفات المحولة	**٧٣,١**	**٨٠١,٦**	**٢٠٤,٧**	**١ ٠٧٩,٤**
المصروفات				
المصروفات التشغيلية على السلع	٢٠,٥	٤٨١,٦	٧٤,٢	٥٧٦,٣
المصروفات التشغيلية الأخرى:				
النقل البحري	٢,٢	٨٢,٨	٥,٩	٩٠,٩
النقل الجوي والبري والتخزين والمناولة	١٢,٠	١٥٥,٤	(١٤,١)	١٥٣,٣
أخرى	١١,٠	٥,٩	٨,٥	٢٥,٤
تكاليف الدعم المباشر	٨,٤	٦٤,٩	٣٣,١	١٠٦,٤
تكاليف الدعم غير المباشر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموع المصروفات	**٥٤,١**	**٧٩٠,٦**	**١٠٧,٦**	**٩٥٢,٣**
فائض أو نقص الإيرادات بالنسبة للمصروفات	**١٩,٠**	**١١,٠**	**٩٧,١**	**١٢٧,١**
وفورات ناجمة عن إلغاء التزامات لفترات سابقة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تحويل مخصصات من نشاط آخر	٠,٠	٠,٠	(٠,٩)	(٠,٩)
تحويل من الاحتياطيات وإليها	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة في بداية الفترة	٠,٠	٠,٠	٢٨,٨	٢٨,٨
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة لنهاية الفترة	**١٩,٠**	**١١,٠**	**١٢٥,٠**	**١٥٥,٠**

الجدول ٣-٢ (مواصلة)
تفاصيل الإيرادات والمصروفات لعمليات الطوارئ
للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧
(بملايين الدولارات)

	عمليات الطوارئ		
	الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ	حساب الاستجابة العاجلة	المجموع
الإيرادات			
المساهمات في السلع	٥٩٣,٤	٠,٠	٥٩٣,٤
المساهمات الأخرى	٥٠٦,٢	٣٤,٠	٥٤٠,٢
المساهمات النقدية الحكومية للتكاليف المحلية	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الفوائد	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تغييرات أسعار الصرف	٠,٠	٠,٠	٠,٠
إيرادات متنوعة	٠,١	٠,٠	٠,١
تحويلات من تكاليف الدعم غير المباشر إلى الحساب العام	(٥٢,٣)	(٢,٠)	(٥٤,٣)
مجموع الإيرادات بما في ذلك المصروفات المحولة	**١ ٠٤٧,٤**	**٣٢,٠**	**١ ٠٧٩,٤**
المصروفات			
المصروفات التشغيلية على السلع	٥٧٦,٣	٠,٠	٥٧٦,٣
المصروفات التشغيلية الأخرى:			
النقل البحري	٨٩,٨	١,١	٩٠,٩
النقل الجوي والبري والتخزين والمناولة	١٥٠,٠	٣,٣	١٥٣,٣
أخرى	٧,٣	١٨,١	٢٥,٤
تكاليف الدعم المباشر	١٠٤,٨	١,٦	١٠٦,٤
تكاليف الدعم غير المباشر	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموع المصروفات	**٩٢٨,٢**	**٢٤,١**	**٩٥٢,٣**
فائض أو نقص الإيرادات بالنسبة للمصروفات	**١١٩,٢**	**٧,٩**	**١٢٧,١**
وفورات ناجمة عن إلغاء التزامات لفترات سابقة	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تحويل مخصصات من نشاط آخر	(١,٥)	٠,٦	(٠,٩)
تحويل من الاحتياطيات وإليها	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة في بداية الفترة	١٥,٩	١٢,٩	٢٨,٨
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة لنهاية الفترة	**١٣٣,٦**	**٢١,٤**	**١٥٥,٠**

الجدول ٣-٣
تحديد الإيرادات والمصروفات بحسب منفذ التمويل
للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧
(بملايين الدولارات)

	عمليات الإغاثة الممتدة			
	متعددة الأطراف	موجهة متعددة الأطراف	قبل ١٩٩٦	المجموع
الإيرادات				
المساهمات في السلع	١٣٢,٢	١٥٤,٣	٤٣,٠	٣٢٩,٥
المساهمات الأخرى	٩١,١	١٥٨,٤	٢,٩	٢٥٢,٤
المساهمات النقدية الحكومية للتكاليف المحلية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الفوائد	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تغييرات أسعار الصرف	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
إيرادات متنوعة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تحويلات من تكاليف الدعم غير المباشر إلى الحساب العام	(١٠,٣)	(١٩,٤)	(٧,٥)	(٣٢,٢)
مجموع الإيرادات بما في ذلك المصروفات المحولة	**٢١٣,٠**	**٢٩٣,٣**	**٣٨,٤**	**٥٤٤,٧**
المصروفات				
المصروفات التشغيلية على السلع	١٢٣,٠	١٣٢,٩	٣٨,٧	٢٩٤,٦
المصروفات التشغيلية الأخرى:				
النقل البحري	٣١,٧	٢١,٤	٤,٥	٥٧,٦
النقل الجوي والبري والتخزين والمناولة	٥١,٢	٥٠,٦	٢,٢	١٠٤,٠
أخرى	١,٠	٠,٩	٠,٢	٢,١
تكاليف الدعم المباشر	٣,٧	١٤,١	٧,٤	٢٥,٢
تكاليف الدعم غير المباشر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموع المصروفات	**٢١٠,٦**	**٢١٩,٩**	**٥٣,٠**	**٤٨٣,٥**
فائض أو نقص الإيرادات بالنسبة للمصروفات	**٢,٤**	**٧٣,٤**	**(١٤,٦)**	**٦١,٢**
وفورات ناجمة عن إلغاء التزامات لفترات سابقة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تحويل مخصصات من نشاط آخر	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٤
تحويل من الاحتياطيات وإليها	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة في بداية الفترة	٠,٠	٠,٠	٥٨,٦	٥٨,٦
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة لنهاية الفترة	**٢,٤**	**٧٣,٤**	**٤٤,٤**	**١٢٠,٢**

الجدول ٣-٤
تحديد الإيرادات والمصروفات بحسب منفذ التمويل
للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧
(بملايين الدولارات)

	العمليات الخاصة			
	متعددة الأطراف	موجهة متعددة الأطراف	قبل ١٩٩٦	المجموع
الإيرادات				
المساهمات في السلع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المساهمات الأخرى	٠,٣	٤٦,٠	٢,٠	٤٨,٣
المساهمات النقدية الحكومية للتكاليف المحلية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الفوائد	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تغييرات أسعار الصرف	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
إيرادات متنوعة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تحويلات من تكاليف الدعم غير المباشر إلى الحساب العام	٠,٠	(٥,٧)	(٠,٢)	(٥,٩)
مجموع الإيرادات بما في ذلك المصروفات المحولة	**٠,٣**	**٤٠,٣**	**١,٨**	**٤٢,٤**
المصروفات				
المصروفات التشغيلية على السلع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المصروفات التشغيلية الأخرى:				
النقل البحري	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
النقل الجوي والبري والتخزين والمناولة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أخرى	٠,٠	٣١,٧	٦,٩	٣٨,٦
تكاليف الدعم المباشر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تكاليف الدعم غير المباشر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموع المصروفات	**٠,٠**	**٣١,٧**	**٦,٩**	**٣٨,٦**
فائض أو نقص الإيرادات بالنسبة للمصروفات	**٠,٣**	**٨,٦**	**(٥,١)**	**٣,٨**
وفورات ناجمة عن إلغاء التزامات لفترات سابقة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تحويل مخصصات من نشاط آخر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تحويل من الاحتياطيات وإليها	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة في بداية الفترة	٠,٠	٠,٠	٥,١	٥,١
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة لنهاية الفترة	**٠,٣**	**٨,٦**	**٠,٠**	**٨,٩**

الجدول ٣-٥
تحديد الإيرادات والمصروفات
للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧
(بملايين الدولارات)

	الحساب العام					
		الحسابات الخاصة				
	تكاليف دعم البرامج والإدارة	أخرى في الحساب العام	برنامج تحسين الإدارة المالية	فرع الشؤون العامة	حساب التأمين الذاتي	المجموع
الإيرادات						
المساهمات في السلع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المساهمات الأخرى	٠,٠	١٢,٨	٤,٢	٠,٢	٠,٠	١٧,٢
المساهمات النقدية الحكومية للتكاليف المحلية	٣,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٠
الفوائد	٠,٠	٦٥,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٥,٦
تغييرات أسعار الصرف	٠,٠	(٥,٨)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	(٥,٨)
إيرادات متنوعة	٠,٠	١,٥	٠,٠	٠,٠	٧,٨	٩,٣
تحويلات من تكاليف الدعم غير المباشر إلى الحساب العام	١٧٨,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٧٨,٠
مجموع الإيرادات بما في ذلك المصروفات المحولة	**١٨١,٥**	**٧٤,١**	**٤.٢**	**٠,٢**	**٧,٨**	**٢٦٧,٨**
المصروفات						
المصروفات التشغيلية على السلع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المصروفات التشغيلية الأخرى:						
النقل البحري	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
النقل الجوي والبري والتخزين والمناولة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أخرى	٠,٠	٠,١	٥,٣	٠,١	٨,٧	١٤,٢
تكاليف الدعم المباشر	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١
تكاليف الدعم غير المباشر	٢٢٦,٢	٢,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٢٨,٩
مجموع المصروفات	**٢٢٦,٢**	**٢,٩**	**٥,٣**	**٠,١**	**٨,٧**	**٢٤٣,٢**
فائض أو نقص الإيرادات بالنسبة للمصروفات	**(٤٤,٧)**	**٧١,٢**	**(١,١)**	**٠,١**	**(٠,٩)**	**٢٤,٦**
وفورات ناجمة عن إلغاء التزامات لفترات سابقة	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠
تحويل مخصصات من نشاط آخر	٤٣,٧	(٤٩,٨)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	(٦,١)
تحويل من الاحتياطيات وإليها	٠,٠	٤٧,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٧,٧
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة في بداية الفترة	٠,٠	٩,٣	٧,٩	٠,١	٩,٥	٢٦,٨
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة لنهاية الفترة	**٠,٠**	**٧٨,٤**	**٦,٨**	**٠,٢**	**٨,٦**	**٩٤,٠**

تعتبر الإيرادات المتنوعة البالغة ٧,٨ مليون دولار في حساب التأمين الذاتي أقساطا تتحملها المشروعات.

الجدول ٣-٦
تحديد الإيرادات والمصروفات
للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧
(بملايين الدولارات)

	حسابات الأمانة				
	برنامج المهنيين المبتدئين	العمليات الثنائية	تحسين النوعية وحسابات أمانة أخرى	التخفيف من وطأة الكوارث	المجموع
الإيرادات					
المساهمات في السلع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المساهمات الأخرى	٧,٤	١٨,١	٣,٠	(٢,٠)	٢٦,٥
المساهمات النقدية الحكومية للتكاليف المحلية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الفوائد	٠,١	٧,٤	٠,٠	٠,٧	٨,٢
تغييرات أسعار الصرف	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
إيرادات متنوعة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تحويلات من تكاليف الدعم غير المباشر إلى الحساب العام	(٠,٧)	(٩,٥)	٠,٠	٠,٠	(١٠,٢)
مجموع الإيرادات بما في ذلك المصروفات المحولة	**٦,٨**	**١٦,٠**	**٣,٠**	**(١,٣)**	**٢٤,٥**
المصروفات					
المصروفات التشغيلية على السلع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المصروفات التشغيلية الأخرى:					
النقل البحري	٠,٠	٧,٠	٠,٠	٠,٠	٧,٠
النقل الجوي والبري والتخزين والمناولة	٠,٠	(٤,٣)	٠,٠	٠,٠	(٤,٣)
أخرى	٦,٤	٢٧,٣	٢,٧	٣,٢	٣٩,٦
تكاليف الدعم المباشر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تكاليف الدعم غير المباشر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموع المصروفات	**٦,٤**	**٣٠,٠**	**٢,٧**	**٣,٢**	**٤٢,٣**
فائض أو نقص الإيرادات بالنسبة للمصروفات	**٠,٤**	**(١٤,٠)**	**٠,٣**	**(٤,٥)**	**(١٧,٨)**
وفورات ناجمة عن إلغاء التزامات لفترات سابقة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تحويل مخصصات من نشاط آخر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تحويل من الاحتياطيات وإليها	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة في بداية الفترة	١,٣	٩٤,٨	٣,٣	٩,٢	١٠٨,٦
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة لنهاية الفترة	**١,٧**	**٨٠,٨**	**٣,٦**	**٤,٧**	**٩٠,٨**

الجدول ٥
تكاليف الدعم غير المباشر للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧
(بملايين الدولارات)

	المصروفات في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧	الفترة السابقة ١٩٩٤-١٩٩٥
مصروفات دعم البرامج والإدارة	٢٢٦,٢	١٧٩,٧
تكاليف إدارية مولت من حسابات أمانة	٢,٨	١٤,٤
تغييرات أسعار الصرف	(٠,١)	٢,١
مجموع تكاليف الدعم غير المباشر	**٢٢٨,٩**	**١٩٦,٢**

الجدول ٥-١
تكاليف دعم البرامج والإدارة للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧
(بملايين الدولارات)

	المصروفات في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧	الفترة السابقة ١٩٩٤-١٩٩٥
تكاليف المقر		
تكاليف الموظفين	٨٤,٨	٥٨,٧
تكاليف أخرى	٤٠,٣	٣٣,٦
المجموع	**١٢٥,١**	**٩٢,٣**
إلتزامات هيكلية		
المراجع الخارجي	٠,٥	٠,٥
مساهمات لمنظمات أخرى في **الأمم المتحدة**	١,٥	٠,٥
المجموع	**٢,٠**	**١,٠**
تكاليف المكاتب القطرية		
تكاليف الموظفين	٧٦,٤	٦٧,٢
تكاليف التشغيل المحلية	٢٢,٧	١٩,٢
المجموع	**٩٩,١**	**٨٦,٤**
مجموع تكاليف دعم البرامج	**٢٢٦,٢**	**١٧٩,٧**

الجدول ٦
المساهمات لتكاليف الدعم غير المباشر للفترة
١٩٩٦-١٩٩٧
(بملايين الدولارات)

يسترد **البرنامج** تكاليف الدعم غير المباشر من مختلف الأنشطة التي يضطلع بها. وتعتبر الأموال المستردة تحويلا من فئات البرامج إلى الحساب العام والمصروفات المحملة على الحساب العام. تدعم التكاليف غير المباشرة المشروعات والأنشطة ولكنها لا ترتبط مباشرة بتنفيذها

	التنمية والتعمير والاستعداد للكوارث	حالات الطوارئ	عمليات الإغاثة الممتدة	العمليات الخاصة	حسابات الأمانة	مجموع حساب البرنامج	قبل الفترة السابقة ١٩٩٤-١٩٩٥
متعددة الأطراف	٥٧,٢	٤,٢	١٠,٣	٠,٠	٠,٠	٧١,٧	غير معروف
موجهة متعددة الأطراف	١٣,٢	٣٥,٦	١٩,٤	٥,٧	٠,٠	٧٣,٩	غير معروف
قبل ١٩٩٦	٠,٠	١٤,٥	٧,٥	٠,٢	٠,٠	٢٢,٢	٥٢,٠
ثنائية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢
مجموع المساهمات لدعم البرامج والإدارة	**٧٠,٤**	**٥٤,٣**	**٣٧,٢**	**٥,٩**	**١٠,٢**	**١٧٨,٠**	**٦٢,٢**

الجدول ٨
تحديد للأرقام المقارنة والاحتياطيات
للفترة السابقة ١٩٩٤-١٩٩٥
(بملايين الدولارات)

	كما وردت سابقا	تغييرات في السياسة المحاسبية	كما حددت
الإيرادات			
المساهمات في السلع	١ ٣٩٠,٤	٠,٠	١ ٣٩٠,٤
المساهمات الأخرى	١ ٣٩٤,٨	٠,٠	١ ٣٩٤,٨
المساهمات النقدية الحكومية للتكاليف المحلية	٣,٥	٠,٠	٣,٥
الفوائد	٥٤,٣	٠,٠	٥٤,٣
تغييرات أسعار الصرف	١,٠	٠,٠	١,٠
إيرادات متنوعة	٠,٨	٩,٥	١٠,٣
تحويلات من تكاليف الدعم غير المباشر إلى الحساب العام	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموع الإيرادات بما في ذلك المصروفات المحولة	**٢ ٨٤٤,٨**	**٩,٥**	**٢ ٨٥٤,٣**
المصروفات			
المصروفات التشغيلية على السلع	١ ٣٨٨,٤	٠,٠	١ ٣٨٨,٤
المصروفات التشغيلية الأخرى:			
النقل البحري	٢٦٦,٤	٠,٠	٢٦٦,٤
النقل الجوي والبري والتخزين والمناولة	٥٣٩,٠	٠,٠	٥٣٩,٠
أخرى	٣٠١,٥	١,٥	٣٠٣,٠
تكاليف الدعم المباشر	غير معروف	غير معروف	غير معروف
تكاليف الدعم غير المباشر	١٩٦,٢	٠,٠	١٩٦,٢
مجموع المصروفات	**٢ ٦٩١,٥**	**١,٥**	**٢ ٦٩٣,٠**
فائض أو نقص الإيرادات بالنسبة للمصروفات	**١٥٣,٣**	**٨,٠**	**١٦١,٣**
وفورات ناجمة عن إلغاء التزامات لفترات سابقة	٤,٧	٠,٠	٤,٧
تحويل مخصصات من نشاط آخر	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تحويل من الاحتياطيات وإليها	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة في بداية الفترة	١٢٦,٧	١,٥	١٢٨,٢
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة لنهاية الفترة	**٢٨٤,٧**	**٩,٥**	**٢٩٤,٢**

التغييرات المحاسبية ترد في الجدول ٢-٧ - حساب التأمين الذاتي - وقد نجم عن هذا التغيير زيادة في الإيرادات المتنوعة بلغت ٩,٥ مليون دولار تمثل رسوم التأمين المحملة على ميزانية المشروعات.

الجدول ٩
النقد والودائع بأجل
(بملايين الدولارات)

	الرصيد في ١٩٩٧/١٢/٣١	الرصيد في ١٩٩٥/١٢/٣١
الأرصدة المصرفية والنقدية في المقر:		
من خلال منظمة الأغذية والزراعة	٧٣٥,٥	٥٦٥,٨
مباشرة	٣٢,١	١٧,٣
الأرصدة المصرفية والنقدية في المكاتب القطرية:		
بعملات قابلة للتحويل	١٢,٤	٢٩,٥
بعملات غير قابلة للتحويل	١,٦	٤,٣
المجموع	**٧٨١,٦**	**٦١٦,٩**

تدار أرصدة **البرنامج** المصرفية والنقدية مركزيا لأسباب تتعلق باقتصاد كبرالحجم، وترد حسابات فئات البرامج في الكشف الثاني، وتنتج عنها حسابات ذاتية التوازن لكل منها.

الجدول ١٠
حسابات أخرى قيد التحصيل
(بملايين الدولارات)

	الرصيد في ١٩٩٧/١٢/٣١	الرصيد في ١٩٩٥/١٢/٣١
سلف للعاملين	٦,٦	٥,١
غرامات تأخير مبالغ تحت التحصيل من الممولين والحكومات المستفيدة	١,٩	٢,٩
حسابات معلقة بالمكاتب القطرية	٤,٨	٣,٠
إيجار مباني المقر الرئيسي عند التحصيل من الحكومة الإيطالية	١٠,٠	١,٩
فوائد متراكمة	١٢,٦	١٠,٢
حسابات أخرى قيد التحصيل	٨,٩	٤,٤
المجموع	**٤٤,٨**	**٢٧,٥**

الجدول ١١
الالتزامات القائمة في ١٩٩٧/١٢/٣١
(بملايين الدولارات)

فئة البرامج	متعددة الأطراف	موجهة متعددة الأطراف	قبل ١٩٩٦	ثنائية	المجموع
التنمية والتعمير والاستعداد للكوارث	٢٠,٣	١٣,٠	٤,٨	٠,٠	٣٨,١
حالات الطوارئ	٦,٧	٦٠,٦	١٣,١	٠,٠	٨٠,٤
عمليات الإغاثة الممتدة	٥,٦	١٧,١	٠,٨	٠,٠	٢٣,٥
العمليات الخاصة	٠,٠	٣,٥	٠,٦	٠,٠	٤,١
الحساب العام	١٨,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٨,٨
حسابات الأمانة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢,٣	١٢,٣
المجموع	**٥١,٤**	**٩٤,٢**	**١٩,٣**	**١٢,٣**	**١٧٧,٢**

الجدول ١٢
الحسابات المدفوعة
(بملايين الدولارات)

	الرصيد في ١٩٩٧/١٢/٣١	الرصيد في ١٩٩٥/١٢/٣١
منظمات **الأمم المتحدة** الأخرى	٢,٨	٥,٥
علاوات سرعة في مقابل غرامات التأخير	١,٣	٢.٧
عائدات التأمين المستحقة للجهات المانحة و لم تسدد بعد	١٢,٦	٧,٨
مدفوعات أخرى	٩,٩	٨,٨
المجموع	**٢٦,٦**	**٢٤,٨**

تسدد عملات سرعة التفريغ المتحصلة للبلدان المتلقية للمساعدات.

الجدول ١٣
التقديرات في ١٩٩٧/١٢/٣١
(بملايين الدولارات)

فئة البرامج	متعددة الأطراف	موجهة متعددة الأطراف	قبل ١٩٩٦	ثنائية	المجموع
التنمية والتعمير والاستعداد للكوارث	٥,٦	٢,٥	٦,٠	٠,٠	١٤,١
حالات الطوارئ	٧,٣	٣٧,٩	٥,٥	٠,٠	٥٠,٧
عمليات الإغاثة الممتدة	١٤,٣	١٥,٣	١,٢	٠,٠	٣٠,٨
العمليات الخاصة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحساب العام	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
حسابات الأمانة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٣	٦,٣
المجموع	**٢٧,٢**	**٥٥,٧**	**١٢,٧**	**٦,٣**	**١٠١,٩**

الجدول ١٤: القرض الخاص بالصندوق المركزي المتجدد لمواجهة حالات الطوارئ

٧٠- أنشأ الأمين العام **للأمم المتحدة**، بمقتضى قرار **الجمعية العامة للأمم المتحدة** رقم ١٨٢/٤٦ الصادر في ١٩٩١/١٢/١٩، **إدارة الشؤون الإنسانية والصندوق المركزي المتجدد لمواجهة حالات الطوارئ** التابع لها. ولقد استفاد **البرنامج** بهذه التسهيلات حتى يمكنه الاستجابة للاحتياجات العاجلة للإسراع بتنظيم عمليات الطوارئ في حين يجرى البحث عن جهات مانحة ملائمة تتولى أمرها، بما في ذلك سداد قرض **إدارة الشؤون الإنسانية**. وفي ١٩٩٧/١٢/٣١، كان هناك رصيد قدره ٢,٥ مليون دولار مايزال واجب السداد **لإدارة الشؤون الإنسانية**. ويشير هذا المبلغ إلى عملية الطوارئ في طاجيكستان، التي لم تتقدم أية جهات مانحة لتمويلها. وقد طلب **البرنامج** بأن يتم إلغاء هذا المبلغ المستحق.

الجدول ١٥: احتياطي التشغيل

٧١- كانت **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** قد وافقت في دورتها الثامنة والثلاثين (الوثيقة CFA 38/18 الفقرات من ٣٧ إلى ٤١) على إنشاء احتياطي تشغيل في مستوى ٥٧ مليون دولار وفقا للائحة المالية.

٧٢- وقرر **المجلس التنفيذي** (الوثيقة WFP/EB.3/96/14 القرار رقم ١٩٩٦/م.ت٢/٣ هـ) رفع مستوى احتياطي التشغيل إلى حده الأقصى البالغ ٥٧ مليون دولار بتخصيص جزء من الفائض من الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى الاحتياطي. وتبعا لذلك، فقد تم إعادة تخصيص مبلغ ٤٧,٧ مليون دولار من فئة برامج التنمية من فائض الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥.

	الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥	الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧
	(بملايين الدولارات)	
الرصيد في أول الفترة المالية	٩,٣	-
التحويلات	٤٧,٧	٩,٣
الرصيد في نهاية الفترة المالية	٥٧,٠	٩,٣

الجدول ١٦: الأصول الثابتة المباني والمعدات، الأثاثات والمركبات

٧٣- بلغت التكاليف التاريخية لمباني **البرنامج** في ١٩٩٧/١٢/٣١ سبعة ملايين دولار، ومجموع التكاليف التاريخية للمباني والمعدات والأثاث والمركبات حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ فهي غير متوافرة حاليا. ولقد كان مجموع هذه التكاليف حتى

١٩٩٦/١٢/٣١، ٦٨,٩ مليون دولار. وهذه البنود ترد في فصل المصروفات في الكشف الثاني (الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة حسابات الأمانة) بقيمة اسمية قدرها دولار واحد.

٧٤- وأثناء عام ١٩٩٦، أمكن إلغاء ما مجموعه ١٢,٨ مليون دولار من سجلات قائمة الجرد، ويعزى هذا بصفة رئيسية إلى نقل الأصول إلى البلد المستفيد، أو إلى أن هذه الأصول أصبحت بالية ومستهلكة أو لا يمكن إصلاحها. ولم تعرف بعد قيمة ما ألغي من قائمة الجرد في عام ١٩٩٧.

الجدول ١٧ : ١٠الخصوم المتعلقة بالعاملين حتى ١٩٩٥/١٢/٣١

٧٥- يتمتع موظفو **البرنامج** أصحاب الاستحقاق ببعض الحقوق في حالة إنهاء الخدمة هي: الحق في منحة للعودة إلى الوطن والسفر إليه من مقر أعمالهم مع نقل أمتعتهم المنزلية، والحق في التعويض عند إنهاء الخدمة ومنحة في حالة الوفاة، واستبدال الإجازات السنوية المتراكمة وليس ثمة بنود مخصصة لصرف هذه الاستحقاقات. فالرأي السائد هو أنه ما لم يضطر **البرنامج** إلى تنفيذ برنامج كبير لتخفيض أعداد الموظفين، فإن هذه الخصوم القانونية سوف تنمو وتواجه عندما يحين استحقاقها، في فترة زمنية طويلة.

٧٦- وتغطى الخصوم، التي تنشأ من استحقاقات نهاية الخدمة لموظفي الخدمة العامة في **البرنامج**، كاملة من الأموال التي تخصص لهذا الغرض وتستثمر في خطة مدفوعات نهاية الخدمة في **منظمة الأغذية والزراعة**. ولقد أجرت **المنظمة** دراسة إكتوارية لهذه الأموال في ١٩٩٧/١٢/٣١، وأشارت البيانات المبدئية إلى أن نصيب **البرنامج** من هذه الخصوم يقدر بـ ١٠,٨ مليون دولار. وقد بلغ نصيب **البرنامج** التاريخي من قيمة الأصول في ١٩٩٧/١٢/٣١، ١٣,٣ مليون دولار. ولم تتوافر البيانات النهائية لهذه الدراسة بعد.

٧٧- وقد جنبت أموال إضافية استثمرت في صندوق الاحتياطي لخطة تعويض العاملين في **منظمة الأغذية والزراعة** لدفع تعويضات لجميع العاملين والموظفين ومن يعولوهم في حالة الوفاة أو الإصابة أو المرض الذي يعزى إلى أدائهم لواجباتهم الرسمية. وأشارت البيانات المبدئية للدراسة التي أجرتها **منظمة الأغذية والزراعة** إلى أن نصيب **البرنامج** من هذه الخصوم يقدر بـ ٠,٢ مليون دولار. وقد بلغ نصيب **البرنامج** التاريخي من قيمة الأصول في ١٩٩٧/١٢/٣١، ٠,٣ مليون دولار ولم تتوافر البيانات النهائية لهذه الدراسة بعد.

٧٨- كذلك لا يوجد نص في الحسابات يغطى الخصوم المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وكما هو الحال بالنسبة لخطة مدفوعات نهاية الخدمة السالف الإشارة إليها، فإن الدراسة الإكتوارية لم تنته بعد. وتشير البيانات الأولية للدراسة الإكتوارية التي قامت بها **منظمة الأغذية والزراعة** في ١٩٩٧/١٢/٣١ إلى أن مجموع الخصوم المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة قد بلغ ٢٥٤,٣ مليون دولار، قدر نصيب **البرنامج** فيها بحوالى ٤٤,٨ مليون دولار. ولا تتوافر البيانات النهائية لهذه الدراسة حتى الآن. ويقوم البرنامج بمراجعة المنهجية المستخدمة في حساب نصيبه من المستحقات بغرض تعديل هذا النصيب ليتناسب مع الظروف الخاصة **للبرنامج**.

٧٩- كما بلغت تقديرات الخصوم للعاملين في **البرنامج** فيما يتعلق بالإجازات السنوية المتجمعة لهم ٦.٦ مليون دولار في ١٩٩٧/١٢/٣١. ولا يوجد بالحسابات اعتمادات لتغطية هذه الخصوم.

٨٠- وتغطى تكاليف تقاعد العاملين من المشاركة في **الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.** ويشرف على هذا **الصندوق المجلس المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.** قيم الاكتفاء الإكتواري للصندوق في ١٩٩٥/١٢/٣١، ولم تظهر بعد نتائج هذا التقييم. واستنادا على هذا التقييم رأى مجلس الصندوق أن هنالك عدم توازن في الاستحقاقات الخاضعة لاستقطاع المعاش بلغ ١,٤٦ في المائة. ولم تقترح الدراسة أو **المجلس** تدابير بعينها لتصحيح عدم التوازن هذا. وقيم الاكتفاء الإكتواري للصندوق مرة أخرى في ١٩٩٧/١٢/٣١. ولم تظهر بعد نتائج هذا التقييم.

٨١- [٨]قضت المحكمة الإدارية **لمنظمة العمل الدولية** في ١٩٩٨/١/٢٩ بأنه ينبغي إعادة بدل "معرفة لغة" البالغ ٤ في المائة إلى سلم رواتب العاملين في الخدمة العامة. وشمل قرار المحكمة الفترة من ١٩٩٥/١١/١ إلى ١٩٩٧/١٢/٣١. ودعت استعادة هذا البدل إلى إجراء تعديل بأثر رجعي على تكلفة الرواتب، ومساهمات صندوق المعاشات التقاعدية، ومستحقات انتهاء الخدمة. وقد بلغت هذا التكاليف الإضافية ٠,٨ مليون دولار أشير إليها في الكشوف المالية.

باريس في ١٩٩٨/٧/٢١

السيدة رئيسة **المجلس**،

يسرني أن أرفق طيه الكشوف المالية **لبرنامج الأغذية العالمي** عن الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ مشفوعة برأي وبتقرير المفصل عن حسابات **البرنامج** وإدارته خلال الفترة المالية المذكورة.

مع خالص الشكر والتقدير

التوقيع:

بيار جوكس
رئيس ديوان المراجعة في
الجمهورية الفرنسية

إلى السيدة: ماريا خمينيز
رئيسة **المجلس التنفيذي**
لبرنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

تقرير المراجع الخارجي
بشأن الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي
عن الفترة المالية ١٩٩٦/١/١ – ١٩٩٧/١٢/٣١

بيان المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١
نطاق المراجعة	٢ – ٥
استعراض مسائل الإدارة	٦ – ٧
التوصيات السابقة	٨
الموجز	
المسائل المالية	٩ – ١٢
مسائل الإدارة	٢٢ – ٢٩
مسائل أخرى	٣٠ – ٣١
التقرير الكامل للمراجعة	
المسائل المالية	
نموذج الكشوف المالية	٣٢ – ٣٣
عرض عام للمركز المالي **لبرنامج الأغذية العالمي**	٣٤
الفوائض والاحتياطيات والأرصدة المالية	٣٥ – ٣٦
المساهمات	٣٧ – ٤٢
المصروفات	٤٣ – ٥٢
مصروفات المكاتب القطرية	٥٣ – ٥٨
تكاليف دعم البرامج والإدارة	٥٩ – ٦٢
إدارة الأموال النقدية	٦٣ – ٦٦
سياسة التأمين الذاتي	٦٧ – ٦٩
العمليات الثنائية	٧٠
مسائل الإدارة	
التوريد	٧١ – ٨٨
برنامج تحسين الإدارة المالية	٨٩ – ٩٦
مسائل أخرى	
مشكلة عام ٢٠٠٠	٩٧
تحديث المعلومات المالية، والمحاسبة، والانضباط الإجرائي	٩٨ – ١٠٢
شكر وتقدير	١٠٣

تقرير المراجع الخارجي

بشأن الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي

عن الفترة المالية ١٩٩٦/١/١ - ١٩٩٧/١٢/٣١

مقدمة

١- قمنا بمراجعة الكشوف المالية **لبرنامج الأغذية العالمي** عن الفترة المالية ١٩٩٦/١/١ - ١٩٩٧/١٢/٣١ التي قدمتها إلينا المديرة التنفيذية وفقا للمادتين ٩-٤ و١٠-٣ من اللائحة المالية **للبرنامج**[١].

نطاق المراجعة

٢- تحدد نطاق المراجعة إعمالا للمادة ١١ من اللائحة المالية **للبرنامج** والاختصاصات الإضافية التي تنظم المراجعة الخارجية المرفقة طيه.

٣- وقد أجرينا عملية المراجعة وفقا للمعايير المحاسبية المشتركة الصادرة عن **مجلس المراجعين الخارجيين في الأمم المتحدة**، والوكالات المتخصصة، **والوكالة الدولية للطاقة الذرية**. وتتطلب هذه المعايير منا وضع خطط للمراجعة وتنفيذها من أجل إصدار رأي للمراجعة بشأن العرض السليم للكشوف المالية والامتثال للسلطة التشريعية. وتتحمل المديرة التنفيذية مسؤولية إعداد هذه الكشوف المالية، أما مسؤوليتنا فتتركز على إبداء رأينا في تلك الكشوف.

٤- وشملت المراجعة عملية فحص اختبارية للأسانيد المؤيدة للكشوف المالية. كذلك تضمنت تقريرا لمبادئ المحاسبة المستخدمة والامتثال للسلطة القانونية إلى جانب تقسيم للعرض الشامل للكشوف المالية.

٥- وقد أتاحت لنا هذه المراجعة إصدار رأي بشأن الكشوف المالية يرد في الصفحة ١٤.

استعراض مسائل الإدارة

٦- بالإضافة إلى مراجعتنا للحسابات، أجرت هيئة مكتبنا مراجعات لمسائل الإدارة بمقتضى المادة ١١-٤ من اللائحة المالية. ففي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تركزت هذه المراجعات لمسائل الإدارة أساسا على ترتيبات توريد السلع، والبنود غير الغذائية، وخدمات النقل البحري. كما قمنا بمراجعة تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية المعتمد في عام ١٩٩٥. وترد النتائج المفصلة لهذه المراجعات في التقرير الحالي.

٧- وفي عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ والأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٨ قام موظفو مكتبنا بزيارة ١٣ بلدا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، حيث قاموا بمراجعة المسائل المالية والمتعلقة بالإدارة في المكاتب القطرية **للبرنامج** إلى جانب

---

(١) ما لم ينص تحديدا على خلاف ذلك، فإن اللائحة المالية المشار إليها فيما يلي تعني اللائحة التي دخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٢/١/١ وظلت قيد التطبيق حتى ١٩٩٧/١٢/٣١. ولم يسر مفعول النظام المالي الجديد الذي اعتمدته **الجمعية العامة للأمم المتحدة** ومؤتمر **منظمة الأغذية والزراعة** في عام ١٩٩٧ قبل ١٩٩٨/١/١.

مجموعة مختارة من المشروعات. وقد رفع تقرير منفصل إلى المديرة التنفيذية بملاحظاتهم وتوصياتهم عقب إتمام تلك الزيارات. وقد أدمجت هذه الملاحظات والتوصيات في التقرير الحالي أينما وحينما كان ذلك مناسبا.

التوصيات السابقة

٨- كذلك يتضمن هذا التقرير التعقيبات على الإجراءات التي اتخذت استجابة للتوصيات التي احتوتها التقارير السابقة، وذلك حينما تظل هذه المسائل متمتعة بأهمية كافية تستدعي استرعاء انتباه الدول الأعضاء إليها. وقد أدمجت هذه التعقيبات في القسم الخاص بها، أو أعيد تجميعها في نهاية التقرير في قسم خاص يحلل ويقيم إجراءات متابعتها.

الموجز

المسائل المالية

نموذج الكشوف المالية

٩- أعد **برنامج الأغذية العالمي** الكشوف المالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وفقا لنموذج التمويل الذي اعتمدته **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥. وتتمثل التغييرات الرئيسية الناجمة عن هذا النموذج في تعريف فئات البرامج ومنافذ التمويل وفي إدخال مفهوم "استرداد التكاليف كاملة". ويرتكز تقرير عمليات ١٩٩٦-١٩٩٧ الوارد في الكشفين الأول والثاني على فئات البرامج. [الفقرات ٣٢ - ٣٦]

المساهمات

١٠- كانت طرق تقييم المساهمات العينية معقدة وتفتقر إلى الاتساق عبر فئات البرامج. واستمر ذلك في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. ونحن نوصي بأن ينفذ في عام ١٩٩٨، وبصورة فعالة، الإجراء الجديد الصادر في نهاية عام ١٩٩٧ والرامي إلى تبسيط تلك الطرق وضمان اتساقها. [الفقرتان ٣٧ و٣٨]

١١- ومن الواجب خفض قيمة أصول **البرنامج**، والخصوم المناظرة، لتوفير تقديرات مناسبة للمساهمات قيد التحصيل. وبلغت قيمة هذه المساهمات التي تمثل تعهدات عينية ونقدية لم يتم تلقيها من الجهات المانحة ٦٦٥,٧ مليون دولار في ١٩٩٧/١٢/٣١. وترجع المغالاة في قيمة المساهمات قيد التحصيل في الكشوف المالية المقدمة للمراجعة إلى ضعف رصد قيمة التعهدات قيد التحصيل على مدى الفترة المالية. ونحن نوصي باستعراض إجراءات إدارة التعهدات بشكل شامل ورفع مستواها. [الفقرتان ٣٩ و٤٠]

١٢- لاتزال قيمة المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية والمسددة فعلا أدنى كثيرا من المقادير التي تطلبها **الأمانة**. ووصل حجم المبلغ المستحق في ١٩٩٧/١٢/٣١ إلى ٢٣,٧ مليون دولار. ونحن نكرر توصيتنا السابقة بتنفيذ الاتفاقيات المعدلة مع الحكومات المتلقية وتدوين المساهمات المستحقة على أنها قيد التحصيل في سجلات **البرنامج**. [الفقرتان ٤١ و٤٢]

المصروفات

١٣- تتألف المصروفات المستحقة من الالتزامات القائمة ومن اعتماد لتكاليف النقل البري والتخزين والمناولة يجب أداؤه فيما يتعلق بالسلع التي تم شحنها أثناء الفترة المالية. وقد لاحظ موظفو مكتبنا تحسينات في استعراض هذه الالتزامات والاعتماد المذكور عند إقفال حسابات الفترة المالية مما أدى إلى تحسن في تقدير المصروفات. على أننا نوصي بإدخال المزيد من التحسينات على هذه الاستعراضات وتعديل إجراءات المحاسبة المتعلقة بتسجيل تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة. [الفقرات ٤٤ – ٤٧]

١٤- وفي ظل طرق المحاسبة الحالية فإن إلغاء الالتزامات المحددة في فترات سابقة يخفض المصروفات المدرجة للفترة الحالية. وبرأينا فإن مثل هذا الاستصفاء للوفور من الالتزامات السابقة ومصروفات المشروعات الحالية غير مناسب. ونوصي بأن ينظر **البرنامج** في مزايا وجدوى طريقة أكثر شفافية للإبلاغ عن الالتزامات الملغاة. [الفقرتان ٤٨ و٤٩]

١٥- وأسفر تنفيذ مفهوم تكاليف الدعم المباشر في ١٩٩٦-١٩٩٧ عن إعادة تصنيف مقدار ضخم من مصروفات المشروعات وذلك من تكاليف الدعم المباشر وحتى التكاليف التشغيلية الأخرى في نهاية الفترة المالية. وكان أساس عمليات إعادة التصنيف هذه غير واضح. ونحن نوصي بأن تفصل إجراءات المحاسبة المطبقة في مثل هذه المعاملات في تعليمات مالية ومحاسبية محددة بما يكفل معاملتها بصورة متسقة في مختلف فئات البرامج وعلى امتداد الفترات المالية. [الفقرتان ٥٠ و٥١]

١٦- ونحن نوصي باتباع حذر أكبر عند التعاقد مع الخبراء الاستشاريين. [الفقرة ٥٢]

مصروفات المكاتب القطرية

١٧- بلغت قيمة المصروفات النقدية التي تكبدتها المكاتب القطرية نحو ٥٠٠ مليون دولار في ١٩٩٦ – ١٩٩٧. وكشف استعراض موظفي مكتبنا لعمليات إعداد الوحدة المتخصصة في المقر الرئيسي لحسابات المكاتب القطرية أن أوجه الضعف في الرقابة الداخلية التي أشرنا إليها في تقريرنا السابق لم تعالج. ومن أمثلة أوجه الضعف هذه أن مراجعة الحسابات أظهرت أن هناك مغالاة في الرصيد النقدي الإجمالي **للبرنامج** تصل إلى نحو ٢,٢ مليون دولار. ونكرر توصياتنا السابقة بتنفيذ تدقيق أشد على المعاملات الميدانية قبل إدراجها في دفتر الأستاذ العام. [الفقرات ٥٣ – ٥٨]

١٨- أضحى تقدير دعم البرامج والإدارة التي يتحملها **برنامج الأغذية العالمي** وتمويل مثل هذه التكاليف مسألة معقدة نتيجة التنوع المتزايد في فئات التكاليف الممولة من الموارد المرصودة والافتقار إلى إرشادات سياسات شاملة تعالج هذا الموضوع. ولقد فهمنا أن هناك فريق عمل رسمي من **المجلس التنفيذي** يقوم بدراسة تعريف لما يشكل تكاليف دعم البرامج والإدارة والموارد الواجب استخدامها في تغطية مثل هذه التكاليف. وفي هذا السياق نوصي بإعداد ترتيبات ميزانية شاملة، تحدد عناصر المصروفات المقرة والموارد القابلة للاستخدام لتغطية مثل هذه المصروفات بغية تزويد **برنامج الأغذية العالمي** بهيكل إداري يتناسب ومهمته. [الفقرات ٥٩ – ٦٢]

إدارة الأموال النقدية

١٩- تتسم الأموال النقدية والودائع التي يحتفظ بها **البرنامج** بضخامة حجمها: فقد بلغت في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ نحو ٧٨١ مليون دولار، وهو ما يشكل المصروفات النقدية الجارية على مدى ١٢ شهرا. غير أن مراجعة

الحسابات أكدت أن البرنامج غير منظم على نحو يتيح له إدارة مثل هذه المبالغ النقدية بالطريقة المثلى. ونحن نوصي بأن يستعرض **البرنامج** هيكله وترتيباته الحالية بشأن إدارة الأموال النقدية بهدف (١) ضمان تماشي سياسة الاستثمار الرسمية مع التنفيذ الفعلي لإدارة الاستثمارات؛ (٢) التعاقد مع مديرين فنيين على إدارة الاستثمارات؛ (٣) إعادة تنظيم الهيكل لضمان ما يكفي من إشراف على المديرين الخارجيين ورقابة على الحسابات المصرفية. [الفقرات ٦٣ – ٦٦]

سياسة التأمين

٢٠- بدأ تطبيق سياسة التأمين الذاتي على الشحنات البحرية عام ١٩٩٤. وقد تغيرت في ١٩٩٦ – ١٩٩٧ سياسة المحاسبة بالنسبة للمعاملات المعنية التي تدرج الآن في حساب خاص في إطار الحساب العام **للبرنامج**. وبرأينا فإن هذا التغيير يثير عددا من القضايا القانونية والمحاسبية والإدارية. ونحن نوصي بأن يتم في المستقبل، وسعيا وراء عرض طبيعة هذه العمليات على نحو أفضل، إدراج معاملات التأمين الذاتي كاعتماد في جانب الخصوم من الميزانية، كما كان عليه الحال في الكشوف المالية للفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٥. على أنه إذا ما كان **البرنامج** يرغب في الاحتفاظ بحساب خاص لعمليات التأمين الذاتي، فإننا نوصي بإنشاء حساب خاص على أن يعتمد **المجلس التنفيذي** رسميا المبادئ التي تحكم عملياته. [الفقرات ٦٧ – ٦٩]

العمليات الثنائية

٢١- كشفت المراجعة أن الأرصدة السالبة للعمليات الثنائية ماتزال تبلغ ٥,٩ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧. وبالنظر إلى طبيعة هذه العمليات، حيث يعمل **البرنامج** بصفة موفر للخدمات للجهات المانحة، فإن العمليات الثنائية يجب ألا تسفر أبدا عن أرصدة سالبة. ومع أن موظفي مكتبنا لاحظوا حدوث تحسينات في رصد العمليات الثنائية السالبة فإنه مازال هناك متسع للمزيد من التحسين. [الفقرة ٧٠]

مسائل الإدارة

توريد السلع والبنود غير الغذائية

٢٢- أضحى **البرنامج** مشتريا منتظما ومهما للسلع الغذائية في السوق الدولية. وبلغ حجم المشتريات نحو مليون طن متري سنويا بتكلفة تتراوح بين ٢٥٠ و٣٠٠ مليون دولار. أما قيمة المشتريات السنوية من الخدمات والبنود غير الغذائية فبلغت زهاء ١٠ ملايين دولار. [الفقرة ٧٢]

٢٣- وقد شهدت ترتيبات التنظيم والموظفين المتصلة بمناولة أنشطة التوريد تحولات متلاحقة وعميقة من عام ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ١٩٩٧. غير أن ذلك لم يتح على الدوام الاستمرارية الضرورية للعمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة التي تتولى استعراض عقود السلع بعد إبرامها لم تجتمع لمدة تزيد على سنة واحدة خلال الفترة المالية. كما لاحظ موظفو مكتبنا أن الحاجة تدعو إلى تعديل قواعد التوريد المختلفة وتنسيقها وجمعها في وثيقة شاملة لتيسير وصول الموظفين إليها. ويقتضي الأمر على وجه الخصوص توضيح مسألة تخويل السلطات. ويعاني التنفيذ الصحيح لقواعد التوريد وإجراءاته من هذا الوضع، ولاسيما على الصعيد الميداني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وحدة التوريد في المقر الرئيسي ليست في وضع يتيح لها أن ترصد بفعالية عمليات التوريد المنفذة في الميدان. [الفقرات ٧٣ – ٧٨]

٢٤- ولم يكشف استعراض موظفي مكتبنا لعينة واسعة من العقود عن أي مخالفات مهمة، على أننا أشرنا في نص تقريرنا الكامل إلى عدد من الجوانب الشاذة التي ينبغي أن تصحح مستقبلا. [الفقرات ٧٩ - ٨٤]

توريد خدمات النقل البحري

٢٥- بلغت مصروفات النقل البحري ٢٢١ مليون دولار لنقل ٤ ملايين طن متري في ١٩٩٦ - ١٩٩٧. وخلصت مراجعة هذه العمليات أن تنظيمات وإجراءات إدارة النقل البحري كافية. غير أن بالمستطاع تحسين القيود الداخلية على العمليات، ولاسيما فيما يتصل بتقييم الأداء وكفاءة استعراض العقود بعد إبرامها. [الفقرات ٨٥ - ٨٨]

برنامج تحسين الإدارة المالية

٢٦ كان هذا البرنامج مهمة رئيسية من بين المهام التي اضطلع بها **برنامج الأغذية العالمي** في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد أقرت المديرة التنفيذية البرنامج المذكور بصورة رسمية في فبراير/شباط ١٩٩٦. وحدثت تحولات رئيسية في إدارة هذا البرنامج وفي تنفيذ أنشطته في أواسط عام ١٩٩٦. ونتيجة لذلك، فقد تم تأجيل الموعد المضروب للتنفيذ الكامل للبرنامج حتى نهاية ١٩٩٩، وزيدت التكاليف من مبلغ ٢٨,٥ مليون دولار، عند إقرار البرنامج، إلى ٣٢ مليون دولار. [الفقرتان ٨٩ و٩٠]

٢٧- وكشفت المراجعة أن تنفيذ البرنامج المذكور يعاني من عدد من جوانب الضعف في الامتثال للسلطة القانونية. وتتعلق الجوانب تلك بالموافقة الرسمية على البرنامج وقرار إدراج عملياته في حساب خاص في إطار الحساب العام، وبتحميل تكاليف دعم البرامج والإدارة على ميزانية برنامج تحسين الإدارة المالية، وبالمعالجة غير المتسقة للمساهمات المقدمة إلى **البرنامج** فيما يتصل بتقييد تكاليف الدعم غير المباشر. [الفقرات ٩٢ - ٩٤]

٢٨- وتقدر التكاليف الإجمالية لبرنامج تحسين الإدارة المالية بنحو ٣٢ مليون دولار، غير أن هناك دلائل مؤكدة الآن على أنه سيتم تجاوز هذه التقديرات . وبما أن المساهمات المؤكدة تبلغ ١٦,٤ مليون دولار فحسب فإن برنامج تحسين الإدارة المالية يواجه نقصا في الأموال، وهو نقص مؤقت فحسب يمكن تعويضه جزئيا بالسلف القابلة للسداد المرخص بها من الحساب العام للبرنامج. [الفقرة ٩٥]

٢٩- وتحققت إنجازات رئيسية من خلال تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية. ويشمل ذلك تحسينات في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، والربط الشبكي لوحدات البرنامج الأساسية، بما في ذلك المكاتب القطرية عبر مشروع "القدرة الاتصالية"، واستعراض شامل لإجراءات تسيير العمل وبلورة وخلق نظم مخصصة للقيام بها، وانتقاء حزمة رئيسية متكاملة من البرامج الكمبيوترية المعنية بالموارد المالية والبشرية والتوريد. غير أن النظم الأساسية لبرنامج تحسين الإدارة المالية لم تدخل حيز التشغيل فحسب وهي ماتزال تتطلب جهودا إضافية، واختبارات، وتدريبا للموظفين. وفي ضوء هذا السياق فإن الموعد النهائي المضروب في نهاية عام ١٩٩٩ يبدو غير واقعي. [الفقرة ٩٦]

مسائل أخرى

مشكلة عام ٢٠٠٠

٣٠- تشكل مواءمة النظم الحاسوبية للانتقال إلى القرن الحادي والعشرين مشكلة إدارية رئيسية، وتدعو الحاجة أن تضطلع الإدارة العليا بمهمة المسؤولية والإشراف للتعامل مع هذه المشكلة بنجاح. ونحن نوصي بأن تلقى المشكلة المذكورة اهتماما كافيا في **البرنامج**. [الفقرة ٩٧]

الإجراءات المتخذة استجابة للتقارير السابقة

٣١- احتوى تقريرنا السابق توصية بإدخال تحسينات فورية، تتفق مع الاستراتيجية طويلة المدى لبرنامج تحسين الإدارة المالية، بغية رفع مستوى نظم المحاسبة والمعلومات المالية والانضباط الإجرائي. وبينت المراجعة أنه مازال هناك متسع فسيح لإدخال المزيد من التحسينات في نهاية ١٩٩٧. وعلى وجه الخصوص فإن توثيق الإجراءات المالية وتوفير الخطوط التوجيهية التشغيلية مايزالان يشكلان مشكلة إدارية رئيسية. وفي هذا السياق نكرر توصيتنا بمواصلة استحداث وتعميم خطوط توجيهية مالية وتشغيلية تتسم بالوضوح وتغطي المنظمة بأسرها، وبتعزيز الموظفين الماليين، ولاسيما في المقر الرئيسي، من حيث العدد والنوعية. [الفقرات ٩٨ - ١٠٢]

التقرير الكامل للمراجعة

المسائل المالية

نموذج الكشوف المالية

٣٢- يتباين نموذج الكشوف المالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تباينا كبيرا عن النموذج الذي اعتمد في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. ويمثل شكل العرض الجديد، المرتكز على النموذج التمويلي الذي اعتمدته **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥، تحولا في السياسات المحاسبية ترد تفاصيله في الجدول ٢ الملحق بهذه الكشوف.

٣٣- وتعرض الكشوف المالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ العمليات بحسب فئات البرامج ونوافذ التمويل على حد سواء: فالكشفان الأول (كشف الإيرادات والمصروفات) والثاني (كشف الأصول والخصوم) يعرضان العمليات بحسب فئات البرامج بينما تورد الجداول من ٣-١ إلى ٣-٦ تفاصيل تمويل كل فئة من فئات البرامج بحسب نافذة التمويل. ومن بين نتائج هذا الأسلوب في عرض عمليات البرنامج أن الاحتياطيات والأرصدة المالية المدرجة أسفل الكشفين الأول والثاني "وظيفية" في طبيعتها وأنها لا تعكس الملكية. وتشمل مثل هذه الأرصدة في طرف الأموال الموضوعة تحت تصرف **البرنامج** (أي المساهمات "متعددة الأطراف")، والأموال التي تتحكم الجهات المانحة تماما باستخدامها في طرف آخر، والأموال التي تندرج في فئات وسيطة متباينة بين هذين الطرفين.

وبالمثل فإن توزع الأموال النقدية بين مختلف فئات البرامج المعروض في الكشف الثاني لا يعكس أي مفهوم من مفاهيم الملكية. فقد وزعت الأموال النقدية كرصيد موازن بالنسبة لكل فئة من فئات البرامج. ولا تتيح نظم المحاسبة الحالية في **برنامج الأغذية العالمي** تطبيق أسلوب عملي لإعادة ترتيب الأرصدة النقدية لكل مشروع على حدة.

عرض عام للمركز المالي للبرنامج

٣٤- واصل الحجم الإجمالي للمعونات الغذائية المقدمة في العالم انخفاضه عام ١٩٩٦ (٧ ملايين طن - ٢٧ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٥) وعام ١٩٩٧ (٦,٦ مليون طن - ٧ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٦) كما هو موضح في تقرير انترفيس - تدفقات المعونة الغذائية عام ١٩٩٧. وفي هذا لسياق فإن المقادير التي قدمها **البرنامج** انخفضت بصورة طفيفة فحسب خلال الفترة المالية (١٩٩٥: ٢,٥٨ مليون طن، ١٩٩٦: ٢,١٩ مليون طن، ١٩٩٧: ٢,٥٧ مليون طن).

وهبط مجموع المساهمات المقدمة إلى **البرنامج** من ٢,٧٨ مليار دولار في ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى ٢,٥٢ مليار دولار في ١٩٩٦-١٩٩٧، ولكن في حين زادت المساهمات السلعية (بما في ذلك "الأموال النقدية بدلا من السلع") بصورة بسيطة (+٣,٥%)، فإن المساهمات النقدية انخفضت بشكل حاد (-٢٢,٤%). وبرز الانخفاض في المساهمات النقدية على نحو خاص بالنسبة لحسابات الأمانة (-٨٧%) والأنشطة الإنمائية (-٢٧%).

وتمثل المساهمات متعددة الأطراف، بالمقارنة مع المساهمات الموجهة نحو برامج ومشروعات محددة، نسبة تقل عن ثلث مجموع المساهمات في ١٩٩٦-١٩٩٧، كما يتضح من الجدول التالي:

[بمليارات الدولارات]	١٩٩٦-١٩٩٧	في المائة
المساهمات متعددة الأطراف	٠,٨	٣١
المساهمات الموجهة متعددة الأطراف	١,٣٣	٥٤
المساهمات الثنائية	٠,٠٣	١
قبل ١٩٩٦	٠,٣٦	١٤
المجموع	**٢,٥٢**	**١٠٠**

ومن بين التغييرات الرئيسية التي أدخلت مع نموذج التمويل الجديد عام ١٩٩٦ مفهوم "استرداد التكاليف كاملة". ونفذ هذا المفهوم من خلال تكاليف الدعم غير المباشر المفروضة على المساهمات لتمويل تكاليف دعم البرامج والإدارة. ويمكن أن يشكل الانخفاض المتواصل في حجم الأنشطة الإنمائية حيث تتحمل المساهمات معدل تكاليف دعم غير مباشر يصل إلى ضعف المعدل الخاص بعمليات اللاجئين أو الطوارئ مشكلة رئيسية بالنسبة لتمويل تكاليف دعم البرامج والإدارة الضرورية.

الفوائض والاحتياطيات والأرصدة المالية

٣٥- يعطي الكشف الأول صورة موحدة عن "زيادة الإيرادات على المصروفات" وهو ما يعكس نتيجة عمليات الفترة المالية: ففي ١٩٩٦-١٩٩٧ وصل الفائض إلى ٢٢٣ مليون دولار بالمقارنة مع ١٦١ مليون دولار في ١٩٩٤-١٩٩٥ (معاد حسابها لتكون قابلة للمقارنة مع أرقام ١٩٩٦-١٩٩٧). وأسهم ذلك في زيادة الاحتياطيات والأرصدة النقدية للبرنامج. ويرد ذلك تفصيلا في أسفل الكشف الأول الذي يشير إلى أن الاحتياطيات والأرصدة النقدية قد زادت، بصورة إجمالية، من ١٩٤ مليون دولار إلى ٥١٨ مليون دولار في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧.

ويفصل الكشف الثاني توزيع هذه الاحتياطيات والأرصدة النقدية بحسب مختلف الاستخدامات المعتمدة. ويرجع الاعتماد الرئيسي، في هذا الصدد، إلى قرار **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** بإنشاء احتياطي تشغيلي، وفقا للمادة ٧-٤

من اللائحة المالية. وكما هو موضح في الجدولين ٧ و١٥ الملحقين بالكشوف فقد قرر **المجلس التنفيذي** عام ١٩٩٦ إيصال مستوى احتياطي التشغيل إلى حده الأقصى البالغ ٥٧ مليون دولار أمريكي.

٣٦- وقد لاحظنا أنه تمشيا مع التوصية الواردة في تقريرنا السابق فإن طرق تمويل احتياطي التشغيل وتجديد موارده وأغراضه قد عرضت بصورة مفصلة في قرار اتخذه **المجلس التنفيذي** في دورته السنوية في مايو/أيار ١٩٩٧.

المساهمات

المساهمات السلعية

٣٧- يتلقى البرنامج مساهمات سلعية ونقدية على حد سواء. وفي تقريرنا السابق لاحظنا أن تقييم المساهمات العينية يتسم بالتعقيد ويفتقر إلى الاتساق بين فئات البرامج. وقد استمر تطبيق طرق التقييم ذاتها في ١٩٩٦-١٩٩٧. غير أنه تم إصدار إجراء جديد في نهاية عام ١٩٩٧ على أن يدخل حيز التنفيذ في ١٩٩٨. ويتضمن هذا الإجراء (١) منهجية تقييم موحدة لكل فئات البرامج، (٢) نظام تسعير مبسط، (٣) نظام محاسبة مبسط يحد من الفترة التي يمكن فيها للجهة المانحة أن تطلب تعديل تقييم السلعة الممنوحة بحيث لا تتجاوز سنة واحدة.

وبرأينا، فإن ذلك سيمثل تحسنا وسيقوم موظفو مكتبنا باستعراض تنفيذ هذا الإجراء في الفترة المالية المقبلة.

٣٨- وتسجل المصروفات السلعية بقيمة الإيرادات السلعية المقابلة ذاتها. ونتيجة لذلك فإن الإيرادات السلعية والمصروفات السلعية يجب أن تكون متساوية على الدوام. غير أن الإيرادات السلعية تتضمن "الأموال النقدية بدلا من السلع". ووفقا لسياسة المحاسبة المتبعة في **البرنامج** فإن مثل هذه المبالغ النقدية تسجل كإيرادات عند تلقيها. وإلى حين إنفاق مثل هذه المبالغ على توريد السلع، فإنها تشكل فائضا في الإيرادات السلعية على المصروفات السلعية. وفي نهاية عام ١٩٩٧ بلغ هذا الفائض ٦٤,٧ مليون دولار.

المساهمات قيد التحصيل

٣٩- أوضحت المراجعة أن هناك مغالاة في "المساهمات قيد التحصيل" التي تمثل التعهدات العينية والنقدية التي لم ترد بعد من الجهات المانحة. وفي ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥ سجلت قيمة مثل هذه المساهمات على أنها تبلغ ١ ١٤٥,٥ مليون دولار. وبناء على طلب موظفي مكتبنا أجرت **الأمانة** استعراضا شاملا للمساهمات قيد التحصيل مقابل تعهدات ما قبل عام ١٩٩٥. وأسفر الاستعراض النهائي الذي قام به موظفو مكتبنا، عن خفض آخر لمقدار المساهمات قيد التحصيل فيما يتصل بتعهدات ما قبل عام ١٩٩٦. ونتيجة هذه التعديلات فقد تم تخفيض المساهمات قيد التحصيل إلى ٦٦٥,٧ مليون دولار في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، وهو ما يشكل تخفيضا قدره ٤٧٩,٨ مليون دولار عن مستوى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥.

وتجدر الإشارة إلى أن خفض المساهمات قيد التحصيل لا يؤثر على احتياطيات البرنامج وأرصدته المالية لأنها مغطاة تماما في جانب الخصوم من الميزانية.

على أن ذلك قد أظهر أن أصول البرنامج والخصوم المقابلة أدنى كثيرا مما كان مفترضا.

٤٠- وجاءت المغالاة نتيجة ضعف رصد التعهدات قيد التحصيل الذي نبع بدوره، في جانب منه، من التوزيع غير الواضح للمسؤوليات بين مختلف الوحدات الإدارية المعنية، وفي جانب آخر من عملية الرصد اليدوية التي جعلت من مطابقة نظامي WIS وGL:M عملية مستنزفة للوقت ومعرضة للأخطاء.

وعند إعداد هذا التقرير، ورغم عملية المطابقة المهمة التي قامت بها الأمانة لإغلاق حسابات ١٩٩٦-١٩٩٧، فلم تحدث أي تغييرات في توزيع المسؤوليات أو في عمليات إدارة التعهدات على حد سواء. وما لم يتم ذلك فإن المساهمات الباطلة ستتراكم من جديد.

ونحن نوصي بوضع تحديد واضح للمسؤوليات بين مختلف الوحدات المعنية فيما يتصل بتسجيل التعهدات، وتخصيص الموارد، ورصد القيمة المستحقة للتعهدات. كما أننا نوصي باستعراض عملية إدارة التعهدات بشكل كامل وبرفع مستواها.

المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية

٤١- تشترط المادة ٤-٩ من اللائحة المالية (والمادة ٤-٧ من اللائحة المالية الجديدة) أن تقوم حكومات البلدان المستفيدة بالإسهام بجزء كبير من تكاليف المكاتب القطرية **للبرنامج**. وفي تقريرنا السابق أوصينا بتوضيح الوضع القانوني للمساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية لتحديد الظروف التي تلزم فيها الحكومات بدفع مثل هذه المساهمات التي ينبغي أن تسجل كمساهمات قيد التحصيل حينما ترتكز على التزام قانوني.

وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩٧ أوضح المستشار القانوني للبرنامج أنه "بالنظر إلى الخطوط الواضحة للسياسة المعلنة من جانب لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها والمنعكسة في المادة ٤-٩ من اللائحة المالية، فإن من الواجب اتخاذ التدابير لاستعراض مثل هذه الاتفاقيات القطرية بغية إعادة التفاوض بشأنها لإدراج مثل هذا الحكم، حينما كان ذلك ممكنا". ومن الواجب الإشارة مجددا إلى أن **المجلس التنفيذي** وحده يمتلك صلاحية إعفاء بلدان معينة من أحكام هذه المادة.

وكشفت المراجعة أنه لم تحدث أي تغيرات على الوضع الموصوف قبل عامين: فلم تراجع الاتفاقيات القطرية، واستمر إرسال المطالبات بتسديد المساهمات الحكومية دون أن تحمل أي سلطة قانونية، ووردت بضعة طلبات فحسب إلى المجلس للحصول على إعفاءات، ولم تنفذ أي مطابقة بين بيانات الميزانية والمحاسبة، ولم ترصد مطالبات الأموال على النحو المناسب.

٤٢- وليس الأثر المحتمل للمساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية على تمويل دعم البرنامج والميزانية الإدارية بالضئيل على الإطلاق. ففي ١٩٩٦-١٩٩٧ بلغت قيمة المساهمات النقدية الحكومية المسددة ٣,٥ مليون دولار. وجاء ذلك استجابة لمطالبات بأموال تتعلق بالسنوات ١٩٩٧-١٩٩٨. ونتيجة للسياسة الحالية فإنه من أصل مبلغ ٣٥ مليون دولار من المساهمات النقدية التي طلبت الأمانة من البلدان المتلقية تسديدها عن السنوات ١٩٨٨-١٩٩٧، ظل هناك مبلغ مستحق قدره ٢٣,٧ مليون دولار في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ (١٠% من ميزانية دعم البرامج والإدارة).

وفي ضوء ما تقدم فإننا نود أن نكرر توصيتنا السابقة الداعية إلى تنفيذ اللائحة المالية بصورة كاملة عبر اتفاقيات وافية مع الحكومات المتلقية أو من خلال إعفاءات واضحة يمنحها **المجلس التنفيذي**. ومن الواجب اعتبار المساهمات النقدية الحكومية المتفق عليها على أنها مساهمات قيد التحصيل من جانب البرنامج، وأن تحتسب على هذا النحو، وأن يجري السعي لاسترداد المبالغ النظيرة.

المصروفات

٤٣- كما هو موضح في موجز السياسات المحاسبية ذات الأهمية (الجدول ٢ – الفقرة ٥-٢) فإن المصروفات النقدية تشمل المدفوعات، والالتزامات القائمة لأطراف ثالثة، واعتمادات لمدفوعات مقبلة تمثل تقديرا للتكاليف المتبقية التي يتعين سدادها فيما يتصل بالنقل الداخلي والتخزين والمناولة للسلع التي شحنت خلال الفترة المالية.

الالتزامات القائمة

٤٤- وصلت قيمة الالتزامات القائمة في ١٩٩٧/١٢/٣١ إلى ١٧٧,٢ مليون دولار. ويعود الجانب الأعظم من هذه الالتزامات إلى مشتريات سلعية (٨٠ مليون دولار)، والشحن البري والبحري (٥٢ مليون دولار) والسفر (٧,٨ مليون دولار). وكان بمقدور موظفي مكتبنا الموافقة على هذا الرصيد بعد أن خفضت **الأمانة** المبلغ الأصلي المقدم للمراجعة بمقدار ٥,٩ مليون دولار لم تكن تمثل التزامات قانونية عند إقفال الفترة المالية.

٤٥- وفي هذا الصدد، نود أن نكرر التعقيبات المدرجة في تقريرنا السابق والداعية إلى رصد تدفق الأرصدة الجديدة من الالتزامات القائمة بصورة وثيقة على مدى الفترة المالية. وفي مطلع عام ١٩٩٨ نفذت الأمانة عملية مهمة لتحديد صلاحية الالتزامات القائمة عند إغلاق حسابات الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧. وتستحق هذه الجهود الثناء. غير أننا نوصي بأن تحدد التعليمات الموجهة إلى مختلف الوحدات التشغيلية في المستقبل بدقة نمط الأسانيد المؤيدة اللازمة كي يظل الالتزام قائما وأن تطلب تبرير الصلاحية المتواصلة للالتزامات الناشئة خلال السنة الثانية من الفترة المالية.

اعتماد المدفوعات المقبلة

٤٦- وصلت قيمة اعتمادات المدفوعات المقبلة فيما يتعلق بالنقل الداخلي والتخزين والمناولة إلى ١٠١,٩ مليون دولار في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧. ومرة أخرى كان بمقدور موظفي مكتبنا الموافقة على هذا الرصيد بعد أن خفضت **الأمانة** المبلغ الأصلي المقدم للمراجعة بمقدار ١,٣ مليون دولار. ويشكل ذلك انخفاضا كبيرا بالمقارنة مع الإقفال السابق حينما بلغت هذه الاعتمادات ١٤٨ مليون دولار. وجاء هذا الانخفاض بفضل الجهود المشكورة التي قامت بها **الأمانة** لتقرير الصلاحية المتواصلة للالتزامات المؤيدة للمبلغ التقديري للاعتمادات.

٤٧- على أنه لابد لنا من أن نورد الملاحظات التالية:

تنطبق التوصية الواردة أعلاه بشأن الأسانيد المؤيدة والفترة المغطاة على تفحص الصلاحية المستمرة للاعتمادات أيضا عند إقفال حسابات الفترة المالية.

أن التمييز بين الالتزامات القائمة للنقل الداخلي والتخزين والمناولة المسجلة كالتزامات قائمة (١٠ ملايين دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧) وكاعتمادات (١٠١,٩ مليون دولار) لا ينبع من سجلات المحاسبة بل أنه ارتكز على استعراض عام لحالة هذه الالتزامات عند إقفال حسابات الفترة المالية.

وقد أوصينا بتعديل إجراء المحاسبة المتصل بإدراج مصروفات النقل الداخلي والتخزين والمناولة بحيث يتم التمييز بوضوح في دفتر الأستاذ العام بين الالتزامات القائمة وبين الاعتمادات ومن ثم تنتفي الحاجة إلى التعديلات اليدوية التي تعتبر أقل دقة.

وأوضحت **الأمانة** أن من المتعذر تنفيذ مثل هذه التعديلات بالنسبة لإقفال حسابات ١٩٩٧، غير أننا تلقينا تأكيدات بتطبيقها في مجرى الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩.

إلغاء الالتزامات القائمة

٤٨- في ظل طريقة المحاسبة التي يتبعها **البرنامج** بصورة ضمنية، تسجل مصروفات الفترة المالية في الكشوف المالية محسوما منها مقدار الالتزامات القائمة الملغاة، أي أن إلغاء الالتزامات المنشأة في فترات سابقة يخفض من المصروفات المسجلة للفترة الحالية. واتسم أثر طريقة المحاسبة هذه على مصروفات ١٩٩٦-١٩٩٧ بالأهمية على وجه الخصوص فيما يتصل بمصروفات الشحن الجوي، والنقل البري، والنقل الداخلي والتخزين والمناولة (-١٤٤ مليون دولار). ويفسر ذلك، إلى حد كبير، الانخفاض الضخم لمثل هذه المصروفات في الفترة المالية بالمقارنة بسابقتها (٢٤٨ مليون دولار مقابل ٥٣٩ مليون دولار). وجاء ذلك نتيجة عملية تطهير شديدة أدت إلى إلغاء مقدار ضخم من التزامات النقل الداخلي والتخزين والمناولة التي كانت قائمة عند إقفال حسابات ١٩٩٧ (انظر الفقرة ٤٦ أعلاه).

وبما أن تدفق الالتزامات القائمة الملغاة يمكن أن يتباين من فترة مالية إلى أخرى، فإن ذلك يؤثر على العرض المنصف للمصروفات في الكشوف المالية لأي فترة مالية محددة.

٤٩- وقد جرى توضيح إجراءات المحاسبة المطبقة حاليا وأثرها على الحسابات بطريقة مرضية لموظفي مكتبنا. غير أننا نوصي بأن ينظر **البرنامج** في مزايا وجدوى اتباع طريقة أكثر شفافية لتسجيل الالتزامات الملغاة. وفي حالة دعم البرنامج والميزانية الإدارية فإن الالتزامات الملغاة تسجل على أنها "وفور" (أي إيرادات كسب مفاجئ) في الكشف الأول. وفي حالة المشروعات فإنه بالمستطاع تسجيل الالتزامات الملغاة بعد فترة معقولة (مثل سنة واحدة) بالمثل على أنها ائتمان للجهات المانحة، أي جزء غير منفق من منحها لمشروعات محددة. ويمكن بعد ذلك إعادة تخصيص هذه المبالغ، بموافقة الجهة المانحة المعنية، للمشروع ذاته أو لمشروع آخر. وهكذا فإن المصروفات والوفور المتعلقة بالتزامات سابقة للمشروعات يمكن أن تسجل بصورة منفصلة عوضا عن حذف الواحدة أمام الأخرى.

تكاليف الدعم المباشر والتكاليف الأخرى

٥٠- أدخل مفهوم تكاليف الدعم المباشر في سياق مبدأ استرداد التكاليف كاملة الذي **اعتمدته لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** حينما قررت تنفيذ نموذج الموارد والتمويل طويل الأجل اعتبارا من ١٩٩٦/١/١. وقد قررت **اللجنة** "تطبيق مبدأ استرداد التكاليف بالكامل على جميع فئات البرامج التي ينفذها **برنامج الأغذية العالمي**، حيث تقوم الجهات المتبرعة بتسديد ... تكاليف الدعم المباشر للمشروعات" (الوثيقة CFA 40/15، الفقرة ٢٢-ب). وفي العادة تحدد تكاليف الدعم المباشر في ميزانيات المشروعات وتشكل جزءا من مساهمات الجهات المانحة. وتحدد المصروفات المناظرة في حسابات دفتر الأستاذ العام.

٥١- ولاحظ موظفو مكتبنا أن مبلغ قدره ٥١ مليون دولار صنف في الأصل على أنه تكاليف دعم مباشر في دفتر الأستاذ العام قد أعيد تصنيفه باعتباره تكاليف "أخرى" في كشف الإيرادات والمصروفات. ونظرا إلى الافتقار إلى خطوط توجيهية تشغيلية أو تعليمات تفصل كيفية تنفيذ **الأمانة** للمبدأ الذي وضعته **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** فإن الأساس الذي ارتكزت عليه عملية إعادة التصنيف لم يكن واضحا. وبالنظر إلى أن المصروفات المعنية كانت محددة بوضوح وأن إعادة التصنيف لم تؤثر على مجموع النفقات المدرج في بند "عمليات خاصة" و"حسابات أمانة" (فئتا البرامج المعنيتان) فقد قررنا عدم التحفظ في رأينا على هذا الأساس.

غير أنه فيما يتعلق بالمستقبل، وبالنظر إلى أن الهيئة الرياسية **للبرنامج** قررت تحديد فئة مصروفات معينة تعرف باسم "تكاليف الدعم المباشر" (مقابل التكاليف "التشغيلية" أو "الأخرى") وباعتبار أن مثل هذه المصروفات يجري بها من خلال

"تخصيصات" محددة تعطى للوحدات القائمة بالإنفاق، فإننا نقترح أن تفصل محاسبة هذه التكاليف في تعليمات مالية ومحاسبية معنية بغية ضمان معاملتها باتساق في مختلف أنحاء **البرنامج**، والأهم من ذلك في كل الفترات المالية.

الخبراء الاستشاريون

٥٢- حدد موظفو مكتبنا أربعة خبراء استشاريين وظفوا لفترات طويلة في ١٩٩٦-١٩٩٧ (تصل في بعض الحالات إلى عمالة شبه دائمة) بموجب عقود موقعة من خلال مكتب **الأمم المتحدة** للحاسوب الآلي. وفي إحدى الحالات تم التعاقد مع الاستشاري فور استقالته من **البرنامج** بتكلفة تفوق تكاليف الوظيفة التي تركها.

ومنح عقد لتنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية إلى شركة قامت بتسجيلها في جيرسي (جزر القنال) مجموعة من الخبراء الاستشاريين الذي كانوا مرتبطين بشركة استشارية رئيسية في الوقت الذي كانت تعمل فيه في خدمة **البرنامج**. وبلغ مجموع المدفوعات في ظل هذا العقد إلى ٠٠٠ ٠٩٠ ١ دولار. وتم منح العقد دون إخضاعه لأسلوب العطاءات التنافسية، ولو أن ذلك جرى في أعقاب إجراء المشاورة المطلوبة مع لجنة العقود والمشتريات. وفي يونيو/حزيران ١٩٩٦ كان هناك عقد آخر بقيمة ٢ مليون دولار على وشك الإبرام دون منافسة مع الخبراء الاستشاريين ذاتهم الذين أعادوا التجمع في ظل شركة أخرى سجلت أيضا في جزر القنال قبل بضعة أسابيع من ذلك لولا أن الأمر لاقى معارضة حازمة من جانب أحد كبار المديرين. وقد سحب هذا العقد.

ويرد المزيد من التعليقات على نشاط الخبراء الاستشاريين في الفقرة ٧٧.

ونحن نوصي باعتماد جانب الحذر بصورة أكبر عند توظيف الخبراء الاستشاريين.

مصروفات المكاتب القطرية

٥٣- ينفق جانب كبير من مصروفات **البرنامج** النقدية في المكاتب الميدانية. وخلال الفترة المالية بلغ حجم هذه المصروفات نحو ٥٠٠ مليون دولار منها قرابة ٣٠٥ ملايين دولار صرفت من خلال حسابات السلفة المستديمة التي يديرها المديرون القطريون و١٩٥ مليون دولار من خلال الممثل المقيم **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** الذي يتقاضى هذه المدفوعات من **البرنامج** عبر نظام القسائم المكتبية الداخلية.

٥٤- ولاحظ موظفو مكتبنا انخفاضا ضخما في مجموع الأرصدة النقدية في المكاتب القطرية في نهاية الفترة المالية: إذ بلغت هذه الأرصدة ١٤ مليون دولار بالمقارنة مع ٣٤ مليون دولار في نهاية ١٩٩٥. وجاء ذلك نتيجة الإجراء الجديد لتجديد موارد الحسابات المصرفية للمكاتب القطرية الذي اعتمد في مطلع عام ١٩٩٦.

كما لاحظ موظفو مكتبنا بعض التحسن في معالجة كشوف السلفة المستديمة والقسائم المكتبية الداخلية في الوقت المناسب، ولو أن الوضع لم تتم السيطرة عليه تماما بعد في هذا الصدد.

٥٥- وأوضح استعراض لمعالجة كشوف المكاتب القطرية قامت به وحدة متخصصة في المقر الرئيسي أن نقاط الضعف في الرقابة الداخلية التي أشار إليها تقريرنا السابق لم تصحح. وجرى إبلاغ **أمانة البرنامج** بالنتائج التفصيلية المتعلقة بذلك بصورة مستقلة. وقد أجملنا هذه النتائج فيما يلي.

أولا، حال التناوب السريع لمشرفي ومعالجي إدارة كشوف المكاتب القطرية في المقر الرئيسي، وكان معظمهم من ذوي العقود المؤقتة، دون اكتسابهم للخبرة اللازمة لإجراء تدقيق كاف للتقارير المعقدة التي توثق المعاملات المنفذة في الميدان.

ثانيا، تطلب نموذج الكشوف والمستندات المؤيدة للمعاملات عملية واسعة ومستنزفة للوقت لإعادة معالجة البيانات الواردة من الميدان.

ثالثا، استمر تسجيل جانب كبير من مثل هذه المعاملات على أنها "غير ملتزم بها" (أي أنه لم يكن بالمستطاع تحميلها على التزام مناسب من الأموال) أو أنها معلقة.

رابعا، مايزال هناك افتقار إلى مبادئ توجيهية تشغيلية لمساعدة المعالجين في المقر الرئيسي في عمليات تحققهم من الكشوف. وفي الحقيقة فإن الإجراءات تعتمد إلى حد كبير على المعالجين كأفراد.

٥٦- وكمثال على ما تقدم، تجدر الإشارة إلى حالة مكتب إقليمي كبير حيث سجل رصيد نقدي في الكشوف يقل بمقدار ٢,٢ مليون دولار عما تم حسابه في دفتر الأستاذ العام في المقر الرئيسي. وعلى ما يبدو فإن ما يصل إلى نحو ١,٢ مليون دولار من المصروفات المنفقة عام ١٩٩٦ ربما لم يسجل في دفتر الأستاذ العام في المقر الرئيسي. ويجري التحقيق في التفاوت الكامل غير أنه لم يكن بالمستطاع التوصل إلى مطابقته قبل نهاية المراجعة. ونتيجة المعالجة الخاطئة لكشوف هذا المكتب، فقد كانت هناك مغالاة في مجموع المبالغ النقدية المسجلة في الحساب المقابل للبرنامج في ١٩٩٧/١٢/٣١ (٧٨١,٦ مليون دولار) وذلك بمقدار ٢,٢ مليون دولار.

ونحن نرى أن ذلك يثير قضية خطيرة من قضايا الرقابة الداخلية، غير أن هذا الخطأ ليس مهما إلى درجة تبرر أن نبدي فيها تحفظا في رأينا عن الكشوف المالية.

٥٧- وفي ضوء ما تقدم، نود أن نكرر التوصيات المدرجة في تقريرنا السابق والداعية إلى:

- أن تبلغ معاملات حساب السلفة المستديمة إلى المقر الرئيسي بصورة إلكترونية وفي نموذج يتفق مع نظام المحاسبة المركزي بغية تفادي إعادة إدخال البيانات يدويا وتحاشي خطر المدخلات الخاطئة،
- ونظرا للعدد الكبير من المدخلات ذات الصلة، فإن من الواجب التحقق من صحتها تماما في ضوء المستندات المؤيدة على أساس إحصائي وانتقاء العينات بعد المراعاة اللائقة لمجالات الخطر،
- مطابقة الكشوف المصرفية، والسجلات النقدية، والأرصدة المصرفية لدفتر الأستاذ العام بصورة منتظمة كل شهر وإخضاع كل تفاوت للتحقيق اللازم،
- إصدار تعليمات تشغيلية لإرشاد المعالجين في المقر الرئيسي في عملهم،
- تذكير المدراء القطريين بأهمية تدقيق المصروفات مقابل الالتزامات وتطبيق ذلك بشكل صارم.

٥٨- ويفهم مكتبنا أن النظر يجري في إدخال تغييرات على إجراء المحاسبة الحالي المتعلق بالعمليات الميدانية في الإطار العريض لسياسة اللامركزية.

ومن بين التغييرات هذه منح المسؤولين الماليين في المكاتب الإقليمية صلاحية إدراج معاملات محاسبة المكاتب القطرية التي يشرفون عليها مباشرة في النظم المالية للمقر الرئيسي (WIS وGL:M). وفي الحقيقة فإن مثل هذا التغيير قد طبق في مكتب إقليمي واحد. وكشفت زيادة موظفي مكتبنا إلى هذا المكتب أن نقاط الضعف التي حددت في المقر الرئيسي قائمة بذاتها على المستوى الإقليمي.

- وفي هذا السياق، وإذا ما كانت نتيجة عملية اللامركزية تحويل مسؤولية المحاسبة المتصلة بالعمليات الميدانية إلى المسؤولين الماليين الإقليميين، فإننا نود أن نوصي بإعداد مثل هذه الخطوة بعناية من خلال ما يلي:

- تحديد واضح للمسؤوليات على أن يحتفظ مدير قسم الشؤون المالية الذي يضطلع بمسؤولية إعداد حسابات البرنامج بسلطة الرقابة النهائية على قيود المحاسبة التي تدرج في دفتر الأستاذ العام،
- إصدار تعليمات مالية ومحاسبية على مستوى المنظمة لضمان معالجة موحدة للمعاملات،
- تدريب المسؤولين الماليين الميدانيين،
- تحديد تدابير الرقابة على المعاملات الميدانية،
- إنشاء وحدة مركزية قوية لتنفيذ هذه الإصلاحات وتوفير الإرشاد للعاملين الميدانيين.

تكاليف دعم البرامج والإدارة

٥٩- غدا تقدير ما يتحمله **البرنامج** بشكل كامل من تكاليف دعم البرامج والإدارة قضية معقدة نتيجة الافتقار إلى سياسة شاملة تعالج هذا الأمر. ويفهم مكتبنا أن المسألة قيد الاستعراض من جانب فريق عامل رسمي تابع **للمجلس التنفيذي**.

٦٠- ووصلت قيمة تكاليف دعم البرامج والإدارة التي أجازتها في نهاية المطاف **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٢٢٦,٤ مليون دولار. وبلغت قيمة تكاليف دعم البرامج والإدارة التي تحملها البرنامج ٢٢٦,٢ مليون دولار، بما في ذلك تكاليف العامل اللغوي العائد إلى هذه الفترة كما هو موضح في المذكرة ١٧-٨ الملحقة بالكشوف المالية. غير أن ذلك لا يعكس المقدار الكامل للتكاليف الإدارية التي تكبدها البرنامج خلال الفترة المالية.

فأولا، وكما توضح المذكرة ٥، فقد جرى تمويل تكاليف إدارية إضافية، قدرها ٢,٨ مليون دولار، من أصل تكاليف الدعم المفروضة على مختلف مساهمات حسابات الأمانة لصالح عمليات محددة، يجري الآن إقفالها تدريجيا.

ثانيا، وكما تبين من زياراتنا لعدد من المكاتب القطرية الكبيرة فإن التكاليف الإدارية غالبا ما تحمل على المخصصات المالية للنقل الداخلي والتخزين والمناولة/ النقل البري والتخزين والمناولة حينما لا تسمح تخصيصات تكاليف دعم البرامج والإدارة بمثل هذه النفقات. ولسوء الحظ لم يتمكن موظفو مكتبنا من إجراء تحليل منتظم للتكاليف الإدارية المحملة خطأ على النقل الداخلي والتخزين والمناولة/ النقل البري والتخزين والمناولة.

ثالثا، وكما هو موضح في تعليقاتنا الواردة أدناه بشأن تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية، فقد جرى تحميل التكاليف الإدارية المتكررة أيضا على برنامج تحسين الإدارة المالية.

ونتيجة فئات التكاليف المختلفة (تكاليف دعم البرامج والإدارة، وتكاليف الدعم المباشر، والنقل الداخلي والتخزين والمناولة/ النقل البري والتخزين والمناولة، وبرنامج تحسين الإدارة المالية) الممولة من مصادر أموال معينة ومخصصة دون تحديد دقيق لكل فئة وبدون تطبيق قيود رقابة داخلية صارمة، فإن التكاليف قد تنقل، بل إنها تنقل بالفعل، بين الفئات مما يجعل من الصعب تقدير مجموع التكاليف الإدارية للبرنامج بدقة.

غير أن موظفي مكتبنا لاحظوا أن هناك خطوات تتخذ لتوضيح هذا الأمر. وشملت مثل هذه الخطوات إصدار قسم النقل الداخلي والتخزين والمناولة لكتيب النقل والإمداد (ولكن مع الأسف لم تصدر التعليمات المحاسبية المصاحبة) وكذلك القيام في مايو/أيار ١٩٩٧ بإنشاء لجنة استعراض البرامج التي تتولى استعراض ميزانيات المشروعات.

٦١- وفيما يتعلق الآن بتمويل تكاليف دعم البرامج والإدارة فإن هناك حاجة للتوضيح. إذ يتطلب مبدأ استرداد التكاليف كاملة أن تغطي تكاليف دعم البرامج والإدارة من المساهمات النقدية الحكومية في التكاليف المحلية وتكاليف الدعم غير المباشر المفروضة على المساهمات المقدمة للتكاليف التشغيلية، بمعدلات مسبقة التحديد يعتمدها **المجلس التنفيذي**. وفي التقديرات المعدلة المقدمة إلى **المجلس التنفيذي** في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧، كان من المنتظر أن تصل قيمة ما يسترد من تكاليف الدعم غير المباشر إلى ٢٠٩ ملايين دولار. غير أن ما سدد من تكاليف الدعم غير المباشر وصل إلى ١٧٨ مليون دولار فحسب. وبشكل إجمالي فإن الموارد المستخدمة في تغطية تكاليف دعم البرامج والإدارة بلغت ١٨١,٥ مليون دولار، مما خلف عجزا قدره ٤٤,٧ مليون دولار. وجرت تغطية هذا العجز من الحساب العام حسبما هو موضح في المذكرة ٣-٥ الملحقة بالكشوف المالية.

٦٢- وفي وقت كتابة تقريرنا الحالي، لم يكن قد تم بعد تقرير سياسة بشأن استخدام إيرادات الفائدة المستحقة للحساب العام، غير أن هذه الإيرادات قد استخدمت بالفعل، في جانب منها على الأقل، لمواجهة قصور الإيرادات وهو ما تطلبته تغطية تكاليف دعم البرامج والإدارة.

وكما ذكرنا آنفا (انظر الفقرة ٥٩)، فإن مكتبنا يفهم أن تعريف تكاليف دعم البرامج والإدارة (بالمقارنة مع فئات التكاليف الأخرى) والموارد المستخدمة لتلبية مثل هذه التكاليف هو قيد الدراسة من جانب فريق عامل رسمي تابع **للمجلس التنفيذي**. وفي هذا السياق نود أن نوصي بإعداد ترتيبات ميزانية شاملة، تحدد عناصر المصروفات المقررة وفئات الموارد المستخدمة لتلبية هذه المصروفات، بغية تزويد البرنامج بهيكل إداري يتناسب مع مهامه.

إدارة الأموال النقدية

٦٣- واصلت الأرصدة النقدية والودائع زيادتها خلال الفترة المالية.

(بملايين الدولارات)	١٩٩٣/١٢/٣١	١٩٩٥/١٢/٣١	١٩٩٧/١٢/٣١
الأموال النقدية والودائع	٤٩٩	٦١٧	٧٨١,٦
منها: أموال محتفظ بها نيابة عن الجهات المانحة الثنائية	١٢٨	١٤٦	١٠٩,٤

ويمكن تقدير وضع السيولة في البرنامج على أساس عمليات الصرف. فقد بلغت قيمة عمليات الصرف النقدية ١ ٥٦٦ مليون دولار في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧: وهكذا فإن الأصول النقدية تمثل نحو ١٢ شهرا من المصروفات النقدية الحالية. وكما هو مفصل في المذكرة ٩ فإن الجانب الأعظم من هذه الأصول (٧٣٥,٥ مليون دولار) مودع في حسابات مصرفية يديرها أمين خزانة **منظمة الأغذية والزراعة**. ونظرا لأن الأرصدة السائلة **للبرنامج** تمثل ما يقرب من ثلاثة أضعاف الأرصدة السائلة **للمنظمة**، فإنه يبدو من المرغوب فيه أن يضطلع **البرنامج** بدور أكبر ومسؤوليات أعظم في إدارة استثماراته النقدية واستثماراته قصيرة الأجل. ورغم تعيين مدير للأموال النقدية في مارس/آذار ١٩٩٦ وتوقيع مذكرة تفاهم مع **المنظمة** في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦، فمايزال هناك متسع واسع للتحسين في تشغيل الحسابات المصرفية وتنفيذ سياسة استثمارية.

الحسابات المصرفية

٦٤- خفض عدد الحسابات المصرفية للمقر الرئيسي **للبرنامج** إلى ٢٦ حسابا: ١١ منها يديرها أمين خزانة **المنظمة** و١٥ يتولى **البرنامج** إدارتها مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن **البرنامج** يضطلع بتشغيل ٩٦ حسابا مصرفيا ميدانيا (باستثناء حسابات "التحويل إلى نقد"). وتم الوصول إلى هذا الوضع بعد أن حدد موظفو مكتبنا ثغرات في الرقابة المفروضة على الحسابات المصرفية الميدانية وقامت **الأمانة** بإغلاق عدد كبير منها وتنظيم عدد آخر.

على أن الزيارات الميدانية كشفت أن من الصعب على المقر الرئيسي **للبرنامج** أن يرصد بدقة عمليات فتح وإغلاق الحسابات المصرفية. فعلى غرار الحسابات المصرفية للمقر الرئيسي فإن الحسابات المصرفية الميدانية يجب أن تفتح وتغلق على يد أمين خزانة **المنظمة**، غير أنه لا يتم الالتزام بدقة بهذا الشرط عمليا وقلما تمت معاقبة عمليات خرق هذه القاعدة (وذلك مثلا بقيام المقر الرئيسي بإغلاق الحساب غير النظامي).

ونحن نوصي بالالتزام الصارم بالقواعد التي تحكم فتح وإغلاق الحسابات المصرفية **للبرنامج** وبتحديد المسؤوليات لتشغيل كل حساب مصرفي منفرد في المقر الرئيسي وفي الميدان باعتبارها تشكل عنصرا أساسيا من عناصر حماية أصول **البرنامج**.

السياسة الاستثمارية

٦٥- تتعارض السياسة الاستثمارية مع سياسة الاستثمار الرسمية **للبرنامج** الواردة في الخطاب الدوري للمديرة التنفيذية حول الموضوع: ففي حين أن السياسة الرسمية تدعو إلى فصل إدارة استثمارات البرنامج عن خزانة **المنظمة**، فإن هذه الاستثمارات مازالت تدار من جانب **المنظمة**. ومن النتائج الأخرى لذلك، أن الوصف الحالي لوظيفة مدير الأموال النقدية لا يعكس مسؤولياته الفعلية. ومانزال المناقشات جارية بين المنظمتين، وقد لاحظ موظفو مكتبنا أن اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمارات في المنظمة قد أوصت المدير العام في يونيو/حزيران ١٩٩٨ بأن يضطلع **البرنامج** بإدارة حافظته الذاتية وأن يوكل أمرها إلى مديرين فنيين بالتعاقد.

إدارة الاستثمارات

٦٦- يتولى أمين خزانة **المنظمة** استثمار أموال **البرنامج** النقدية في الأجل القصير. على أنه من جهة أخرى فإن توقعات الأموال النقدية **للبرنامج** قصيرة الأجل للغاية (تغطي الشهر الحالي والتالي فحسب) وغير موثوقة، ولاسيما فيما يتصل بالتدفقات. ومن جهة أخرى فإن إدارة الاستثمارات في المنظمة تتسم بالتحفظ الشديد، بل إنها لا تستفيد حتى من كل المسؤوليات المرخص بها لها حاليا في ظل الخطوط التوجيهية لسياسات **المنظمة**. ومن بين عواقب هذا الوضع أن الأرصدة النقدية في الحسابات الجارية الأساسية تظل عالية على مدى العام وأعلى كثيرا من المستوى الضروري لحماية **البرنامج** إزاء نقص الأموال النقدية. وعلى ما يبدو فإن السبب في عدم تنفيذ رصد أنشط لاستثمار الأرصدة المصرفية يرجع إلى الافتراض بأن الفارق بين أسعار الفائدة على الحسابات الجارية وعلى الودائع الزمنية ليس بذي بال. ولا يبدو هذا الافتراض قائما على أسس متينة بالنظر إلى المقادير المتوسطة الضخمة من الأموال النقدية (أكثر من ٦٠٠ مليون دولار) المودعة في حسابات **البرنامج** الجارية. ويمكن التقدير بأن الطريقة التي تدار بها الاستثمارات حاليا تسفر عن فقدان **البرنامج** لمبلغ يتراوح بين مليون إلى مليوني دولار من إيرادات الفوائد. ولذلك فإن الترتيبات الراهنة لا تتواءم مع متطلبات إدارة الأموال النقدية لمنظمة مثل **البرنامج**.

ونحن نوصي بأن يعيد البرنامج النظر بالترتيبات والهياكل الحالية لإدارة أمواله النقدية بهدف تحقيق ما يلي: (١) تطابق سياسة الاستثمار الرسمية مع التنفيذ العملي لإدارة الاستثمارات، (٢) تكليف مديرين فنيين بالتعاقد بإدارة الاستثمارات، (٣) إعادة تنظيم الهيكل الحالي لضمان الإشراف الكافي على المديرين الخارجيين والرقابة على الحسابات المصرفية.

سياسة التأمين الذاتي

٦٧- في سبتمبر/أيلول ١٩٩٤ قررت الأمانة تنفيذ سياسة جديدة للتأمين الذاتي ولتوفير التغطية من المخاطر في ظل الخطة الجديدة (تقتصر على دفعتين بمقدار مليون دولار لكل شحنة) من خلال آلية اعتمادات. وفي ١٩٩٥/١٢/٣١ بلغت قيمة الاعتماد الخاص بمخاطر التأمين الذاتي ٩,٥ مليون دولار. غير أن هذه السياسة ليست محددة رسميا بوثيقة سياسات ذات صلة وقد أوصينا بوضع قرارات وخطوط توجيهية رسمية في هذا الصدد. وجرى تغيير السياسة مرة أخرى في ١٩٩٦-١٩٩٧ وتوضح المذكرة ٢ الملحقة بالكشوف المالية أن حساب التأمين الذاتي مسجل على أنه حساب خاص في ظل الحساب العام.

٦٨- وبرأينا فإن هذا التغيير يثير عددا من القضايا القانونية والمحاسبة والإدارية.

فمن وجهة النظر القانونية فإن إنشاء حساب خاص لعمليات التأمين الذاتي هو أمر قابل للنقاش في أفضل الأحوال. وتخول المادة ٧-٣ من اللائحة المالية المديرة التنفيذية إنشاء حسابات خاصة فيما يتصل بكل مساهمة خاصة تقبل في ظل المادة ٧-٢. ولا يمكن أن تعتبر الأقساط التي يحملها البرنامج للمشروعات على أنها "مساهمات خاصة مقبولة في ظل المادة ٧-٢" ولذلك فإنها لا يمكن أن تقيد في حساب خاص مكرس لها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موظفي مكتبنا عجزوا عن الحصول على القرار المنشئ لحساب كهذا.

ومن الزاوية المحاسبية فلم تصدر أي إجراءات محاسبة لعمليات التأمين الذاتي منذ ١٩٩٤. وأسفر التحديد غير الواضح للطبيعة المحاسبية لعمليات التأمين الذاتي عن التبعات التالية التي تؤثر على العرض الوافي لهذه العمليات في الكشوف المالية. أولا، أدى إدراج هذه العمليات في الكشوف المالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ عن محاسبة مزدوجة لأقساط التأمين (إذ حسبت مرة كمساهمات نقدية ومرة أخرى كإيرادات متنوعة). ولم تنفذ عملية الشطب المطلوبة، المماثلة لما تم بالنسبة لتكاليف الدعم غير المباشر، فيما يتعلق بالرسوم المفروضة على أقساط التأمين (٧,٨ مليون دولار). وقد أشير إلى ذلك في المذكرة ٣-٥ الملحقة بالكشوف المالية غير أن هذه الإشارة ليست كافية في رأينا. ثانيا، أسفرت السياسة المحاسبية المعتمدة عن إدراج "احتياطي" (أي عنصر من عناصر رأس مال الصندوق) لما هو في الواقع "اعتماد" للمخاطر (أي خصم من الخصوم) وسجل كذلك في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥.

ومن الزاوية الإدارية فإن عرف الإدراج المتبع يتجاهل أن رصيد الحساب الخاص مرصود لتغطية المطالبات المحتملة المقدرة على أساس اكتواري. وبالنظر إلى أنه ليس هناك من سياسة تأمين معتمدة رسميا، فإن الافتراضات الاكتوارية المستخدمة لتحديد مستوى الاحتياطي التأميني في ظل خطة تأمين البرنامج ليست معروفة. وإذا كان الاحتياطي الحالي مفرط الانخفاض، فإن من الواجب زيادة أقساط التأمين، أما إذا كان مفرط الارتفاع فإنه ينبغي خفض الأقساط المحملة على مساهمات الجهات المانحة. وترتكز الأقساط على الأسعار التجارية وهي الآن قيد الاستعراض.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نفهم أنه بافتراض أن رصيد الحساب الخاص يتضمن فائضا يتجاوز الاحتياطي التأميني، فإن تكاليف تأمين البرنامج يمكن أن تحمل على الحساب الخاص بغية إتاحة خفض تكاليف دعم البرامج والإدارة ومن ثم

تكاليف الدعم غير المباشر. وعلينا أن نحذر من مثل هذه الخطوة التي لن تسفر عن خفض التكاليف الإدارية للبرنامج بل عن نقلها فقط، ومن ثم إضفاء المزيد من الغموض على مسألة تحديد التكاليف الحقيقية لإدارة **البرنامج**.

٦٩- ولهذه الأسباب نود أن نوصي بوقف تسجيل خطة التأمين في ظل حساب خاص والعودة إلى تسجيل اعتماد للتأمين الذاتي يقاس بصورة أكثر إنصافا طبيعة العمليات المعنية. أما إذا تقرر مع ذلك المضي في إنشاء حساب خاص لعمليات التأمين الذاتي فإنه بالنظر إلى الأساس القانوني غير الواضح وللتحول في المفهوم عن الفترة المالية السابقة، فإننا نوصي بإنشاء هذا الحساب على أن يعتمد **المجلس التنفيذي** رسميا المبادئ التي سيعمل في ظلها.

العمليات الثنائية

٧٠- كان حجم المساهمات في العمليات الثنائية في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (١٨,١ مليون دولار) أقل من ١٠% من المبلغ المقدم في الفترة المالية السابقة (٢٢٠,٥ مليون دولار). ويرجع هذا الانخفاض في المقام الأول إلى القيام في ١٩٩٦-١٩٩٧ بإعادة تصنيف العمليات الثنائية السابقة كعمليات تندرج في ظل نافذة التمويل "الموجه متعدد الأطراف". وفي ١٩٩٦-١٩٩٧ توجهت المساهمات الثنائية نحو مشروعات يعمل البرنامج فيها كوكالة خدمات للجهات المانحة. وبهذه الصفة فإنه لا يجوز أن يوضع البرنامج في موقف يضطر معه إلى تغطية النقص في تسديد مساهمات الجهات المانحة. وهذه هي القاعدة المحددة في المادة ٧-٢ من اللائحة المالية. ولاحظ موظفو مكتبنا أن الأرصدة السالبة إزاء ١٧ من المساهمات الثنائية كانت ماتزال تصل إلى ٥,٩ مليون دولار في ١٩٩٧/١٢/٣١. ونحن نفهم أن رصيدا مستحقا منذ فترة طويلة قد سدد بقيمة ٢ مليون دولار في ١٩٩٨. كما لاحظ موظفو مكتبنا تحسينات في رصد الأرصدة الثنائية السالبة. غير أنه بالنظر إلى استمرار هذه المشكلة، فإننا نود أن نكرر توصيتنا السابقة الداعية إلى ضمان تعاون أوثق وتحديد أوضح للمسؤوليات بين الوحدات الإدارية المعنية (الموارد، العمليات، الشؤون المالية).

مسائل الإدارة

التوريد

٧١- شملت مراجعة الحسابات الإدارية لعمليات التوريد استعراضا للترتيبات التنظيمية والقواعد والإجراءات المطبقة وتنفيذها فيما يتصل بشراء السلع، والبنود غير الغذائية (البنود غير الغذائية، بما في ذلك عقود الخدمات)، وخدمات النقل البحري.

توريد السلع والبنود غير الغذائية

٧٢- منذ عام ١٩٩٠ فما بعد غدا **البرنامج** مشتريا منتظما ومهما للسلع الغذائية (وعلى رأسها القمح الأرز والذرة). وبلغ حجم المشتريات نحو مليون طن متري سنويا بتكلفة تتراوح بين ٢٥٠ و٣٠٠ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٧، وهي سنة مستويات قياسية، وقعت عقود بقيمة ٣٢٣ مليون دولار للحصول على ٠٠٠ ٣٦٦ ١ طن متري. ومن هذا المجموع جرى شراء نسبة تتراوح بين ٥٠ و٦٠ في المائة من البلدان النامية. وبغض النظر عن بلد المنشأ، فإن معظم المشتريات قد رتبت من خلال خمسة أو ستة تجار رئيسيين يهيمنون على هذا السوق.

وتحققت هذه النتيجة مع احترام المبدأ العام للمنافسة الدولية الذي يتحكم بسياسة البرنامج بشأن هذه المسألة. وإلى حد كبير فإن ذلك يرجع إلى أن تكاليف النقل تغلب مزايا المشتريات الإقليمية والمحلية. غير أنه في ضوء القيود العديدة التي تؤثر

على قرارات المشتريات (الاعتبارات القانونية، وتوافر الأموال النقدية، والطائفة المتنوعة من الجهات المانحة، وتنوع المشروعات والأنماط الغذائية المحلية، وموسمية الأسواق)، فإن القدرة على تخطيط المشتريات الغذائية محدودة. ولعل هذا المجل في الأرجح من المجالات التي يمكن تحقيق المزيد من التقدم فيها مستقبلا.

وبلغت قيمة المشتريات السنوية من البنود غير الغذائية والخدمات قرابة ١٠ ملايين دولار (١١,٩ مليون دولار في ١٩٩٧)، وكلها من البلدان النامية.

تنظيم وظيفة التوريد

٧٣- شهدت ترتيبات التنظيم وشؤون العاملين المتصلة بمناولة أنشطة التوريد تغييرات متلاحقة وعميقة منذ عام ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ١٩٩٧، وهو ما لم يسمح على الدوام باستمرارية العمل الضرورية. وفي الوقت الراهن فإن وحدة التوريد تعمل ضمن قسم خدمات الإدارة. غير أن إدارة البرمجة التابعة لمصلحة العمليات ماتزال تضطلع ببعض مسؤوليات التوريد حيث توفر الأموال من مساهمات المانحين المخصصة لمشتريات المكاتب القطرية. وبين استعراضنا للنشاط التوريدي في أحد المكاتب القطرية أن هذه الحالة ماتزال تسمح بالالتفاف على عملية تخويل المشتريات(انظر الفقرة ٨٢ أدناه).

لجنة السلع والنقل والتأمين

٧٤- تقع المسؤولية الشاملة عن رصد وتنفيذ قواعد التوريد وإجراءاته على عاتق لجنة السلع، والنقل، والتأمين التي أنشئت في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣. وتعمل هذه اللجنة كفريق لاستعراض الأنشطة بعد إنجازها، ولها قسمان هما قسم النقل وقسم السلع. وخلال الفترة المالية قيد البحث لم يلتق قسم السلع على مدى فترة تزيد على العام(من مايو/أيار إلى يونيو/حزيران ١٩٩٧). وتقر اللجنة بنقاط الضعف القائمة في ميدان المساءلة، ونحن نفهم أن استعراضا لاختصاصات هذه اللجنة سينفذ خلال عام ١٩٩٨.

نظم إدارة التوريد

٧٥- تلقى أنشطة التوريد المساندة من قدرات محدودة للمعالجة الإلكترونية للبيانات على شكل نظام للعقود وقوائم المشتريات. ومن المقرر شراء نظام لإدارة عمليات التوريد كجزء من الحزمة المتكاملة للإدارة المالية المزمعة في إطار برنامج تحسين الإدارة المالية (انظر الفقرة ٩٠).

قواعد التوريد وإجراءاته

٧٦- تخضع أنشطة التوريد لأحكام المادة ٩-٥ من اللائحة المالية التي تحدد مبدأ العطاءات التنافسية. وترد تفاصيل تنفيذ هذه المادة في القواعد المالية وفي الخطابات الدورية والتوجيهات التي تتخذها الإدارة. وفي شكلها الحالي فإن هذه الإعلانات تحتاج إلى تعديل وتنسيق وتجميع في وثائق شاملة لأنها تبدو بالية، وصعبة المنال، وغير متسقة في عدد من الاعتبارات، ولاسيما تفويض السلطات. وقد اتخذت خطوة أولى في هذا الاتجاه في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦ مع إصدار دليل جديد للمستخدمين فيما يتصل بتوريد الأغذية يجمل البيانات السارية في هذا الصدد.

٧٧- دفعت البلبلة المحيطة بقواعد التوريد وإجراءاته إلى بذل العديد من المحاولات لإعادة صياغة الأحكام الحالية حول المسألة وتجميعها. وجرى التعاقد بالتعاقب مع اثنين من الخبراء الاستشاريين لهذا الغرض في ١٩٩٤ و١٩٩٥ بتكلفة إجمالية قدرها ٠٠٠ ٢٦ دولار أمريكي (بالإضافة إلى بدلات المعيشة)، غير أن الحصيلة التي خرجا بها لم تكن مناسبة.

ثم دفع مبلغ آخر قدره ٠٠٠ ٨ دولار أمريكي عام ١٩٩٦ للغرض ذاته إلى موظف سابق من موظفي البرنامج وقيد المبلغ على ميزانية تكاليف دعم البرامج والإدارة. ثم جرى التعاقد مع خبير استشاري رابع في مارس/آذار ١٩٩٧. ومن أصل مجموع الأتعاب المتفق عليها في العقود البالغة ٠٠٠ ١٥ دولار، فقد دفع مبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار لهذا الخبير، غير أنه تبين في نهاية المطاف أن عمله غير مقبول ومن ثم فقد حجب دفع المبلغ المتبقي وقدره ٠٠٠ ٥ دولار. وفي وقت كتابة التقرير الحالي لم يكن متاحا هناك أي كتيب توريد بشأن العقود والبنود غير الغذائية.

تنفيذ القواعد والإجراءات السارية

٧٨- أظهرت دراسة موظفي مكتبنا لمجموعة مختارة من العقود، وكذلك استعراضهم للعمل الميداني الذي اضطلع به مكتب المراجع الداخلي أن تجاهل إجراءات **البرنامج** والإدارة الخاطئة لعمليات التوريد هما أمران متفشيان على نطاق واسع على المستوى الميداني. ويرجع ذلك، في جانب منه على الأقل، إلى الطريقة التي نقلت بها القواعد والإجراءات إلى الموظفين، وإلى الافتقار إلى الموظفين المؤهلين، وإلى عدم كفاية الضوابط الداخلية. وليست وحدة التوريد في المقر الرئيسي في الوقت الحاضر في موقع يتيح لها أن ترصد بفعالية عمليات التوريد المنفذة في الميدان. ويعود ذلك إلى الافتقار إلى البرامج الحاسوبية اللازمة لجمع وتحليل البيانات، وإلى القيود الزمنية وقيود الموظفين، وعدم كفاية الترتيبات التنظيمية المشار إليها قبلا.

استعراض عقود محددة

٧٩- لم يكشف استعراض موظفي مكتبنا لعدد كبير من العقود أي مخالفات مهمة، غير أننا نود أن نشير إلى عدد من الجوانب الشاذة المتعلقة بعقود معينة والتي يجب أن تصحح في المستقبل (انظر الفقرات ٨٠ - ٨٤ أدناه).

عقود شراء السلع: المقر الرئيسي

٨٠- دفع مبلغ ٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٧ فيما يتصل بتسعة عقود، تتجاوز قيمة كل منها ١ مليون دولار، ومبرمة مع شركة تجارية دولية ضخمة. وفي كل حالة كانت هوية وعنوان المدفوع له يختلفان عن هوية وعنوان البائع الذي وقع العقد، مما يعرض **البرنامج** لخطر كبير للغاية من تسديد مدفوعات مزدوجة. وعلى أية حال فلم يتحقق مثل هذا الخطر عمليات خلال الفترة المالية. وأعلم موظفو مكتبنا فيما بعد أن ذلك قد توقف وأن **البرنامج** الآن "يدفع باسم المتعاقد المذكور في العقد".

عقود شراء السلع: الميدان

٨١- نتيجة تقصير الموردين، اقترض مكتب قطري (دون تفويض من المقر الرئيسي) مقدار ٠٠٠ ٢ طن متري من الدخن وذلك من وكالة حكومية محلية. ومنح ذلك طابعا نظاميا بأثر رجعي من خلال عقد مع تلك الوكالة أبرم في أغسطس/آب ١٩٩٦، ولكنه أرخ بالتاريخ الذي تمت فيه عملية الاقتراض. ونتيجة الفرق في السعر بين العطاءات الأصلية التي تقدم بها الموردون والعقد المبرم مع الوكالة الحكومية فقد خسر **البرنامج** مبلغ ٤٠٢ ٢٢٣ دولار.

عقود السلع غير الغذائية: الميدان

٨٢- كشفت زياراتنا الميدانية عن حالة توريد شبكة جهوية محلية ومعدات تتصل بها حيث التف المكتب القطري على إجراء العطاءات (دون الحصول على إعفاء رسمي)، وتجاوز المبلغ المحدد في نطاق الصلاحية المخولة له وقدره

١٠٠ ٠٠٠ دولار بتقسيم الصفقة التي تبلغ قيمتها ١٢٠ ٠٠٠ دولار إلى عدة طلبيات وقيد التكاليف على مصادر متمايزة للتمويل، وتمكن بإيجاز من تفادي إشراف الوحدات الفنية ووحدات التوريد في المقر الرئيسي على العملية.

عقود الخدمات: المقر الرئيسي

الخدمات الهاتفية

٨٣- ترتكز الترتيبات الحالية لتوفير الخدمات الهاتفية الدولية على عقد غير موقع مع البائع. غير أنه تم توقيع تعديلات لاحقة على هذا العقد من قبل الطرفين، ولكن الموظف الذي وقع بالنيابة عن **البرنامج** لم يكن يتمتع بالصلاحية للقيام بذلك. ولم يطرح توفير الخدمات الهاتفية للمناقصة والتفاوض. وتولت عمليات إبرام العقد وتنفيذه بأكملها وحدة الخدمات الإدارية التي كانت في ذلك الحين تابعة لقسم الموارد البشرية.

خدمات السفر

٨٤- كانت خدمات السفر تقدم إلى **المنظمة والبرنامج** في إطار العقد ذاته حتى ١٩٩٦/٦/٣٠ حينما أنهت **المنظمة** ذلك العقد. وطرح **البرنامج** مناقصة لتوفير خدمات السفر وقام باختيار وكيل للسفر في ١٩٩٦/١١/٢٩. ويثير إبرام العقد وتنفيذه عددا من المسائل.

إذ لم تستشر لجنة العقود والمشتريات قبل توقيع العقد مع الوكيل المختار وهو ما كان من الواجب فعله. ونص العقد على أن سريان مفعوله مرهون بالقبول بسند أداء رتبه المتعاقد، غير أن هذا العقد لم يقدم قبل ١٩٩٧/٧/٢١.

وفي ١٩٩٨/٢/١٣ أصدر قسم خدمات الإدارة "مذكرة إعلامية" غير موقعة توضح أن السفر الرسمي لن تتم مناولته بعد الآن في مكتب الوكيل القائم في مبنى **البرنامج** بل في مركز سفر رجال الأعمال وسط المدينة. وانطلاقا من هذا التاريخ خصص المكتب الداخلي لمناولة الرحلات الخاصة للموظفين. ومثل ذلك تغيرا هاما على ما نص عليه العقد. إذ أن العقد ينص على أن "المتعاقد سيوفر الخدمات موضوع هذا العقد خلال ساعات الدوام العادية في المقر الرئيسي من مكتبه الواقع هناك". وفصل العقد نوعية تلك الخدمات كما وحدد بالاسم الموظف المعين للمكتب الموضعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه مادام مكتب البرنامج لم يعد يتعامل بالسفر الرسمي فإنه لم يعد هناك من أساس لتزويد المتعاقد بمرافق داخلية مجانية.

توريد خدمات النقل البحري

٨٥- في ١٩٩٦ و١٩٩٧ وصلت مصروفات البرنامج على النقل البحري إلى ٢٢١ مليون دولار تتعلق بشحن ٤ ملايين طن متري. وكان ذلك أقل بكثير من مستوى الفترة المالية السابقة (٢٦٦ مليون دولار و٥ ملايين طن متري). وبالإضافة إلى خفض الحمولة المنقولة، فإن انخفاض المصروفات يعود إلى زيادة النسبة المئوية من شحنات الرحلات المستأجرة والهبوط العام في تكاليف الشحن، ولاسيما في آسيا.

٨٦- وخلص استعراض موظفي مكتبنا إلى أن طريقة تنظيم وإجراءات خدمات النقل البحري تعتبر كافية. غير أن بالمستطاع تحسين الرقابة الداخلية على العمليات، ولاسيما فيما يتصل بتقييم أداء خدمات النقل البحري وفعالية عمليات استعراض العقود بعد إبرامها.

أدوات مقارنة الأسواق

٨٧- إن مؤشر الأداء الذي تستخدمه خدمات النقل البحري هو "الفارق بين (فوب) و(سيف)[١]. وعند شراء السلع يطلب **البرنامج** تقديم عرض بأسعار فوب وأسعار سيف من التاجر. ويمثل الفارق بين السعرين تكاليف النقل البحري كما يقدرها التاجر. ويقارن **البرنامج** بانتظام هذه التكلفة مع التكلفة التي يحصل عليها من أصحاب السفن. وإذا ما كانت التكلفة الأخيرة أدنى من الأولى، فإن الفارق يعتبر مكسب الفرصة البديلة وهو ما يمثل مؤشرا لأداء هؤلاء مقابل الأسواق.

وبرأينا فإن من الواجب استكمال هذا المؤشر بأسعار مقارنة الأسواق الأخرى. ويرتكز هذا الاستخلاص على أن السلع المشتراة تشكل نسبة صغيرة من البضائع المنقولة، وأظهر الاستعراض المفصل للعروض التي تقدم بها التجار أن هذه العروض لا تشكل في بعض الحالات أدوات مقارنة كافية. ويحتاج **البرنامج** إلى مؤشرات إضافية لمقارنة تكاليف شحنة مع تكاليف الأسواق الجارية. وينبغي تطوير هذه المؤشرات لتغدو آليات رقابة داخلية. وفيما سيتصل بالرحلات المستأجرة على وجه الخصوص فإن تكاليف البرنامج يمكن أن تقارن بتكاليف الرحلات الثابتة التي يمكن تحديدها من خلال التقارير السوقية والمطبوعات المتخصصة وكذلك بتكاليف الرحلات المستأجرة الجارية (معادل عقد إيجار السفينة).

٨٨- ويقوم قسم النقل التابع للجنة السلع والنقل والتأمين المشار إليها أعلاه باستعراض عمليات خدمات النقل البحري بعد إنجازها. على أنه يبدو أن بالمستطاع تعزيز فوائد هذه الاستعراضات إذا ما زاد تركيزها على البحث عن أفضل ما قدم من عروض من الزاوية التنافسية وأحسن ما تحقق من نتائج. وعلى سبيل المثال، فقد لاحظنا أن تكاليف الشحن المقدمة إلى لجنة السلع والنقل والتأمين تعكس الأسعار الأساسية الواردة أصلا في العروض التي تلقاها **البرنامج** لا أسعار الشحن النهائية المسددة والتي تعتمد على عدد من العوامل الإضافية. ولهذا فإن اللجنة المذكورة ليست في موقع يتيح لها استعراض الظروف الفعلية التي نفذت فيها عملية ما.

برنامج تحسين الإدارة المالية

الاعتماد على عمل مراجع الحسابات الداخلي

٨٩- يضطلع مكتب المراجع الداخلي بالمسؤولية المباشرة أمام المديرة التنفيذية عن توفير استعراض وتقدير مستقلين عن عمليات **البرنامج**. وبغية تفادي ازدواجية الجهود، فقد استعرض موظفو مكتبنا جهود مكتب المراجع الداخلي فيما يتصل بتنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية والتي بذلت في أوائل عام ١٩٩٧ وقرروا الاعتماد عليها.

الخلفية

٩٠- كان برنامج تحسين الإدارة المالية من بين المهام الرئيسية التي اضطلع بها **البرنامج** في ١٩٩٦-١٩٩٧. وكانت المديرة التنفيذية قد وافقت رسميا على هذا البرنامج في فبراير/شباط ١٩٩٦. واتسمت انطلاقة التنفيذ بالبطء ولم يبدأ التنفيذ الكامل في واقع الأمر حتى الربع الأخير من عام ١٩٩٦. ويرجع ذلك، على وجه الخصوص، إلى حدوث تحولات رئيسية في أواسط عام ١٩٩٦ مع إعادة توجيه وتنظيم إدارة برنامج التحسين. وشمل ذلك (١) الاستعاضة عن الخطة الأصلية التي افترضت أساسا نهج تسليم المفتاح إزاء تنفيذ مجموعة من المشروعات المحددة والمترابطة التي يديرها موظفو **البرنامج** (لا الخبراء الاستشاريون)، (٢) وضع نظم الموارد المالية والبشرية في محور خطة تنفيذ برنامج التحسين، (٣) تأخير الموعد النهائي للتنفيذ إلى نهاية عام ١٩٩٩، (٤) استبدال مدير البرنامج، (٥) تغيير تركيب لجنة

(١) (فوب): التسليم على ظهر السفينة؛ (سيف): بما في ذلك التكلفة والشحن.

التوجيه. وفي الوقت الراهن فإن برنامج التحسين يتألف من ٤٤ مشروعا (بالإضافة إلى عدد من مشروعات التحسين التشغيلي).

ويعتبر نظام الإدارة المالية حجر الأساس في برنامج التحسين وهذا النظام هو أشد النظم المنفردة تعقيدا وأكثرها تكلفة وأعظمها أهمية بالنسبة للأهداف الشاملة للبرنامج. وبدأ العمل في إقامة هذا النظام في أواخر عام ١٩٩٦، غير أنه بحلول أواسط عام ١٩٩٧ فقد تم تطوير منهج معدل بغية شراء حزمة متكاملة للشؤون المالية والموارد البشرية والتوريد إلى جانب خدمات "شريك تنفيذي" للنظام. وكانت عملية تقييم العروض الواردة من الشركات مانزال جارية وقت كتابة هذا التقرير.

٩١- وترد ملاحظاتنا أدناه في ظل ثلاثة عناوين:

- أظهر تنفيذ برنامج التحسين عددا من أوجه الضعف فيما يتعلق بالامتثال للسلطة القانونية،
- يواجه تمويل برنامج التحسين صعوبات خطيرة ناشئة عن زيادة التكاليف ونقص الأموال،
- لم يعد الموعد النهائي الحالي المضروب في نهاية عام ١٩٩٩ لتنفيذ النظم الاستراتيجية يبدو واقعيا.

الامتثال للسلطة القانونية

٩٢- لم يحظ برنامج تحسين الإدارة المالية بالموافقة الرسمية للهيئة الرياسية في **البرنامج** (سواء **لجنة المعونة الغذائية** أو **المجلس التنفيذي**) ولو أن هذه الهيئة أعلمت، بتعابير عامة، بالبرنامج وأجازت بأثر رجعي تمويله جزئيا من الحساب العام. وأدرج برنامج التحسين في الكشوف المالية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ كعملية خاصة، ولو أنه لا يتسم بأي من السمات التي كانت توصف بها آنذاك العمليات الخاصة. وأقر **المجلس التنفيذي** ذلك فيما بعد وبأثر رجعي في دورته السنوية في مايو/أيار ١٩٩٦. وفي الكشوف المالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ فإن الطابع القانوني برنامج التحسين تغير إذ أنه أدرج كحساب خاص ضمن الحساب العام. غير أنه لم يكن بالمستطاع تزويدنا بقرار المديرة التنفيذية القاضي بإنشاء هذا الحساب الخاص.

تحميل تكاليف دعم البرامج والإدارة على ميزانية برنامج تحسين الإدارة المالية

٩٣- يتسع نطاق برنامج تحسين الإدارة المالية إلى درجة أنه يشمل كل مجالات نشاط **البرنامج** تقريبا[(١)]. ونتيجة لذلك فإن التكاليف التي كانت تدرج عادة في ميزانيات دعم البرامج والإدارة المرفوعة إلى **المجلس التنفيذي** للموافقة عليها قد نقلت لتوضع تحت مظلة برنامج التحسين. وتشمل الحالات المتصلة بذلك، على وجه الخصوص، تكاليف موظفي إدارة المالية والإعلام المشاركين في أنشطة متكررة مثل صون نظام WIS، أو تعزيز وحدات الإدارة المالية، أو الاضطلاع بأنشطة علاجية (مثل مشروعات التحسين التشغيلي المشار إليها آنفا). وبما أن الخط الفاصل بين تكاليف ميزانية دعم البرامج والإدارة من جهة وبرنامج تحسين الإدارة المالية من جهة أخرى غير واضح فإن من العسير للغاية، إن لم يكن من المستحيل دون الدخول في نزاعات حدودية لا نهاية لها، اتخاذ رأي جلي بشأن ما كان سيحمل في كل حال على ميزانية دعم البرامج والإدارة (لو لم ينشأ برنامج التحسين) وما يندرج في نطاق تنفيذ برنامج التحسين. ومن أمثلة هذه الصعوبات التي تستحق الذكر أنه عند إقفال حسابات الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ كانت هناك تكاليف بقيمة ٢,٤

(١) يعرف هذا النطاق على أنه "تحسين قدرات الإدارة المالية في **البرنامج**، ولاسيما قدرته على تقديم تفسيرات وتقارير، بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب على حد سواء، حول استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرف **البرنامج**".

مليون دولار محملة على ميزانية برنامج التحسين وأعيد تحميلها على ميزانية دعم البرنامج. ولم يكن هناك أساس منطقي لاختيار فئات التكاليف التي أعيد تحميلها: فمثلا فإن تكاليف الفريق الأساسي لبرنامج التحسين البالغة ٠,٧ مليون دولار قد أعيد تحميلها. وبالعكس فإن تكاليف موظفي إدارة المالية والإعلام المزمع تحميلها على ميزانية برنامج التحسين في ١٩٩٨-١٩٩٩ قد زيدت بشدة في أواسط ١٩٩٧ (+٣,٧ مليون دولار لصيانة نظام WIS ولمشروعات التحسين التشغيلي).

ولذلك فإن تمويل برنامج التحسين من مساهمات مخصصة أدى إلى التقليل من قيمة تكاليف دعم البرامج والإدارة المرفوعة إلى **المجلس التنفيذي** نظرا لتحميل جانب من هذا التكاليف، فعليا، على برنامج ممول بصورة محددة ويكمل الموارد الموضوعة تحت تصرف **البرنامج**.

المعاملة غير المتسقة للمساهمات

٩٤- في حين فرضت تكاليف الدعم غير المباشر على بعض المساهمات المقدمة إلى برنامج التحسين، فإن البعض الآخر منها لم تفرض عليه مثل هذه الرسوم. ولم يكن هناك ترخيص بهذا الاستثناء للمبدأ الطاغي المتمثل في "استرداد التكاليف كاملة".

تحويل برنامج تحسين الإدارة المالية

٩٥- زاد إجمالي التكاليف التقديرية لبرنامج تحسين الإدارة المالية من ٢٨,٥ مليون دولار عند موافقة المديرة التنفيذية عليه إلى ٣٢ مليون دولار عام ١٩٩٨ (+١٢,٣%). غير أن هناك دلائل مؤكدة الآن بأنه سيتم تجاوز هذه التقديرات بالنظر إلى أن العروض الواردة لتقديم نظام متكامل للشؤون المالية والموارد البشرية تزيد كثيرا عما كان متوقعا، وإلى أنه لم يحسب حساب الوحدة النموذجية للسفر، وإلى أن خطة التنفيذ الحالية تتسم بالتفاؤل فيما يتعلق بالوقت اللازم لوضع النظم الرئيسية قيد التشغيل.

وبناء على التكلفة التقديرية البالغة ٣٢ مليون دولار، فإن الوضع التمويلي الراهن لبرنامج التحسين مفصل في الجدول التالي:

(بملايين الدولارات)	التكاليف التقديرية	الموارد
مجموع التكاليف التقديرية	٣٢	
منح الدول الأعضاء		١٠,٢
مساهمة الحساب العام **للبرنامج**		٦,٢
مجموع التمويل		١٦,٤
العجز التمويلي	١٥,٦	
سلفة واجبة السداد من الحساب العام **للبرنامج** (أجازها **المجلس التنفيذي** في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧)		١٠

ويواجه برنامج تحسين الإدارة المالية نقصا في الأموال وليس لدى **البرنامج** خطط طوارئ تتصل بتوفير الموارد أو مواءمة تنفيذ برنامج التحسين مع الموارد المتاحة.

إنجازات برنامج تحسين الإدارة المالية

٩٦- تحققت بعض الإنجازات البارزة من خلال برنامج تحسين الإدارة المالية، بما في ذلك النهوض بالبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، والربط الشبكي لوحدات **البرنامج** الرئيسية، وإجراء استعراض شامل لعمليات تسيير المعاملات، وتصميم وإنشاء نظم مخصصة لتنفيذها. وفي صفوف نظم التشغيل الأساسية فإن نظم تتبع السلع، وتعبئة الموارد، واعتماد البرامج تعتبر أشدها تقدما: إذ أنها موضوعة قيد الاختبار كما ويجري تدريب الموظفين على استخدامها، ومن المفترض الانتهاء من إقامتها خلال فترة وجيزة. كما أن مشروع مخزن البيانات قد قطع شوطا طيبا بدوره. وقد بلغت عمليات انتقاء البرنامج الكمبيوتري الأساسي لنظام الشؤون المالية والإدارة والموارد البشرية والتوريد مرحلتها النهائية.

على أن هذه النظم الأساسية ليست قيد التشغيل بعد. فأولا، فإن نقص المنح قد يحول دون المزيد من الالتزام بالأموال. وثانيا، فإن مرحلة التنفيذ ستفرض متطلبات ضخمة على موظفي **البرنامج**. وعلى وجه الخصوص فإنه ما لم يبرم عقد نظم الشؤون المالية والإدارة، فإن أي تأخير ناجم عن عجز **البرنامج** عن توفير الموظفين المناسبين، حيثما وحينما تدعو الحاجة، سيؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتعريض نجاح المشروع للخطر. وأخيرا فإن الأمر قد يستدعي مواءمة إضافية للنظم مع احتياجات العمل في **البرنامج** وإدخال تعديلات لتلبية متطلبات المستخدمين. وفي ظل هذا السياق فإن الموعد النهائي الحالي المضروب في نهاية ١٩٩٩ يتسم بالتفاؤل على ما يبدو.

مسائل أخرى

مشكلة عام ٢٠٠٠

٩٧- تحدث التحولات التي يزمع **البرنامج** القيام بها في ميدان نظم البرامج والأجهزة الحاسوبية في وقت حرج من حياة النظم الحاسوبية وما تسانده من منظمات، ألا وهو بدء الألفية الجديدة ومشكلة عام ٢٠٠٠ المصاحبة لذلك. وقد تلقى موظفو مكتبنا تأكيدات بأن كل النظم الجديدة المطبقة في إطار برنامج تحسين الإدارة المالية تتساوى مع متطلبات عام ٢٠٠٠. غير أن هناك احتمالات واضحة بأنه لابد من أن تستمر النظم الحالية في العمل حتى عام ٢٠٠٠ وما بعد. ونود أن نؤكد أن هذا يشكل مشكلة إدارية بارزة، لا قضية من قضايا تكنولوجيا المعلومات فحسب، وأن من الضروري أن تضطلع الإدارة العليا بالمسؤولية والإشراف لضمان معالجة هذه المشكلة بصورة ناجحة.

وفي هذا السياق، فإن الحاجة إلى اضطلاع الإدارة العليا بالمسؤولية الشاملة عن معالجة مشكلة العام ٢٠٠٠ حلية كل الجلاء ولا تحتاج إلى تأكيد، ويشمل ذلك تقدير نطاقها من خلال تحديد العديد من السبل التي يمكن أن تتأثر بها كل النظم، واستحداث الحلول (بما في ذلك خطط طوارئ حيث لا تتوافر الحلول المباشرة)، واختبار جدوى هذه الحلول وتنفيذها. وبما أن من المعروف جيدا أن نظم تكنولوجيا المعلومات لا تسلم في العادة في مواعيدها، فإن من الضروري أيضا إرساء ترتيبات فعالة لرفع التقارير لتزويد الإدارة العليا بتحذير مبكر عن أي صعوبات. وفي ضوء ضخامة المشكلة وانتشارها فليس هناك الكثير من الوقت المتاح للتصدي لها.

الإجراءات المتخذة استجابة للتقارير السابقة:

رفع مستوى المعلومات المالية، والمحاسبة، والانضباط الإجرائي

٩٨- أوصينا في تقريرنا السابق بإدخال تحسينات فورية، تتفق مع إستراتيجية المدى الطويل لتحسين الإدارة المالية، بغية رفع مستوى المعلومات المالية والإجراءات المحاسبية والانضباط الإجرائي. وقد لاحظ موظفو مكتبنا أنه لا يزال هناك متسع فسيح للمزيد من التحسينات في مثل هذه المجالات في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

٩٩- تظل مواءمة نظام رقم التسجيل في دفتر الأستاذ (WIS/GL:M)وما تتطلب من مطابقة تستنزف الوقت مشكلة من المشكلات الرئيسية. ومما يؤكد ذلك الحاجة إلى تحديد خدمات صيانة وتعزيز نظام WIS حتى نهاية عام ١٩٩٩ وربما إلى أبعد من ذلك. ويعتمد هذا النشاط أساسا على موظف سابق من موظفي **البرنامج** اكتسب معرفة فريدة بالنظام ودعت الحاجة إلى التعاقد معه كخبير استشاري بعقود طويلة الأجل بعد أن ترك **المنظمة**.

١٠٠- ورغم التغييرات المحدودة التي أدخلت على هيكل المحاسبة عام ١٩٩٧ لتنفيذ نموذج الموارد والتمويل طويل الأجل وتصفية الحسابات المتقادمة (حذفت نسبة تقرب من ٥٠ في المائة من العدد الإجمالي الحسابات)، فإن مخطط الحسابات لم يشهد تعديلا وتحديثا كبيرين. وأعلم موظفو مكتبنا أن هناك جهودا رئيسية تبذل الآن لاستحداث إجراءات محاسبة خطية تفصل تشغيل كل حساب، وتحدد الموظف المسؤول عن هذا التشغيل، وتستخدم في التحقق من صحة المعاملات في نظام دفتر الأستاذ وما أن يتم ذلك فإنه سيشكل تحسنا بارزا في ميدان الرقابة على معاملات المحاسبة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة ماتزال تدعو إلى تعليمات مالية ومحاسبية لتحديد طريقة التعامل مع العمليات الثنائية، ومعاملات النقل البري والتخزين والمناولة، وعمليات التأمين الذاتي، وآلية الاعتمادات التي أدخلت عام ١٩٩٥ لتوفير تقديرات عن المصروفات المقبلة المتصلة بالنقل الداخلي والتخزين والمناولة/ النقل البري والتخزين والمناولة. وعلى المنوال ذاته، فإن الإجراءات ونظم الدعم اللازمة لتنفيذ سياسة الجرد الجديدة التي أعلنت في ١٩٩٥ لم تدخل مرحلة التشغيل بعد (انظر الجدول ١٦).

١٠١- وعلى مستوى أعم، فقد لاحظ موظفو مكتبنا أن توثيق الإجراءات المالية وتوفير المبادئ التوجيهية التشغيلية للموظفين كانا مايزالان يمثلان مشكلة إدارية رئيسية في نهاية عام ١٩٩٧. وتشمل الأمثلة على ذلك معالجة إيرادات السلفة المستديمة، ورصد قيمة التعهدات قيد التحصيل، وتنفيذ المفاهيم المالية المعتمدة في ظل نموذج الموارد والتمويل طويل الأجل مثل تكاليف الدعم غير المباشر وتكاليف الدعم المباشر أو عملي اللامركزية التي انطلقت عام ١٩٩٧ في ظل "مبادرة التغييرات التنظيمية". وفيما يتصل بهذا الميدان الأخير فقد أوضحت زيارات موظفي مكتبنا للمكاتب الإقليمية أن هناك حاجة ملحة إلى تحديد دور ومسؤوليات تلك المكاتب في مجالات شؤون الموظفين وإدارة الميزانية والمالية.

١٠٢- ونود أن نكرر توصياتنا السابقة الداعية إلى عدم الاعتماد المفرط على التكنولوجيا وعلى تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية لتسوية كل الصعوبات المحددة. وعلى العكس فإننا نفهم أن أوجه قصور البرنامج في الإدارة المالية ترجع من جهة، وإلى حد كبير، إلى الحاجة إلى المزيد من جهود تطوير ونشر خطوط توجيهية مالية وتشغيلية جلية على مستوى المنظمة، ومن جهة أخرى إلى الضرورة الملحة لتعزيز الموظفين الماليين، ولاسيما في المقر الرئيسي، من حيث العدد والنوعية. وبرأينا فإن من الواجب منح الأولوية لمعالجة هذه المشكلات.

شكر وتقدير

١٠٣- نود أن نعرب عن تقديرنا للمديرة التنفيذية ولموظفيها لما أبدوه من تعاون وقدموه من مساعدة أثناء المراجعة.

بيار جوكس
رئيس ديوان المراجعة
في الجمهورية الفرنسية
المراجع الخارجي
لبرنامج الأغذية العالمي

تقرير بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي الـتي وردت في تقرير مراجعته للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧

١- يسر المديرة التنفيذية أن ترفع هذا التقرير الذي يحتوي على استجابة **الأمانة** للتوصيات الواردة في تقريـــر المراجـــع الخارجي عن الكشوف المالية **لبرنامج الأغذية العالمي** عن الفترة المالية من ١٩٩٦/٧/١ إلى ١٩٩٧/١٢/٣١، بالإضافة إلـــى معلومات عن الإجراءات التي اتخذت حتى الآن، أو تلك التي ستتخذ فيما بعد لتنفيذ هذه التوصيات. ويتضمن تقرير المراجـــع الخارجي نتائج عمليات المراجعة التي قام بها عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، والشهور الأربعة الأولى مـــن عـــام ١٩٩٨. وبمجـــرد الانتهاء من أعمال المراجعة هذه، بعث المراجع الخارجي بنتائجها إلى المكاتب المعنية في المقر والمكاتب القطرية في شـــكل ملاحظات مراجعة ورسائل إلى الإدارة. وقد أتاحت هذه الطريقة فرصة للمكاتب المعنية لكي تتخـــذ مـــن فورهـــا إجـــراءات تصحيحية أو أن تتخذ القرار أو الاستراتيجية المناسبة لتنفيذ التوصيات في المستقبل. ولذا رأت **الأمانة** أنه من المفيد إبلاغ هـذه المعلومات إلى **المجلس**، على أن تعتبر أول تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخـــارجي عن الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧.

٢- والوثيقة التي أمامنا على شكل مصفوفة من ثلاثة أعمدة: العمود الأول يحتوي على توصيات المراجع الخارجي كما جـــاءت في تقريره عن الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، مع بيان أرقام الفقرة ذات الصلة، والعمود الثاني يحتوي على اســـتجابة **الأمانـــة** وتعقيباتها، والعمود الثالث يحتوي على الإجراءات التي اتخذت أو تلك التي ستتخذ، مع تحديد إطار زمني للانتهاء منها.

٣- وكما جاء في تقرير آخر، (تقرير التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي عن الفترة الماليـــة ١٩٩٦-١٩٩٧ (الوثيقة EB.3/98/4-A).والذي سيعرض أيضا أثناء الدورة الحالية **للمجلس**، فإن المديـــرة التنفيذيـــة ترجـــو النظر في هذا التقرير في إطار برنامج تحسين الإدارة المالية، والاستعراض الجاري لسياسات الموارد والتمويل طويل الأجـــل، وعملية إعادة التنظيم الجارية في **البرنامج**، والنظام الأساسي الجديد، والنظام المالي واللائحة المالية التي تجـــرى مراجعتـــها الآن.

تقرير بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي الـتي وردت في تقرير مراجعته للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥

١- يستذكر **المجلس التنفيذي** أنه عندما قدم تقرير المراجع الخارجي بشأن الكشوف المالية **لبرنامج الأغذية العـالمي** للفترة المالية من ١٩٩٤/١/١ إلى ١٩٩٥/١٢/٣١ (الوثيقة WFP/EB.3/96/4-B)، في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦، قـورت المديرة التنفيذية أن تقدم للمجلس تقارير للمتابعة عن مدى التقدم في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي.

٢- وقد قدم التقرير الأول عن مدى التقدم المحرز في الدورة السنوية **للمجلس التنفيذي** التي عقـدت فـي عـام ١٩٩٧ (الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F). وقد عكس تقرير التقدم هذا التوصيات كما قدم في تقرير المراجع الخارجي بشأن الكشـوف المالية عن الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥، والاستجابة المقابلة **لبرنامج الأغذية العالمي**، والإجراءات التـي اتخـذت والوضـع الراهن، والموعد المقرر للتنفيذ. ويعتبر ملحق الوثيقة الحالية تقريرا ثانيا عن مدى التقدم في تنفيذ التوصيات الخاصة بـالفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥. وتعكس الخانتان الأولتان لهذا الملحق نفس التوصيات والاستجابات، أما الخانة الثالثة فتعكس إجـراءات المتابعة التي اتخذت حتى الآن، والمواعيد المقررة للتنفيذ إذا ما كانت هذه لاتزال قيد التنفيذ، وتشمل الخانة الرابعـة الوضـع الراهن، وتعليقات المراجع الخارجي وردود فعله، في تقرير مراجعته للفترة الماليـة ١٩٩٦-١٩٩٧، إزاء الإجـراءات التـي اتخذها **البرنامج**.

٣- ترجو المديرة التنفيذية أن يبدى **المجلس** تقديره للإجراءات التي اتخذت في بعض المجالات المعينة والجهود المسـتمرة التي تبذلها **الأمانة** في الوقت الحاضر لعلاج القضايا التي ماتزال قائمة، وذلك في إطار المبادرات الرئيسية التالية:

(أ) تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية الذي يجري الآن على قدم وساق. فحتى وقت إعـداد هـذه الوثيقـة، تجـري المفاوضات النهائية لاختيار شريك منفذ لوضع نظام متكامل لمجموعة تشمل التطبيقات الجوهرية للشؤون الماليـة، والموارد البشرية، والمشتريات، والسفر.

(ب) تنفيذ نموذج الموارد والتمويل طويل الأجل منذ أول يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦، الذي يتطلب تغييرات كبيرة تؤثـر في تنفيذ بعض توصيات المراجعة. وتقوم جماعة عمل رسمية بتكليف من **المجلس التنفيذي** في الوقت الحـاضر باستعراض نموذج الموارد والتمويل طويل الأجل.

(ج) نفذ **البرنامج** في عام ١٩٩٦ خطة لإعادة التنظيم، ولايزال التنفيذ الكامل لها مستمرا.

(د) التغيير الذي أدخل على النظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي، اعتبارا من ١٩٩٨/١/١.

٤- وتود المديرة التنفيذية أن تطمئن **المجلس** إلى أن توصيات المراجع الخارجي في تقرير مراجعة للفترة الماليـة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ قد درسها **البرنامج** بدقة وتمحيص، واستجاب لها في إطار الموارد الحالية المتاحة، اتفاقـا مـع التغيـيرات المستمرة في اللوائح والسياسات والترتيبات الأخرى.

تقرير بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي التي وردت في تقرير مراجعته للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
١- شكل الكشوف المالية			
أوصى بأن، تعد الكشوف المالية في المستقبل، لتجميع الأنشطة التي تظهر في الكشوف المالية وفقا للمواصفات الواردة في نموذج التمويل طويل الأجل.	سوف توفر الكشوف المالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ المعلومات التفصيلية حسب فئات البرامج ومنافذ التمويل.	➢ تم تحديث الرسم البياني للحسابات. وقد أعيد تنظيم الكشوف المالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لتتفق مع سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل التي أصبحت نافذة المفعول منذ ١٩٩٦/١/١	• يراجع الرسم البياني للحسابات بصفة مستمرة
٢- الفائض واحتياطي التشغيل			
أوصى بتقديم وثيقة تتعلق بالسياسة إلى **المجلس التنفيذي** تتناول تفاصيل تمويل احتياطي التشغيل وطرق تجديده (وتحديد موارد التمويل، والترخيص بالسحب منها، وآليات التجديد، والمسؤوليات عن عمليات الرصد	(لا توجد استجابة)	➢ وافق **المجلس التنفيذي** في مايو/أيار ١٩٩٧ على طرق تمويل احتياطي التشغيل وتجديده (الوثيقة WFP/EB.A/97/4-D).	• تم تعميم التوصية (الفقرة ٣٦).
٣- مصروفات لم يتم إنفاقها			
اعترافا بالصعوبات العملية التي تكتنف تنفيذ هذا التغيير، فأني لازلت أوصي بأنه يجب في المستقبل الاستعاضة عن تقديرات تكاليف	أجريت التغييرات التي حددتها المديرة التنفيذية في عام ١٩٩٤ (والتي استشهد بها في تقرير المراجع الخارجي). ومع	➢ أمكن التوصل إلى قرار، بتسجيل تقديرات تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة بالنسبة للسلع التي تطلب وفقا لأحكام القواعد المحاسبية، ومصروفات النقل الداخلي والتخزين والمناولة التي	• لاحظ المراجع الخارجي التحسينات التي أدخلت في

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
النقل الداخلي والتخزين والمناولة بالتزامات منتظمة تحدد وتدبر لها الأموال تطبيقا لأحكام القواعد المحاسبية المعمول بها في **الأمم المتحدة.**	هذه التغيرات فقد وضعت قواعد لالتزامات جديدة بتكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة تعتمد على أساس أسعار تعاقدية. وقد تم تحليل التزامات النقل الداخلي والتخزين والمناولة، وتلك الالتزامات في العقود المؤيدة التي تأكدت بوصفها التزامات قائمة. لابد من صياغة قرار بالنسبة للالتزامات بتكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة التي لا تستند أسعارها إلى عقود لتوفيرها كمصروفات لم يتم إنفاقها أو لتوفيرها كفائض متراكم.	تدعمها عقود كالتزامات قائمة، وذلك في الاجتماع الخمسين للجنة المراجعة. وينعكس ذلك الآن في الكشوف المالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.	استعراض الالتزامات والأحكام الناشئة وذلك في التحسين الذي طرأ على تقدير المصروفات. وأوصى بإدخال المزيد من التحسينات في المستقبل (الفقرة ١٣).
٤- مصروفات المكاتب القطرية			
أوصى بأن:			
• تحول عمليات السلفة المستديمة إلى المقر الرئيسي في استمارة إلكترونية وفقا لنموذج موحد يتفق مع نظام المحاسبة المركزي حتى يمكن تلافي إعادة القيد	تحول معاملات السلفة المستديمة إلكترونيا من ثلاثة أرباع المكاتب القطرية باتصالات البريد الإلكتروني. وقد وضعت البرامج لتفريغ المعلومات	➢ يجرى تحويل نسبة مئوية كبيرة من المعاملات الخاصة بالقسائم الداخلية وحسابات السلفة المستديمة إلكترونيا من المكاتب القطرية إلى المقر الرئيسي. ومع ذلك، فما يزال هناك تدخل يدوي في تسجيل هذه المعاملات على نظام المعلومات والنظام المالي **للبرنامج** واللذان سيستبعدان بمجرد توصيل المكاتب	• لاحظ المراجع الخارجي بعض التحسن في المعالجة الوقتية لنتائج السلفة المستديمة والقسائم

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
يدويا للبيانات.	المالية في أنظمة الحاسب الرئيسي عن طريق ملفات الوصلات البينية. ولن يكون مما يحقق مردودية التكاليف تطوير هذه الوصلات مرة أخرى، إذ أن الأنظمة المحاسبية الميدانية الجديدة سوف يجرى إدخالها في عام ١٩٩٨.	الميدانية بأنظمة المقر الرئيسي مما يسمح بالتجهيز المباشر لمعاملات المكاتب الإقليمية. ➢ كمبالا وأبيدجان، هما مكتبان إقليميان متصلان الآن بنظام شبكة المعلومات الرئيسية بالمقر الرئيسي. ويسمح ذلك لهذه المكاتب بأن تعالج معاملاتها مباشرة من خلال جهاز المعلومات الرئيسي وأجهزة المكاتب القطرية تحت مسؤولياتها. أما رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا فتقدم نتائجها الآن إلى كل من كمبالا وغينيا، وتقدم سيراليون وليبيريا الآن معلوماتهما إلى أبيدجان لتجهيزها مباشرة في نظام المعلومات الخاص **بالبرنامج**. ➢ ويجرى العمل حاليا على توصيل مجموعة إسلام أباد لأنظمة المقر الرئيسي. ومن المعتزم توصيل مجموعة مابوتو والمكتب القطري لإثيوبيا في الربع الأخير من عام ١٩٩٨.	الداخلية على الرغم من أن الوضع ليس تحت السيطرة التامة وكرر توصياته بشأن مصروفات المكاتب القطرية في تقريره للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (الفقرة ٥٤).
• باعتبار الكمية الكبيرة من المعاملات ذات الصلة، فإنه يمكن مراجعة انتظامها مراجعة شاملة لتوفير الوثائق المؤيدة على أساس إحصائي مع اختيار العينات بعد تمحيص دقيق لمجالات المخاطرة		➢ وقد أصدرت إدارة الشؤون المالية في ١٩٩٧/١٠/٢٣ تعليمات لمعالجة نتائج المكتب القطري. وهذه الإجراءات توضح: (أ) عدد القسائم التي يتم اختيارها وكيفية اختيارها، (ب) ما يجب مراجعته في القسائم الفردية وكيف يمكن توثيق عملية الاستعراض، (ج) إذا تبين وجود نواحي من الضعف في العينة الأولى، كيفية اختيار عينة ثانية لاستعراضها.	
• الوثائق المؤيدة متاحة في المقر الرئيسي	لا تطلب الوثائق من المكاتب القطرية	➢ لم يعد يطلب من البلدان الواقعة في إسلام أباد ونيروبي وكمبالا	

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
لاستعراضها.	حيث كان المسؤول عن الشؤون المالية يعمل من قبل كرئيس حسابات بالمقر الرئيسي. وتعنى اللامركزية في **البرنامج** أن المكاتب القطرية سوف توصل مدخلاتها عن المصروفات إلى جهاز المعلومات بالبرنامج بوصلة مباشرة. وبعدئذ تحتفظ بجميع الوثائق.	وأبيدجان وهما مكتبان إقليميان وكذلك المكتب القطري في أنغولا أن تقدم وثائق مؤيدة لعمليات حساب السلفة المستديمة إلى إدارة الشؤون المالية في روما، وذلك وفقا لتوجيهات الإدارة المالية رقم FS98/005 المؤرخة ١٩٩٨/٦/١٧. ومع ذلك، فاللإبقاء على المراجعة الفعالة في الموقع ستتخير الإدارة المالية – على أساس شهري، عينة من قسائم الصرف، وتطلب من المديرين الإقليميين أو المديرين القطريين إرسال الوثائق المؤيدة المتعلقة بموضوعات (مثل القسائم والعقود وما إلى ذلك) إلى روما لكي يبحثها موظفو الإدارة المالية. ➢ وبموجب التعليمات الصادرة عن الإدارة المالية FS98/001 المؤرخة ١٩٩٨/٤/١ إلى المكاتب الإقليمية، فإن إدخال البيانات أو تفريغها إلى جهاز المعلومات الرئيسي للبرنامج، بمجرد أن يتم توصيلها قد فوض أمره في إطار مبادرة التغييرات التنظيمية.	
• لابد من تذكير المديرين القطريين بأهمية مراجعة المصروفات على الالتزامات وتنفيذها بكل دقة.		➢ أبلغ المديرون القطريون بأهمية مراجعة المصروفات على الالتزامات على النحو التالي: • في الملاحظات المرسلة إلى ٢٥ مكتبا قطريا – تجدد مواردها النقدية بناء على التنبؤات (كما يرد وصفه في الفقرة ٥ عمليات حسابات السلفة المستديمة)، • نوقش هذا الموضوع أيضا في ورش العمل التي نظمتها إدارة	

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
		الشؤون المالية خلال عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ لبحث النظم المالية الميدانية في المستقبل، وقد حضرها موظفو المكاتب القطرية المسؤولون عن الشؤون المالية ومساعدوهم، ➢ اصدر رئيس لجنة المراجعة، ونائبة المديرة التنفيذية، مذكرة في ١٩٩٨/٣/١٢، تبلغ جميع المديرين القطريين بنقاط الضعف في الرقابة الداخلية في المكاتب القطرية – وهذه ترد على نحو متكرر في تقارير المراجع الداخلي التابع لمكتب المديرة التنفيذية لتشجيع المكاتب القطرية على أن تقوم باستعراض ذاتي، وأن تتخذ الإجراءات العلاجية بناء على مبادرتها.	
٥- إدارة حسابات السلفة المستديمة			
ينبغي أن تتقرر إدارة حسابات السلفة المستديمة على أساس مستويات محددة لها، وينبغي أن تجدد مقرونة ببيان عن المصروفات التي صرفت بالفعل وتبريراتها.	أدخلت هذه الإجراءات الجديدة (كما أشار إلى ذلك المراجع الخارجي) لتجديد حسابات السلفة المستديمة على أساس التوقعات من المديرين القطريين في ٩ مكاتب قطرية.	➢ يتسع نطاق تطبيق هذه الإجراءات (اعتبارا من ١٩٩٧/١/١ لتشمل ٢٥ مكتبا قطريا لديها أرصدة ضخمة من الأموال النقدية. وقد أثبتت هذه الخطوات نجاحها، وهى تشتمل على إدخال حسابات مصرفية رصيدها صفر في ٥ مكاتب قطرية كبيرة، كما اتضح ذلك في نقص مجموع الأرصدة النقدية بالمكاتب القطرية من ٣٣,٨ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥ إلى ما يقل عن ١٤ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧. ➢ وقد تأكد هذا النقص في الأرصدة النقدية للمكاتب القطرية أيضا بواسطة بعثات المراجعة الخارجية (خطاب الإدارة بشأن بعثة المراجعة الخارجية إلى أوغندا بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٤) وبعثات	• تم تعميم هذه التوصية (الفقرة ٥٤).

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
		المراجعة الداخلية إلى المكاتب القطرية.	
٦- الحسابات المصرفية وصندوق المصروفات النثرية			
أوصى بضرورة أن يقوم موظفو المكاتب القطرية بتنفيذ التعليمات المقررة التي تنظم فتح وإدارة صندوق المصروفات النثرية والحسابات المصرفية للسلفة المستديمة تنفيذا أكثر صرامة.	(لا توجد استجابة)	➢ من المقرر أن يصدر البند رقم ٥٠٠ من الدليل المنقح للمحاسبة في المكاتب القطرية والذي يقدم التوجيهات بشأن فتح وإدارة ومسك حسابات صندوق السلفة المستديمة وشبه المستديمة والحسابات المصرفية والمصروفات النثرية في ١٩٩٨/٧/٣١. ➢ كذلك فإن التعامل في الأموال النقدية قد تم شموله في المذكرة التي صدرت في ١٩٩٨/٣/١٢ من رئيس لجنة المراجعة والمشار إليه في الفقرة رقم ٤.	• لاحظ المراجع الخارجي تخفيض عدد الحسابات المصرفية بالمقر الرئيسي **للبرنامج** وغلق أو إعادة تنظيم الحسابات المصرفية في الميدان (الفقرة ٦٤).
٧- المساهمات النظيرة من الأموال النقدية الحكومية			
أوصى بتوضيح الوضع القانوني للمساهمات النظيرة من الأموال النقدية الحكومية لتحديد الشروط التي بموجبها يطلب إلى الحكومات المستفيدة أن تدفع تلك المساهمات.	وقد أمكن الحصول على رأى قانوني من المستشار القانوني **لمنظمة الأغذية والزراعة**، يفيد بأنه: "ليست هناك حاجة لأن يطلب إعفاء من **المجلس التنفيذي** في الحالات التي لا تنص فيها الاتفاقات الأساسية مع الحكومات المستفيدة، من غير أقل البلدان نموا، على دفع المساهمات النقدية. ومع ذلك فإنه بالنظر إلى	➢ يحاول مكتب الميزانية التابع لمكتب المديرة التنفيذية أن يوفق بين البيانات المحاسبية والمتعلقة بالميزانية بشأن مبالغ المساهمات الحكومية النظيرة التي يسعى المكتب إلى تحصيلها حتى الآن من البلدان المعنية. وبعد الانتهاء من هذه العملية سيقوم مكتب الميزانية بالتنسيق مع مدير العمليات بإرسال خطاب إلى المكاتب القطرية يحدد فيه إجراءات المتابعة ووضع المساهمات التي لم يتم تحصيلها.	• قرر المراجع الخارجي التوصية بتنفيذ الاتفاقات المعدلة مع الحكومات المستفيدة وتسجيل المساهمات القائمة كمبالغ يجب تحصيلها في سجلات **البرنامج**. (الفقرتان ١٢، ٤٢).

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
	الخطوط الواضحة للسياسة التي أعلنتها **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** وتنعكس في المادة الرابعة – ٩ من النظام المالي، فإنه يجب اتخاذ الإجراءات لمراجعة تلك الاتفاقات القطرية بهدف إعادة التفاوض فيها لكي تشمل مثل هذا النص، حيثما أمكن ذلك. ويمكن بحث السياسة برمتها في **المجلس التنفيذي** ومع جماعة العمل مفتوحة العضوية لمراجعة اللائحة المالية، حيث أن **المجلس التنفيذي** لم يستعرض بعد سياساتها منذ صدور اللائحة المالية. ولاتزال أقل البلدان نموا تأمل في اعتبارها معفية من تلك المساهمات، على الرغم من قرار **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** السابق على تاريخ صدور المادة الرابعة– ٩ من النظام المالي".		

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
٨- الخدمات المقدمة من منظمات دولية أخرى			
أوصى بأنه ينبغي في المستقبل:			
• أن يراجع **البرنامج** تقديرات الميزانية الخاصة بتكاليف الخدمات التي تطلب من **منظمة الأغذية والزراعة** حتى يمكن تعديلها لتكون أقرب مايمكن إلى الطلبات الواقعية خلال الفترة المالية المقبلة. • أن يطلب **البرنامج** الوثائق المؤيدة بتكاليف الخدمات التي يمكن دراستها كل على حدة. • أن يراجع "المقاييس" التي تستخدم لتخصيص التكاليف التي لا يمكن مراجعتها وتعديلها كل على حدة في ضوء التجربة'.	وكان الفارق بين تقديرات الميزانية والمصروفات الفعلية يعزى على الأغلب إلى الوفورات غير المتوقعة أو إلى المبالغة في تقدير تكاليف الخدمات.	➢ أجريت مفاوضات بين مختلف وحدات **منظمة الأغذية والزراعة/وبرنامج الأغذية العالمي** المعنية بالاتفاق على مستوى الخدمات المقدمة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ والتكاليف المتعلقة بها. وقد تأكدت نتيجة هذه المفاوضات في مذكرة مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة بتاريخ ١٩٩٧/٨/١١. ➢ وقد أسفرت المفاوضات بين **المنظمة** والبرنامج على تخفيض صاف شامل من تقديرات الفترة المالية السابقة قدره ٣٣٤ ألف دولار في ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ نظير الخدمات المقدمة من **المنظمة**. وأمكن تحقيقه بإجراء تخفيضات ملموسة في مصروفات الصيانة والتشغيل العام والمراجعة الداخلية، قابلتها زيادات في أعمال شؤون العاملين والخدمات القانونية والدعم الفني. ➢ ولقد أنشأ **البرنامج** إجراء داخليا لتحديد الوثائق المؤيدة للخدمات التي تقدمها **منظمة الأغذية والزراعة**، والحصول عليها. ➢ أما بالنسبة لخدمات المراجعة فإن برامج العمل للفترة المالية قد نوقشت بين مكتب المراجعة الداخلية في **البرنامج** ومكتب المراجعة الداخلية للمنظمة وقدمت إلى البرنامج نسخا من تقارير	• استكمل العمل بها • لم يتقدم المراجع الخارجي بأية ملاحظات في تقريره.

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
		المراجعة المعنية. أما بالنسبة للخدمات القانونية، فهذه تحملها **البرنامج** من واقع ساعات العمل الفعلية التي تقاضاها المستشار القانوني **للمنظمة**. وبالنسبة للخدمات الكمبيوترية، فقد قدمت **المنظمة** تقارير ربع سنوية عن الوقت اللازم لمعالجة البيانات الكمبيوترية. ➢ وقد اعتبرت مكاتب **البرنامج** المعنية مسؤولة عن تقديم طلبات الالتزامات، والتصديق على أن خدمات المنظمة قد قدمت إليها بالفعل.	
٩- الأموال النقدية والاستثمارات			
أوصى بدراسة إبرام اتفاق بين المنظمة والبرنامج وتنفيذه في أقرب وقت ممكن، باعتبار أن هذه مسألة يجب أن تنعم بالأولوية.	(لا توجد استجابة)	➢ وقعت **المنظمة والبرنامج** في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦ مذكرة تفاهم. ➢ حدد المنشور الدوري ED97/017 الصادر من المديرة التنفيذية بشأن سياسة إدارة الاستثمار في ١٩٩٧/١/١ (وتطبيقه بموجب توجيهات إدارة الشؤون المالية FS97/001 المؤرخة ١٩٩٧/١/١) مبادئ **البرنامج** بشأن إدارة الاستثمارات وإنشاء لجان معنية مسؤولة عن مراقبة أنشطة إدارة الأموال النقدية في **البرنامج**.	• لاحظ المراجع الخارجي توقيع مذكرة تفاهم (الفقرة ٦٣)، وإصدار المنشور الدوري للمديرة التنفيذية (الفقرة ٦٥)، والمناقشات التي تجرى بين المنظمة والبرنامج بشأن إدارة استثمارات **البرنامج** (الفقرة ٦٥).

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
١٠- حسابات القبض والدفع			
• أوصى بأن يتابع **البرنامج**، بالتعاون مع المنظمة، مبالغ القبض المتعلقة بالعاملين على نحو أكثر دقة.	طلب إلى **المنظمة** إجراء دراسة للمقدمات والسلف الممنوحة إلى الموظفين الذين لم يعد لهم وجود في كشف مرتبات **البرنامج**.	➢ نتيجة لإجراء مسح أدخلت جميع التعديلات في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧ فيما عدا مبلغ ١٠١٨٦,٤٥ دولار ويعزى ذلك إلى فقدان قسيمة إيصال، لايزال التحقيق يجرى بسببها في **المنظمة والبرنامج**. ➢ تحسن حساب الأرباح/والخسائر على النقد بالنسبة للسلف من المرتبات في نظام الشؤون المالية وشؤون العاملين، حتى أنه أصبح الآن يوفر تفصيلات لإجراء رقابة أكثر فاعلية. ➢ أصدر قسم الحسابات التابع لإدارة الشؤون المالية في ١٩٩٦/١١/١ تعليمات وإجراءات محاسبية رقم 96/005 بشأن المقدمات والسلف من المرتبات لإجراء استعراض نصف سنوي لجميع السلف القائمة. ➢ عدلت تعليمات إقفال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ والإجراءات المحاسبية لكي تشمل ذلك.	• استكمل العمل في هذا الشأن.
• أوصى بأن يراقب حساب (تكاليف إعداد المشروعات) ويصدق عليه بصفة منتظمة.		➢ أصدر قسم الحسابات التابع لإدارة الشؤون المالية في ١٩٩٧/١٠/١ تعليمات وإجراءات محاسبية برقم 97/005 بشأن تكاليف إعداد المشروعات.	• استكمل العمل في هذا الشأن.
• أوصى بأن تحدد **الأمانة** بوضوح	يجرى استعراض حساب غرامات	➢ أصدر قسم الحسابات بإدارة الشؤون المالية في ١٩٩٧/٦/١	• استكمل العمل في

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
المسؤوليات عن مراقبة رسوم الانتظار في الموانئ والمحاسبة عليها واستعراض الأرصدة المتبقية.	التأخير في الموانئ مرتين كل عام بواسطة قسمي المالية والنقل.	تعليمات وإجراءات محاسبية برقم 97/001 بالنسبة لمناولة حسابات غرامات التأخير والشحن. بالإضافة إلى ذلك، أدرجت إجراءات رسوم التأخير في الميناء في دليل قسم النقل واللوجستيات، القسم ١-٢-٢-٦.	هذا الشأن.
• إنشاء إجراءات فعالة، على وجه السرعة، لضمان الموافقة على البنود الخاصة للحساب المعلق على أساس وقت وقوعها.	ينبغي أن يصل موظفو الإدارات المالية إلى مستواهم العادي في نهاية عام ١٩٩٧ وسيسمح ذلك بتنفيذ الإجراءات الفعالة.	➢ أصدر قسم الحسابات بإدارة الشؤون المالية تعليمات وإجراءات محاسبية برقم 96/007 بشأن تباين التكاليف، والتفاوت في أسعار الصرف برقم 96/008 بشأن الرسوم التي تحصل على كشوف المرتبات، وبرقم 96/009 بشأن المعاملات التي ترفض في نظام معلومات **البرنامج**. ➢ وجهت عناية خاصة لمعاملة الحسابات المعلقة في قفل ميزانية عام ١٩٩٧. ➢ خفض الرصيد الدائن للحسابات المعلقة من ٨,١ مليون دولار في ١٩٩٥/١٢/٣١ إلى ٢,٢ مليون دولار في ١٩٩٧/١٢/٣١ (وبلغ التخفيض الصافي ٧٣ في المائة).	• استكمل العمل في هذا الشأن مع إدخال تحسينات مستمرة كلما تحتم ذلك
١١- سياسة التأمين			
أوصى بأن، توضع مبادئ توجيهية دقيقة في المستقبل، تسمح بإرسال الأقساط والمطالبات بانتظام عن طريق البريد إلى حساب التأمين طوال الفترة المالية.	(لا توجد أية استجابة)	➢ أمكن إنشاء إجراءات محاسبية لنظام التأمين الذاتي على نطاق واسع، ووضعت مسودتها في مارس/آذار ١٩٩٧. ➢ توجه المراسلات الخاصة بإدخال تغييرات في النظام إلى قسم التأمين التابع لإدارة الشؤون المالية. وقد أوصى قسم التأمين	• لاحظ المراجع الخارجي التغيرات في سياسات المحاسبة الخاصة بنظام التأمين الذاتي وقدم أفكاره في

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
		بالجمع بين الاختبار وهو ما يقتضي مشاركة موظفي كل من مكتب الحسابات لإدارة الشؤون المالية ومكتب التأمين بقسم النقل والإمداد، وسوف يكتمل هذا العمل في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨. ➢ وافق **البرنامج** على سياسة ترمى إلى أن ينشئ نظام التأمين الذاتي حسابا خاصا في الصندوق العام وفقا لتعريف هذا الحساب، وأحكام اللائحة المالية ١-١ و٥-١ على التوالي.	تقريره على الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (الفقرات من ٦٧-٦٩).
١٢-.تحويل السلع إلى نقد			
أوصى... بإعداد وثيقة عن "سياسة تحويل السلع إلى نقد" مع إصدار توجيهات شاملة تحدد مختلف التصورات التي بموجبها يشارك البرنامج في المراحل المتتالية لتحويل السلع إلى نقد مع ما يرافق ذلك من مسؤوليات.	(لا توجد أية استجابة)	➢ صدر المنشور الدوري للمديرة التنفيذية رقم ED95/007 بشأن مراجعة الأموال المولدة محليا في ١٩٩٥/١٢/٢٢ (والتعليمات المطبقة لقسم النقل الإمداد رقم OD95/002 المؤرخة ١٩٩٥/١٢/٢٢) لإعادة تأكيد مسؤولية المديرة التنفيذية عن الإدارة المالية للأموال الناتجة من تحويل السلع إلى نقد والتي تتطلب مراجعة سنوية لجميع هذه الأموال من جانب مراجعين خارجيين محليين تحت إشراف قسم المراجعة بمكتب المديرة التنفيذية. ➢ وقد صدرت توجيهات إدارة الشؤون المالية برقم FS96/002 بشأن إدارة الأموال المحققة من بيع السلع التي قدمت كهبات في ١٩٩٦/١٢/٦ وحددت مشاركة **البرنامج** في مختلف مراحل آي	• تم هذا العمل مع إدخال تحسينات مستمرة كلما تحتم ذلك.

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
		مشروع لتحويل السلع إلى نقد. ➢ صدرت توجيهات إدارة الشؤون المالية برقم FS98/004 بشأن المعاملة المحاسبية للأموال المولدة من بيع السلع التي قدمت كهبات في ١٩٩٨/٦/١٦ لتصف الحالات التي يعتبر البرنامج فيها وصيا على الأموال المولدة نتيجة تحويل السلع إلى نقد، والإجراءات الخاصة بفتح حسابات مصرفية مستقلة، وإجراءات محاسبية لها، ثم التوفيق الشهري بين الدفاتر النقدية والتبليغ إلى إدارة الشؤون المالية. ➢ وافق **المجلس التنفيذي** في مايو/أيار ١٩٩٧ على السياسات الخاصة باستخدام الأموال المولدة من تحويل السلع إلى نقد في المعونة الغذائية **للبرنامج** في عمليات الإغاثة والتنمية (WFP/EB.A/97/5-A). ➢ أصدرت مساعدة المديرة التنفيذية تعليمات كتابية في ١٩٩٧/١١/٢٤ إلى جميع المكاتب القطرية بإقفال الحسابات التي توقع من شخصين.	
١٣- تقييم المعاملات العينية			
أوصى بضرورة مراجعة نظام التقييم المطبق على المعاملات العينية بهدف تبسيط الوثائق وتوحيد عملية تسجيل تلك المعاملات.	(لا توجد أية استجابة)	➢ أصدرت إدارة الشؤون المالية توجيهات برقم FS97/004 بشأن تقييم المساهمات السلعية العينية في ١٩٩٧/١٠/٢٣ لكي تحدد طريقة أيسر للتقييم حسب الفئة البرامجية وأسعار السلع	• درس المراجع الخارجي هذه الإجراءات بوصفها تحسين ينبغي

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
		الممنوحة والمحاسبة الخاصة بها.	استعراضه في الفترة المالية الجديدة لأن هذا النظام نفذ في عام ١٩٩٨ فقط (الفقرة ٣٧).
١٤- إقفال المشروعات التي استكملت			
أوصى بإصدار وتنفيذ الإجراءات اللازمة لإقفال المشروعات وتسليم أرصدة الميزانيات المتعلقة بها بهدف سد الفجوة بين استكمال العمليات وبين الإقفال النهائي للمشروعات.	(لا توجد أية استجابة)	➢ وضعت إجراءات جديدة لإقفال المشروعات، لإدماج هذه الإجراءات في الاستراتيجية الخاصة بتنفيذ تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة. ➢ يكاد يستكمل العمل ويغلق في مشروع نظام المعلومات الخاص بالبرنامج رقم ٤٧٤ و٧٤١ في عملية شاسعة لإقفال المشروعات التي قام بها مكتب الحسابات وأجهزة المعلومات التابعين لإدارة الشؤون المالية وإدارة العمليات في عام ١٩٩٧. وقد أغلقت المشروعات التي استكمل العمل فيها من آن لآخر منذ ذلك الحين. ➢ وتعمل إدارة نظم المعلومات في الوقت الحاضر في إعداد برنامج لنظم المعلومات يقوم تلقائيا بإغلاق الحسابات الثنائية وتسليم أرصدة الميزانية الخاصة بها. ومن المتوقع أن يستكمل هذا **البرنامج** في ١٩٩٨/١٢/٣١.	• يجرى العمل بذلك الآن

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
١٥- العمليات الثنائية			
• أوصى سلفي بأن يستعرض البرنامج أوضاع الإنفاق والتمويل في كل عملية ثنائية بصفة شهرية.	(لا توجد أية استجابة)	➢ تعد حاليا، تقارير دفتر الأستاذ العام الخاصة بالإنفاق ومركز تمويل كل حساب ثنائي، من آن إلى آخر، بغرض المراجعة الداخلية. ولم تنتج حتى الآن التقارير الثنائية الشهرية من قبل دفتر الأستاذ العام، ومع ذلك، فإن أحدث التقارير قد صدر في مايو/أيار ١٩٩٨ لعرضها على قسم الحسابات التابع لإدارة الشؤون المالية وذلك في يونيو/حزيران ١٩٩٨.	• لاحظ المراجع الخارجي التحسينات التي أدخلت في متابعة الأرصدة الثنائية السرية، وإن كان قد قرر توصيته بضرورة إيجاد تعاون أوثق ومسؤوليات أوضح بين الوحدات الإدارية المسؤولة (الموارد والعمليات والشؤون المالية). (الفقرة ٧٠).
• [وإني أتفق مع إدارة المراجعة الداخلية وتوصياتها الأخيرة بأن] توضح المسؤوليات عن إدارة جميع جوانب الحسابات الثنائية.		➢ لم تحسم بعد المسؤوليات المحددة للمكاتب المعنية. وتتوقع هذه المكاتب أن تواجه هذا الضعف من خلال سلسة من المناقشات والاجتماعات المقرر استكمالها في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨.	

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
١٦- الالتزامات المتعلقة بالعاملين			
ينبغي تقديم مزايا نهاية الخدمة للعاملين أو الإفصاح عن حجم تلك المزايا.	(لا توجد أية استجابة)	➢ وافق **المجلس التنفيذي**، في دورته السنوية التي عقدت في مايو/أيار ١٩٩٧، على أن **البرنامج** بحاجة إلى أن يعترف بالالتزامات الطبية بعد انتهاء الخدمة ويجب أن يضع خطة تفصيلية لإهتلاك هذه الالتزامات. وأوضح **المجلس** أنه يلزم توفير المزيد من المعلومات له قبل أن يتمكن من إصدار القرار النهائي (الوثيقة WFP/EB.A/97/9- القرار ١٩٩٧/م ت.س/٨). ➢ توضح الكشوف المالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ الآن جميع الالتزامات المتعلقة بالعاملين، بما في ذلك المزايا، وحجم تلك الالتزامات. ➢ قدمت **المنظمة** في يونيو/حزيران ١٩٩٨ البيانات اللازمة لتقدير النصيب العادل للبرنامج من التغطية الطبية للعاملين بعد انتهاء الخدمة. ويمكن الآن للبرنامج، استنادا إلى هذه البيانات، أن يعد وثيقة لاستعراض **المجلس** واتخاذ قرار بشأنها.	• سوف تقدم إلى **المجلس التنفيذي** في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ وثيقة في هذا الشأن.
١٧- الأصول المادية للمكاتب القطرية			
أوصى بأن تنفذ في أقرب وقت ممكن (السياسات الجديدة ... لكي تشمل اللامركزية	(لا توجد أية استجابة)	➢ صدرت في ١٩٩٧/٤/١٦، التوجيهات الخاصة بدليل القواعد والإجراءات برقم MS97/008/003 الخاصة	• استكمل العمل مع ضرورة إدخال

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
وإدخال أجهزة الحاسب الآلي) في إطار قوائم الجرد.		بالإرشادات والإجراءات اللازمة في إدارة قوائم الجرد ومراقبتها في **البرنامج**، وهى توفر تعليمات تنفيذية محددة في إدارة قوائم الجرد. ويجرى الآن تشغيل نظام كمبيوتري لتلك القوائم وإن كان يحتاج إلى بعض التعديلات.	تحسينات مستمرة كلما دعت الحاجة. وقد لاحظ ذلك المراجع الخارجي (الفقرة ١٠٠).
١٨- أنظمة المعلومات والمحاسبة المالية			
ينبغي أن تشمل التحسينات مايلي:			
• إصدار تعديلات تنفيذية خطية في جميع أنحاء البرنامج تحدد مصطلحات الرقابة الداخلية وإجراءاتها وتحدد المسؤوليات لتنفيذها.	سوف يجرى تطوير وتحديث دليل الشؤون المالية والإرشادات المحاسبية في المكاتب القطرية بما في ذلك الأقسام الخاصة بالمراقبة الداخلية الرئيسية.	➢ وجهت أهمية متزايدة إلى إصدار المنشورات الدورية للمديرة التنفيذية وتعليمات الأقسام وغير ذلك من الإرشادات اللازمة لا لتحديث شروط الرقابة الداخلية فحسب بل ولتحديد الإجراءات والعمليات وتحديد المسؤوليات كذلك.	• لاحظ المراجع الخارجي أنه لا يزال هناك مجال فسيح لإدخال مزيد من التحسينات (الفقرة ٩٨).
• إصدار وتنفيذ تعليمات محاسبية تشغيلية (بما في ذلك رسم بياني معدل للحسابات وفقا لنموذج التمويل الجديد الذي وافق عليه **البرنامج**).	أعيق التقدم في تنفيذ هذه العمليات بسبب الافتقار إلى الموارد المتاحة.	➢ توضع اللمسات الأخيرة لإنشاء رسم بياني منقح للحسابات بعد تحديثه وتحسينه. وهذا النظام يعتبر سهل الاستخدام ويوفر معلومات كافية على جميع المستويات التفصيلية، كما أنه يشير إلى مسؤوليات المدير أو العاملين عن كل حساب. ويجرى وضع ورقة موجزة توضح مهام كل حساب وكيفية استخدامه. ➢ وبالإضافة إلى التعليمات والإجراءات الخاصة بالمحاسبة والتي أشير إليها في الفقرة ١٠، أصدر قسم الحسابات التابع	• لاحظ المراجع الخارجي أنه أدخلت تغيرات محدودة وقد أحيط علما بالجهود الكبيرة التي بذلت لتحسين الرقابة على عمليات المحاسبة

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
		لإدارة الشؤون المالية٥ تعليمات في عام ١٩٩٦ تتعلق بسلفة منحة التعليم، وتقديم القسائم للمنظمات الأخرى، والتوفيق بين كشوف المرتبات، وتوفيق الحسابات المتعلقة بالعاملين وكشوفات الحسابات الجارية، ثم ٣ تعليمات في عام ١٩٩٧ بشأن إيجار المبنى الرئيسي وفوائد الدخل للمنظمة –الناشئة عن تعديلات أسعار الصرف–الرسوم المصرفية–ثم رسوم الحصول على نصائح الاستشاريين وكشف الحساب الجاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثم إصدار تعليمات مرتين في عام ١٩٩٨ بشأن خطابات الاعتماد وقسائم مساهمات القبض والتحصيل.	(الفقرة ١٠٠).
• إنشاء و/أو تحديث أنظمة التوثيق (المستخدمون وإرشادات التطوير).	لن يحتفظ **البرنامج** بأنظمته الحالية أكثر من عامين أو ثلاثة أعوام أما إنشاء الأنظمة وإرشادات التطوير فمن المحتمل أنها لن تحقق مردودية التكاليف.	➢ نشر دليل مستخدمي نظام معلومات **البرنامج** في مايو/أيار ١٩٩٦. ➢ كما صدر دليل بدفتر الأستاذ العام في مايو/أيار ١٩٩٧	• استكمل هذا العمل مع إدخال تحسينات مستمرة كلما تحتم ذلك.
• مراجعة الوصلات البينية (لاسيما مع نظام شؤون العاملين في **البرنامج**).	لما كانت **منظمة الأغذية والزراعة** توشك أن تستبدل نظام شؤون العاملين، فإنه سوف يتعين تقييم مدى فائدة معالجة هذه القضايا المتصلة بنظام شؤون العاملين.	➢ درست المشكلات الخاصة بالوصلات بين الأنظمة المختلفة المغذية ودفتر الأستاذ العام في نهاية عام ١٩٩٦. وقد أمكن تحقيق بعض التقدم في عام ١٩٩٧ في النقل الأوتوماتى للمعلومات الخاصة بالقسائم اليومية وقسائم المدفوعات من نظام المعلومات بالبرنامج إلى دفتر الأستاذ العام. وسوف يجرى تقييم التحسينات المالية في ظل برنامج تحسين الإدارة المالية.	• جارى العمل فيه.

توصيات المراجع الخارجي (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	استجابة البرنامج (وردت في الوثيقة WFP/EB.A/97/4-F)	إجراءات المتابعة التي اتخذت حتى اليوم والموعد المقرر لإنهائها	الوضع الراهن وتعليقات المراجع الخارجي
		➢ كما سيجرى تقييم مشكلات أخرى للوصلات وخاصة مع نظام شؤون العاملين وذلك عند تنفيذ عمليات الموارد البشرية في إطار برنامج تحسين الإدارة المالية.	
• نقل المعلومات المحاسبية من المكاتب القطرية إلى المقر الرئيسي بطريقة إلكترونية.		➢ كما سلف إيضاحه في تقارير التقدم المحرز في تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية، فإن التوسع المستمر في توصيلات **البرنامج** مع المكاتب القطرية سيجعل ذلك أمرا ممكنا، بإستثنائات قليلة، حين يتبين أنه مما لا يحقق مردودية التكاليف أداء ذلك. وسوف يتم توصيل جميع مجموعات البلدان والمكاتب القطرية القائمة بذاتها في نهاية عام ١٩٩٩.	• جارى العمل فيه.

(*) يشمل هذا العمود تعليقات المراجع الخارجي في تقريره الكامل عن الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ بشأن الإجراءات التي اتخذها البرنامج بناء على توصياته. وقد وضعت أرقام الفقرات المعنية في تقرير المراجعة داخل أقواس.

تقرير بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي التي وردت في تقرير مراجعته للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
١- المساهمات **المساهمات السلعية**		
صدر إجراء جديد لتقييم المساهمات السلعية في نهاية عام ١٩٩٧، بهدف تبسيط هذه الطرق، وجعلها متسقة مع بعضها، على أن يدخل حيز التنفيذ في عام ١٩٩٨ (الفقرات ١٠ و٣٧ و٣٨).	وافق **البرنامج** على ذلك	➢ يجرى الآن تنفيذ الأمر الإداري رقم FS/04 بشأن تقييم المساهمات السلعية العينية، على المساهمات التي سجلت اعتبارا من ١٩٩٨/١/١
المساهمات قيد التحصيل		
استعراض عملية إدارة التعهدات بشكل كامل، ورفع مستواها (الفقرتان ١١ و٤٠). تحديد واضح للمسؤوليات بين مختلف الوحدات المعنية فيما يتصل بتسجيل التعهدات، وتخصيص الموارد، ورصد القيمة المستحقة للتعهدات (الفقرة ٤٠).	وافق **البرنامج** على ذلك	➢ تم تشكيل جماعة عمل دائمة مشتركة بين الأقسام، وتضم ممثلين عن قسم الموارد والعلاقات الخارجية، وإدارة البرمجة، ووحدة الحسابات، وإدارة نظم المعلومات، لكي تقوم بمتابعة وتحليل أي تعديلات أو شطب للمساهمات، ومطابقة نظام معلومات الإدارة/ دفتر الأستاذ، ➢ كما تم التعاقد مع أحد الخبراء الاستشاريين لمواصلة عملية تصفية المساهمات القديمة قيد التحصيل.

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
مساهمة الحكومة النقدية في التكاليف المحلية		
تنفيذ اللائحة المالية بصورة كاملة عبر اتفاقيات وافية مع الحكومات المتلقية، أو من خلال إعفاءات واضحة يمنحها **المجلس التنفيذي** (الفقرتان ١٢ و٤٢)	يوافق **البرنامج** على ضرورة بذل جهود مستمرة سعيا وراء موافقة وافية من الحكومات المستفيدة عن مستوى المساهمة (نقدا أو عينا) في التكاليف المحلية.	➢ تم تذكير المديرين القطريين للبرنامج في منتصف عام ١٩٩٦ بالطرق الكفيلة بضمان مساهمة الحكومات النقدية في التكاليف المحلية، بما في ذلك ضرورة السعي إلى إبرام اتفاقيات رسمية. وقد أسفرت المفاوضات – التي استغرقت وقتا طويلا في أغلب الأحيان – حول تسديد مساهمات الحكومات، عن نوع من الاتفاقيات التي يجرى إضفاء الطابع الرسمي عليها في عام ١٩٩٨. وسترسل هذه المذكرات إلى مديري المكاتب القطرية بانتظام كل سنتين.
من الواجب اعتبار المساهمات النقدية الحكومية المتفق عليها على أنها مساهمات قيد التحصيل من جانب **البرنامج**، وأن تحتسب على هذا النحو، وأن يجرى السعي لاسترداد المبالغ المقابلة (الفقرتان ٤١ و٤٢).	سيقوم **البرنامج** باستعراض أسلوب عمله الحالي في حساب مساهمة الحكومة، ودراسة توصية المراجع الخارجي من زاوية النظام المالي الجديد في **البرنامج**، وبالتشاور مع **المجلس التنفيذي** عند الضرورة.	➢ تم تطبيق البيانات الخاصة بالمبالغ المطلوبة والمتحصلة أثناء الفترة المالية لتيسير الاتصال مع المكاتب القطرية لكي تواصل عملية التحصيل بصورة إيجابية، وتخطر الإدارة بالنتائج. وستصبح عملية المتابعة عبر مكتب الميزانية جزءا من هذا العمل.
٢- المصروفات **الالتزامات والاعتمادات القائمة**		
إدخال المزيد من التحسينات على هذه الاستعراضات وتعديل إجراءات المحاسبة المتعلقة بتسجيل تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة.(الفقرة ١٣).	يوافق **البرنامج** على التوصية نظريا، وإن كان التنفيذ الفعلي قد لا يكون عمليا.	➢ وضعت وحدة الحسابات مشروع نظام معدل لحساب تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، وهو نظام يفصل بين الالتزامات القائمة وبين الاعتمادات على مستوى العملية،

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
تعديل إجراء المحاسبة المتصل بإدراج مصروفات النقل الداخلي والتخزين والمناولة بحيث يتم التمييز بوضوح في دفتر الأستاذ العام بين الالتزامات القائمة وبين الاعتمادات ومن ثم تنتفي الحاجة إلى التعديلات اليدوية التي تعتبر أقل دقة (الفقرة ٤٧).	لابد أن يدخل تعديل على الإجراءات المحاسبية لتحديد الإجراءات والالتزامات القائمة على نظام معلومات الإدارة بالقدر الذي تسمح به أولويات مهام فرع تطوير النظم. قد يكون الإجراء الجديد هو فتح حساب لتكاليف اعتمادات النقل الداخلي والتخزين والمناولة (الذي يتم حسابها الآن عن طريق عملية بيانات فاتورة الشحن) لكل مشروع على حدة، ثم كأعمال نقل داخلي وتخزين ومناولة أو عند إنفاق المصروفات الفعلية (أي المبالغ المدعومة بوثائق قانونية ملزمة). ويمكن بعد ذلك تسجيلها تحت بند مصروفات مختلف، وتحمل أوتوماتيكيا من حساب الاعتمادات.	وبذلك يصبح تحليل آخر العام لا داعي له. ومع ذلك، فإن جهود البرمجة التي تبذل لتحسين نظام معلومات الإدارة مازالت قيد الدراسة، فربما لا يكون هناك مبرر اقتصادي لتحسين هذا النظام في هذه المرحلة المتأخرة من عمره. ➢ المفترض أن تشهد الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩ التنفيذ الكامل لمشروع تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، حيث سيتولى فرع تحليل ودعم الشحن تخصيص هذه التكاليف (كاعتماد) إلى جهة الصرف ذات الصلة، (وهي عادة إدارة الإمداد أو المكتب القطري).
رصد تدفق الأرصدة الجديدة من الالتزامات القائمة بصورة وثيقة على مدى الفترة المالية (الفقرة ٤٥).	يوافق **البرنامج** على أن المتابعة الوثيقة لابد منها. سيتم هذا الإجراء، الذي ينطوي على اتصالات وثيقة مع المكاتب القطرية، خلال فترة لا تقل عن شهرين، ولذا فإن وتيرة هذه الاستعراضات وتعمقها، يعطيان مستوى مرضيا لمتابعة الالتزامات القائمة	➢ تقوم وحدة المدفوعات وقسم النقل والإمداد الآن بعملية شاملة لإنهاء الالتزامات مرتين في كل سنة، حيث تستعرض الأرصدة الباقية للنقل البري، والنقل الداخلي والتخزين والمناولة، لمعرفة مدى ضرورة الاحتفاظ بهذه الأرصدة أو تصفيتها.

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
تحدد التعليمات الموجهة إلى مختلف الوحدات التشغيلية في المستقبل بدقة نمط الأسانيد المؤيدة اللازمة كي يظل الالتزام قائما وأن تطلب تبرير الصلاحية المتواصلة للالتزامات الناشئة خلال السنة الثانية من الفترة المالية (الفقرة ٤٥)	إن تطبيق هذا النظام، مع نصوص اللوائح التفصيلية، من شأنه أن يقضي على الارتباك الحالي في هذا المجال تظل تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة كاعتماد، ما لم تظهر التزامات محددة على أساس وثائق ملزمة قانونا، ليخفض الاعتماد بناء على ذلك. تقوم وحدة المدفوعات باستعراض وثائق الالتزامات المخصصة للمصروفات ذات النمط الإداري، أي تكاليف الدعم المباشر وغير المباشر. ولكن بالنسبة للالتزامات المخصصة لتكاليف الدعم المباشر، تتراجع أوتوماتيكيا باستعراض نماذج نظام معلومات الإدارة. وفي حالة وجود أية اختلافات، تقوم وحدة المدفوعات بتحويلها إلى الوحدة التي خرجت منها أو فرع تطوير الحاسوب، لتصحيحها وضمان عدم تكرارها مستقبلا.	➢ قامت وحدة المدفوعات بوضع مبادئ توجيهية تحدد ترتيبات التوثيق اللازمة لكل نوع من الالتزامات. ➢ تشاور فرع تحليل ودعم الشحن مع وحدة الحسابات للبدء في عملية توثيق القرارات التي اتخذت بشأن نوع المستندات التي يطلبها **البرنامج** لتبرير الإبقاء على الالتزامات والاعتمادات في دفاتر الحسابات. ➢ اقترح إعداد وثائق موحدة لمساعدة المكاتب القطرية في إعداد ردودها على المقر الرئيسي.
إلغاء الالتزامات القائمة		
أن ينظر **البرنامج** في مزايا وجدوى اتباع طريقة أكثر شفافية لتسجيل الالتزامات الملغاة. وفي حالة ميزانية دعم البرامج والإدارة فإن الالتزامات الملغاة تسجل	إذا كانت هذه التوصية تساهم في الشفافية عند الإبلاغ عن الالتزامات الملغاة، فإن **الأمانة** ترى أنه مع النظام الحالي يمكن معالجة ذلك بمذكرة	➢ تجري دراسة هذه المسألة لإدخال تعديل على ما تتضمنه الكشوف المالية.

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
على أنها "وفور" (أي إيرادات كسب مفاجئ) في الكشف الأول. وفي حالة المشروعات فإنه بالمستطاع تسجيل الالتزامات الملغاة بعد فترة معقولة (مثل سنة واحدة) بالمثل على أنها ائتمان للجهات المانحة، أي جزء غير منفق من منحها لمشروعات محددة. ويمكن بعد ذلك إعادة تخصيص هذه المبالغ، بموافقة الجهة المانحة المعنية، للمشروع ذاته أو لمشروع آخر. وهكذا فإن المصروفات والوفورات المتعلقة بالتزامات سابقة للمشروعات يمكن أن تسجل بصورة منفصلة عوضا عن حذف الواحدة أمام الأخرى الفقرة ١٤ والفقرة ٤٩).	ترفق بالكشوف المالية وتسجل المبلغ المعني، بحسابه من تقارير الحسابات سواء عن طريق نظام معلومات الإدارة أو دفتر الاستاذ. ومع ذلك، فمن الممكن دراسة هذه التوصية في نموذج نظام برنامج تحسين الإدارة المالية. إن الإفراج عن الالتزامات المخصصة لدعم البرامج والإدارة والتي تبقى دون استخدام لأكثر من سنة بعد انتهاء الفترة المالية، تعتبر "دون الخط" طبقا للمادة ٩-٩ من النظام المالي، التي تنص على أن تعاد أية مبالغ متبقية إلى الحساب العام. ولكن هذه المادة لا تنطبق على أموال الجهات المانحة. فالقيود الزمنية على استخدام أموال الجهات المانحة تحددها الاتفاقيات التي تبرم مع هذه الجهات ففي حدود الفترة الزمنية وغيرها من الشروط التي تحددها الجهات المانحة، يمكن الالتزام بالأموال والإفراج عن الالتزامات غير المستخدمة وإعادة استخدامها. وطبقا لأسلوب المحاسبة الجاري (المحاسبة على أساس الاستحقاق)، فإن الالتزامات غير المستخدمة يفرج عنها كسلف تستخدم للمصروفات في إطار مساهمة	

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
	الجهة المانحة المعنية، ومن ثم تصبح متاحة لإعادة البرمجة. ولنا أن نتوقع التفرقة في الحسابات بين مصروفات الفترة الجارية (عندما تكون قيمة الإنفاق مصروفة ومستحقة في آن واحد، كالتزامات للفترة الجارية) والتعديلات في التزامات الفترة السابقة. وستدرس **الأمانة** هذا الخيار.	
تكاليف الدعم المباشر		
تفصل إجراءات المحاسبة المطبقة على إعادة تصنيف مصروفات المشروعات من تكاليف الدعم إلى التكاليف التشغيلية الأخرى في تعليمات مالية ومحاسبية محددة بما يكفل معاملتها بصورة متسقة في مختلف فئات البرامج وعلى امتداد الفترات المالية (الفقرتان ١٥ و٥١)	في وثيقة سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل، كان هناك إيضاح بأن تكاليف المشروعات ستنقسم إلى فئتين: تكاليف الدعم التشغيلي المباشر: وتكاليف الدعم غير المباشر. ولكن عند تنفيذ هذه السياسات تبين بوضوح أن تقسيم التكاليف إلى فئتين لا يمكن تطبيقه على جميع المشروعات. وكان السبب الرئيسي في ذلك هو أن تكاليف دعم البرامج والإدارة كانت تمول عادة تكاليف الدعم المباشر في بعض الحالات، وأن موارد الدعم المباشر كانت تمول تكاليف الدعم غير المباشر في حالات أخرى	➢ سيتم تصحيح هذا الوضع بتطبيق التغييرات المقترحة على سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل، التي تقوم جماعة العمل الرسمية المنبثقة عن **المجلس التنفيذي** باستعراضها الآن، وهو الاستعراض الذي طلبته **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في دورتها الأربعين. وعندما تنفذ هذه الاقتراحات، ستحدد التكاليف بطريقة واضحة ودقيقة، بما سيؤدي إلى مزيد من الشفافية واتساق فئات التكاليف مع جميع المشروعات.

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
الخبراء الاستشاريون		
إتباع حذر أكبر عند التعاقد مع الخبراء الاستشاريين (الفقرتان ١٦ و٥٢).	تخضع أجور ومدد العقود التي تبرم مع مركز الأمم المتحدة للحاسوب لأحكام ولوائح ذلك المركز، التي تختلف عن أحكام ولوائح **البرنامج**. تبسيطا لعملية التعاقد والإشراف على العقود، يجري ترتيب هذه العقود من خلال **مركز الأمم المتحدة للحاسوب** كلما أمكن. ويسمح هذا الإجراء باستعمال الخدمة الفريدة التي أنشئت لمساعدة منظمات **الأمم المتحدة** في التعاقد مع الخبراء المتخصصين من قطاعي نظم المعلومات والحاسوب، وتتسق مع الأساليب التي كان **البرنامج** يتبعها من قبل. وتشمل هذه الخدمات التدقيق في مؤهلات المرشحين وخبراتهم العملية، ومستوى أتعابهم في إطار معايير مهنهم. ثم أنه من المعترف به أن الرسوم التي تتقاضاها **مركز الأمم المتحدة للحاسوب** عن هذه الخدمات أقل بكثير مما يمكن أن يتكبده **البرنامج** لو أنه أشرف على هذه العقود بصورة مباشرة.	➢ يقوم قسم الموارد البشرية في الوقت الحاضر باستعراض أساليب التعاقد لمدد قصيرة، وسوف يصدر وثيقة مناقشة لطرحها على المجموعة الفرعية المعنية بالإدارة.

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
٣- مصروفات المكاتب القطرية		
نكرر توصياتنا السابقة بتنفيذ تدقيق أشد على المعاملات الميدانية قبل إدراجها في دفتر الأستاذ العام، وهي التوصيات التي تدعو إلي (الفقرتان ١٧-٥٧):		
•أن تبلغ معاملات حساب السلفة المستديمة إلى المقر الرئيسي بصورة إلكترونية وفي نموذج يتفق مع نظام المحاسبة المركزي بغية تفادي إعادة إدخال البيانات يدويا وتحاشي خطر المدخلات الخاطئة،		➢ سبق أن جاء في التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي في تقريره عن الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥، أن نسبة مئوية كبيرة من المكاتب القطرية قد تم وصلها إلكترونيا بالمقر الرئيسي. وتجري متابعة ذلك بصورة مستمرة من أجل تنفيذ عملية التوصيل بكاملها.
•نظرا للعدد الكبير من المدخلات ذات الصلة، فإن من الواجب التحقق من صحتها تماما في ضوء المستندات المؤيدة على أساس إحصائي وانتقاء العينات بعد المراعاة اللائقة لمجالات الخطر،		➢ أصدر قسم المالية ونظم المعلومات أمرين إداريين رقم FS 98/005 في ١٩٩٨/٦/١٧، و FS/007 في ١٩٩٨/٧/١، باستثناء المكاتب القطرية في باكستان وكينيا وموزمبيق، بالإضافة إلى المكتبين القطريين في أنغولا وإثيوبيا من شرط تقديم أدلة موثقة تساند القيد في دفاتر النقدية. ➢ وضعت إجراءات للمراقبة يقوم فرع خدمات المكاتب القطرية بمقتضاها بعمليات مراجعة للتأكد من صحة الوثائق المطلوبة من المكاتب القطرية على سبيل العينة.

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
•مطابقة الكشوف المصرفية، والسجلات النقدية، والأرصدة المصرفية لدفتر الأستاذ العام بصورة منتظمة كل شهر وإخضاع كل تفاوت للتحقيق اللازم،		➢ مطابقة الكشوف المصرفية بأرصدة دفاتر النقدية هي جزء من الضوابط التي أشار إليها الأمر الإداري FS 98/005. كما يجري مطابقة هذه االكشوف بدفتر الاستاذ
•إصدار تعليمات تشغيلية لإرشاد المعالجين في المقر الرئيسي في عملهم،		➢ تم إعداد مشروع دليل تشغيل للمعالجين، ستوضع اللمسات الأخيرة فيه في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨. وستستمر عملية إصدار تعليمات بشأن بعض الجوانب المتعلقة بالعمل كلما اقتضى الأمر.
•تذكير المديرين القطريين بأهمية تدقيق المصروفات مقابل الالتزامات وتطبيق ذلك بشكل صارم. إذا كانت نتيجة عملية اللامركزية تحويل مسؤولية المحاسبة المتصلة بالعمليات الميدانية إلى المسؤولين الماليين الإقليميين، ينبغي إعداد مثل هذه الخطوة بعناية من خلال ما يلي (الفقرة ٥٨)	المسؤولية المالية لمديري المكاتب القطرية محددة بوضوح في: "الدليل المعدل لحسابات المكاتب القطرية".	➢ سيصدر في شهر أغسطس/آب ١٩٩٨، وإن كانت التعليمات المسبقة قد أرسلت بالفعل إلى مديري المكاتب الإقليمية في يوليو/ تموز ١٩٩٨.
تحديد واضح للمسؤوليات على أن يحتفظ مدير قسم الشؤون المالية الذي يضطلع بمسؤولية إعداد حسابات البرنامج بسلطة الرقابة النهائية على قيود المحاسبة التي تدرج في دفتر الأستاذ العام،	يدرس **البرنامج** أقل الطرق تكلفة لكي تكون الرقابة الأخيرة لمدير قسم المالية ونظم المعلومات على قيود الحسابات في دفتر الأستاذ العام. وفي الوقت الحاضر، تسجل القيود الواردة من الميدان بنفس	

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
	طريقة تسجيل القيود في المقر، وتخضع لنفس الضوابط الإحصائية. وسيصبح فرع خدمات المكاتب القطرية وحدة رقابة وإرشاد عند تقييد أغلب العائدات في الميدان.	
إصدار تعليمات مالية ومحاسبية على مستوى المنظمة لضمان معالجة موحدة للمعاملات،	يحتوي "دليل المحاسبة في المكاتب القطرية" على إجراءات محاسبية موحدة وشاملة، لتطبيقها في المكاتب القطرية.	➢ تم اللازم في شكل أوامر إدارية وتعليمات أصدرها قسم المالية ونظم المعلومات.
تدريب المسؤولين الماليين الميدانيين؛	عقدت بالفعل سلسلة من حلقات التدريب في الميدان وفي المقر على السواء.	➢ سيستمر التدريب في المستقبل.
تحديد تدابير الرقابة على المعاملات الميدانية؛		
إنشاء وحدة مركزية قوية لتنفيذ هذه الإصلاحات وتوفير الإرشاد للعاملين الميدانيين.		
٤- تكاليف دعم البرامج والإدارة		
إعداد ترتيبات ميزانية شاملة، تحدد عناصر المصروفات المقررة وفئات الموارد المستخدمة لتلبية هذه المصروفات، بغية تزويد البرنامج بهيكل إداري يتناسب مع مهامه (الفقرتان ١٨ و٦٢).	يوافق **البرنامج** موافقة تامة على أنه مع إمكان تعديل سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل، سيظل هناك مجال لتنقيح ترتيبات الميزانية واستنباط ترتيبات شاملة. فقد أدخلت سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل ابتداء من ١٩٩٦/١/١ مبدأ تكاليف الدعم المباشر، التي تمثل	➢ روجعت عملية توزيع الميزانية وبنودها الفرعية فيما يتعلق بالإدارة والتشغيل، بهدف إبلاغ المديرين (في المقر والمكاتب القطرية) بفئات الموارد الموضوعة (وتلك التي قد توضع) تحت تصرفهم لمجالات الصرف المعينة (سواء كانت لدعم البرامج والإدارة، أو تكاليف دعم مباشرة، أو غيرهما) وعناصر الإنفاق المعينة التي يمكن تغطيتها من

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
	بنود الإنفاق المرتبطة ارتباطا مباشرا بالأنشطة التشغيلية، وتكاليف الدعم غير المباشر التي كانت تستخدم لتمويل دعم البرامج والإدارة. ولكن كانت هناك بنود إنفاق معينة تحمل على دعم البرامج والإدارة قبل العمل بالسياسات الجديدة للموارد والتمويل طويل الأجل، كان من الأنسب أن تصنف وتمول باعتبارها تكاليف دعم مباشر. وقد احتاج **البرنامج** إلى بعض الوقت خلال الفترة المالية ليعتاد على السياسات الجديدة، وليحدد بوضوح عناصر الإنفاق تحت دعم البرامج والإدارة وتحت تكاليف الدعم المباشر. قدم قسم الموارد والعلاقات الخارجية اقتراحات أثناء مفاوضاته مع الجهات المانحة تحدد تكاليف الدعم المباشر وغير المباشر المرتبطة بالمساهمات المقترحة. ويبذل القسم أقصى جهده في هذه المفاوضات ليكفل الالتزام بكل ما جاء في "سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل". بما في ذلك البنود الخاصة بتكاليف الدعم غير المباشر.	هذه الموارد. وستوزع هذه العناصر على بنود المصروفات بقدر الإمكان ومن أجل زيادة الاهتمام بتخطيط الميزانية. وسيستمر ضبط هذه العملية بهدف ضمان التعريف الواضح لعناصر الإنفاق التي تقع تحت فئة معينة من فئات الموارد، واستخدام هذه العناصر في الغرض المقرر لها.

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
٥- إدارة الأموال النقدية **إدارة الاستثمارات**		
أن يعيد **البرنامج** النظر بالترتيبات والهياكل الحالية لإدارة أمواله النقدية بهدف تحقيق ما يلي: (١) تطابق سياسة الاستثمار الرسمية مع التنفيذ العملي لإدارة الاستثمارات، (٢) تكليف مديرين فنيين بالتعاقد لإدارة الاستثمارات، (٣) إعادة تنظيم الهيكل الحالي لضمان الإشراف الكافي على المديرين الخارجيين والرقابة على الحسابات المصرفية (الفقرتان ١٩ و٦٦).	**وافق البرنامج على ذلك**. فالمسؤوليات الحالية مقسمة بين **منظمة الأغذية والزراعة** و**البرنامج**، وهو ما يخلق حالة ليست مرضية تماما.	➢.عرض تقرير عن إدارة **منظمة الأغذية والزراعة** و**البرنامج** للأصول على اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمارات في المنظمة. وأصدرت اللجنة أربع توصيات تتعلق ب**البرنامج**، وهي: يتولى **البرنامج** المسؤولية الكاملة على الأصول قصيرة الأجل، وتشكل لجنة للاستثمارات، ويعين خبير استشاري في مجال الاستثمار ليراجع سياسات الاستثمار، ويوكل أمر الأموال الفائضة إلى مديرين خارجيين. وقد رفعت هذه التوصيات إلى المدير العام **لمنظمة الأغذية والزراعة** للموافقة عليها.
إدارة الأموال النقدية		
رغم تعيين مدير للأموال النقدية في مارس/آذار ١٩٩٦ وتوقيع مذكرة للتفاهم مع **المنظمة** في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦، فما يزال هناك مجال واسع للتحسين في تشغيل الحسابات المصرفية وتنفيذ سياسة استثمارية (الفقرة ٦٣).	لم يوافق **البرنامج** على ذلك. ففي الفترة ١٩٩٦/١٩٩٧ كان متوسط المبالغ المودعة في حسابات جارية بفائدة هو ١١٥ مليون، لا ٦٠٠ مليون كما قيل (الفقرة ٦٦). والمبلغ المودع في حسابات جارية هو سيولة ضرورية لمواجهة المصروفات اليومية (تعادل المصروفات لأقل من ٦٠ يوما) ولا علاقة له بفروق أسعار الفائدة. أما السيولة الفائضة فتوضع في ودائع لفترات محددة.	

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
	وكان متوسط سعر الفائدة على هذا النوع من الودائع في ١٩٩٧ هو ٥,٧ في المائة، أي أكثر من سعر الفائدة المتاح من إدارة الأموال السائلة لآجال قصيرة، وهو ٤,٤٥ في المائة.	
الحسابات المصرفية		
نوصي بالالتزام الصارم بالقواعد التي تحكم فتح وإغلاق الحسابات المصرفية **للبرنامج** وبتحديد المسؤوليات لتشغيل كل حساب مصرفي منفرد في المقر الرئيسي وفي الميدان باعتبارها تشكل عنصرا أساسيا من عناصر حماية أصول **البرنامج** (الفقرة ٦٤).	وافق **البرنامج** على ذلك	➢ تحددت السلطات والمسؤوليات بصورة جيدة بالنسبة لجميع الحسابات المصرفية.
٦- سياسات التأمين الذاتي		
إدراج معاملات التأمين الذاتي كاعتماد في جانب الخصوم من الميزانية، كما كان عليه الحال في الكشوف المالية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥. على أنه إذا ما كان **البرنامج** يرغب في الاحتفاظ بحساب خاص لعمليات التأمين الذاتي، فإننا نوصي بإنشاء حساب خاص على أن يعتمد **المجلس** التنفيذي رسميا المبادئ التي تحكم عملياته. (الفقرتان ٢٠ و٦٩).	ستطلب الموافقة الرسمية من **المجلس التنفيذي**، بناء على هذه التوصية. قررت **الأمانة** أن أفضل إجراء محاسبي لخطة التأمين الذاتي، هو أن تأخذ شكل حساب خاص في إطار الحساب العام.	➢ كانت المديرة التنفيذية قد أوصت في بيانها المرافق لحسابات الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، بأن يوافق **المجلس** رسميا على خطة التأمين الذاتي، وأن يقر فتح حساب خاص.

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
٧- العمليات الثنائية		
ضمان تعاون أوثق وتحديد أوضح للمسؤوليات بين الوحدات الإدارية المعنية (الموارد، العمليات، الشؤون المالية) (الفقرتان ٢١ و٧٠)..	الإنفاق الزائد الفعلي على العمليات الثنائية يصل إلى ٠,٢ مليون دولار. ولا يحظر النظام المالي الاتفاقات الثنائية التي يتسلم بمقتضاها **البرنامج** دفعة مقدمة قبل بدء العمليات، والباقي عند إرسال التقرير النهائي. والإنفاق الزائد عن الدفعة المقدمة يعطي عجزا مؤقتا في الرصيد، يسوى عندما تسدد الجهة المانحة مبلغا من المال بعد إرسال التقرير النهائي إليها. وهذا الترتيب يظهر عجزا طالما أن الجهة المانحة لم تسو هذا الرصيد.	➢.تم تعيين نقطة اتصال بشأن العمليات الثنائية في قسم الموارد والعلاقات الخارجية. وسيواصل هذا القسم عمله لتصفية هذه الأرصدة الثنائية. ➢.سيسمح تنفيذ نظام تعبئة الموارد لبرنامج تحسين الإدارة المالية بمعالجة المساهمات والإيرادات الخاصة بهذه العمليات الثنائية القليلة الباقية بنفس الطريقة التي تعامل بها الأنماط الأخرى من التعهدات.
٨- توريد السلع والبنود غير الغذائية		
تعديل قواعد التوريد المختلفة وتنسيقها وجمعها في وثيقة شاملة لتيسير وصول الموظفين إليها. ويقتضي الأمر على وجه الخصوص توضيح مسألة تخويل السلطات (الفقرات ٢٣ و٧٣ - ٧٨).	وافق **البرنامج** على ذلك	➢.يوشك دليل شراء البنود غير الغذائية على الصدور، شاملا التفويض بسلطات جديدة وموسعة. بالإضافة إلى زيادة التفويض بالسلطات في حالة شراء الأغذية.
في ضوء القيود العديدة التي تؤثر على قرارات المشتريات (الاعتبارات القانونية، وتوافر الأموال النقدية، والطائفة المتنوعة من الجهات المانحة، وتنوع المشروعات والأنماط الغذائية المحلية، وموسمية الأسواق)، فإن القدرة على تخطيط المشتريات الغذائية	وافق **البرنامج** على ذلك	➢.بدأ تنفيذ خطة سنوية لشراء البنود غير الغذائية في عام ١٩٩٨. وسيبدأ تنفيذ خطة مماثلة لشراء الأغذية في ١٩٩٩

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
محدودة. وهو مجال يمكن تحقيق المزيد من التقدم فيه مستقبلا (الفقرة ٧٢).		
لم يكشف استعراض عينة كبيرة من العقود عن أي مخالفات مهمة، ولكن هناك بعض الجوانب الشاذة التي يجب أن تصحح في المستقبل (الفقرات ٢٤ و٧٩ - ٨٤).		
• وقف إصدار شيكات لمستحقين تختلف هويتهم وعناوينهم عن هوية وعنوان البائع الذي وقع العقد.	وافق **البرنامج** على ذلك	➢.تم تعديل هذه الطريقة. وأصبح التسديد للمتعاقد المذكور عنوانه في وثيقة العقد.
• الخسائر التي يتكبدها **البرنامج** بسبب تقصير الموردين.	وافق **البرنامج** على ذلك	➢.أصبح الضمان النهائي يطلب الآن، بهدف تقليل مخاطر الخسارة نتيجة تقصير الموردين.
• التحايل على إجراءات المناقصات وتجاوز مستويات السلطة المخولة في عمليات التوريد.	وافق **البرنامج** على ذلك	➢.لاشك أن الدليل المنقح لشراء البنود غير الغذائية ينتظر أن يقلل من التحايل على إجراءات المناقصات، بما في ذلك الإفراط في التفويض بالسلطات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأوامر الإدارية ستصدر لإعطاء مبادئ توجيهية للتشغيل في الميدان. كما يجري التخطيط لعقد دورات تدريبية إقليمية.

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
• عقد الخدمات الهاتفية لم يطرح في مناقصة أو ممارسة. والموظف الذي وقعه نيابة عن البرنامج لم يكن يتمتع بالصلاحية للقيام بذلك.	وافق **البرنامج** على ذلك	➢.أبلغت وحدة الاتصالات بأن سلطة التوقيع على عقود من اختصاص قسم الخدمات الإدارية.
• عقد خدمات السفر أبرم دون التشاور مع لجنة العقود والمشتريات قبل التوقيع ولم يحترم شرط تقديم الخدمات في المقر خلال ساعات العمل العادية.	أدى تفسير قسم الخدمات الإدارية لدليل العقود إلى نتيجة مفادها أن موافقة لجنة العقود والمشتريات ليست مطلوبة، لأن التوقيع لا ينطوي على أي التزام مالي من جانب **البرنامج**. والاتفاقية موضع الحديث هي في الحقيقة امتياز لوكيل سفر بشروط مختلفة وغير محددة. وسمح بتقديم خدمات أثناء ساعات العمل خارج المبنى، كمحاولة لتحسين الخدمات بإعادة تجميع موارد الوكيل. ولكن ذلك لم يكن مرضيا **للبرنامج**، وبالتالي أعيدت خدمات الوكالة إلى داخل المقر في أوائل شهر أغسطس/ آب ١٩٩٨.	
٩- توريد خدمات النقل البحري		
بالمستطاع تحسين القيود الداخلية على العمليات، ولاسيما فيما يتصل بتقييم الأداء وكفاءة استعراض العقود بعد إبرامها.(الفقرات ٢٥، ٨٦ - ٨٨)		

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
إن مؤشر الأداء الذي تستخدمه إدارة النقل البحري هو الفارق بين سعر فوب وسيف ينبغي استكماله بمؤشرات السوق الأخرى.	بالإضافة إلى الفرق بين السعر فوب والسعر سيف فإن إدارة النقل البحري تستخدم مؤشرات السوق الأخرى مثل ما يسمي بتقارير السوق، التي تتضمن جميع العقود المبرمة مع أصحاب السفن الأخرى التي تنقل الفحم والحديد والحبوب. كما تتضمن هذه المؤشرات تقارير عن عقود السفن المبرمة بين أصحاب السفن والعاملين عليها. وهناك مصادر أخرى للمعلومات عن حركة السوق تتوافر في بورصة البلطيق (وهي تعمل بطريقة ما على شاكلة بورصة الأوراق المالية)، وتعطي مؤشرات مختلفة على أساس العقود الآجلة والعقود المبرمة في مختلف أنحاء العالم. توافق إدارة النقل البحري على أسلوب حساب معادل عقد إيجار السفينة، إذ أنه سيسمح بمقارنة التكاليف التي يتحملها **البرنامج** بأسعار السوق.	➢ أنشأت إدارة النقل البحري قاعدة بيانات لتجمع كل المعلومات من مختلف تقارير السوق والمطبوعات المختلفة التي تحصل عليها. وستصدر أول طبعة من قاعدة البيانات هذه، التي ستحتوي على مجموعة من العقود تماثل تلك التي استكملها **البرنامج**، وستعرض على لجنة السلع والنقل والتأمين في نهاية عام ١٩٩٨، لاستعراضها وتقييمها وإبداء توصياتها بشأنها. ➢ هذا ما تفعله إدارة النقل البحري بالفعل.
يبدو أن بالمستطاع تعزيز فوائد هذه الاستعراضات إذا ما زاد تركيزها على البحث عن أفضل ما قدم من عروض من الزاوية التنافسية وأحسن ما تحقق من نتائج.	تعترف إدارة النقل البحري بفائدة عرض أرقام تكاليف النقل النهائية على لجنة السلع والنقل والتأمين، بمجرد انتهاء الرحلة وتسوية حساب الشحن النهائي.	➢ سيتم ذلك في الاجتماع المقبل للجنة السلع والنقل والتأمين، الذي سيغطي أنشطة الربع الثالث من عام ١٩٩٨.

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
١٠- برنامج تحسين الإدارة المالية		
عرضت الملاحظات التالية على **برنامج الأغذية العالمي** لدراستها:		
الامتثال للسلطة القانونية		
تتعلق جوانب الضعف في الامتثال للسلطة القانونية بما يلي: (الفقرات ٢٧ و٩٢ - ٩٤):		
• موافقة **المجلس التنفيذي** على البرنامج رسميا	إذا كان صحيحا أن الموافقة الرسمية **للمجلس التنفيذي** لم تكن مطلوبة عند قيام برنامج تحسين الإدارة المالية، فصحيح أيضا أن **المجلس** ظل على إطلاع كامل بمضمون البرنامج، وحالة تمويله، وحالة التنفيذ منذ أن بدأ البرنامج عمله. ويرجع ذلك إلى المذكرة التفصيلية التي عرضت على **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في دورتها الأربعين، وما حدث بعد ذلك من توزيع تقارير سير العمل في هذا البرنامج على دورات **المجلس التنفيذي** منذ عام ١٩٩٦.	➢ لا يحتاج الأمر إلى أي إجراء إضافي، وإن كان **المجلس التنفيذي** سيظل يحاط علما بسير العمل في برنامج تحسين الإدارة المالية.
• قرار إدراج عملياته في حساب خاص في إطار الحساب العام؛	أتفق في الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥ على تعريف برنامج تحسين الإدارة المالية كعملية خاصة. ويتفق ذلك مع تعريف العمليات الخاصة الذي استخدم قبل ظهور السياسات الجديدة للموارد والتمويل طويل	➢ تطبيقا للمادة الخامسة - ١ من النظام المالي الجديد، صدرت في ١٩٩٨/٧/٧ مذكرة بقرار للمديرة التنفيذية بفتح حساب خاص لبرنامج تحسين الإدارة المالية.

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
	الأجل. ولكن مع بدء تطبيق هذه السياسات، تغير تعريف العمليات الخاصة، بحيث لم يعد ممكنا اعتبار هذا البرنامج عملية خاصة. ولهذا السبب، أعيد تعريفه وأصبح يعتبر حسابا خاصا داخل الحساب العام. ورغم ذلك، لم يتخذ أي إجراء لفتح هذا الحساب رسميا قبل عام ١٩٩٨.	
• تحميل تكاليف دعم البرامج والإدارة على ميزانية برنامج تحسين الإدارة المالية؛	ينبغي التذكير هنا بأن برنامج تحسين الإدارة المالية قد وضع ليحقق هدفين رئيسيين هما " قدرة **البرنامج** على الإدارة المالية" على مستويين هما: (١) إدخال تحسينات طويلة الأجل وأكثر استدامة لتنفيذ إجراءات جديدة ودعم نظم المعلومات، (٢) إدخال تحسينات فورية بزيادة عدد الموظفين في وحدات معينة من قسم المالية ونظم المعلومات. وإذا كان هذان المنهجان سليمان ويتفقان تماما مع الهدف من برنامج تحسين الإدارة المالية، فإن الموارد التي خصصت لهذا الأخير اتخذت طابع دعم البرامج والإدارة. ومن هنا كان الخلط عند التمييز بين ميزانية دعم البرامج والإدارة وميزانية برنامج تحسين الإدارة المالية.	➢ مع إعادة تصنيف برنامج تحسين الإدارة المالية على أنه حساب خاص، سيكون هناك فصل دقيق في المصروفات التي تحمل على دعم البرامج والإدارة وتلك التي تحمل على برنامج تحسين الإدارة المالية، مع المتابعة الدقيقة لهذه المصروفات.
• المعالجة غير المتسقة للمساهمات المقدمة إلى	من بين المساهمات الثمانية التي تلقاها البرنامج	

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
برنامج تحسين الإدارة المالية فيما يتصل بتقييد تكاليف الدعم غير المباشر.	حتى الآن، طبقت تكاليف الدعم غير المباشر على حالتين فقط. ولكن كانت هناك مبررات كافية لذلك: • كان تبرع الولايات المتحدة لبرنامج تحسين الإدارة المالية في عام ١٩٩٥ جزء من تبرعها لعملية منطقة رواندا. وحيث أن الولايات المتحدة سمحت باستخدام جزء من هذا المبلغ في تحسين الأنظمة، فقد اختار **برنامج الأغذية العالمي** توجيه هذا الجزء إلى برنامج تحسين الإدارة المالية. ولكن حيث أن هذا التبرع كان لعمليات طوارئ خاصة، فقد خضع لنسبة التسعة في المائة التي كانت مطبقة في ذلك الحين كتكاليف دعم غير مباشر. • كان التبرع بمبلغ ثلاثة ملايين دولار في أواخر عام ١٩٩٥ من جهة مانحة أخرى، هو تحويل للرصيد من حساب عمليات ثنائية. وجميع التبرعات الثنائية تخضع للرسوم المقررة وقت تسلمها. ولم تكن هناك طريقة لقيد هذه الأرصدة في حساب الأرصدة التي لم تصرف. • وبغض النظر عن الاستثنائين المذكورين	

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
	أعلاه، فقد تلقى برنامج تحسين الإدارة المالية مبلغ ٨,٨ مليون دولار من الجهات المانحة، قيدت كلها لحسابه دون أية رسوم دعم غير مباشر. وفي رأينا أن هذا الاستثناء له ما يبرره تماما للسببين التاليين: • رغم أن برنامج تحسين الإدارة المالية قد عومل في البداية باعتباره عملية خاصة حتى يتسنى إدراجه ضمن فئات البرامج الموجودة، فإن هذا **البرنامج** ليس "عملية" بالمعنى المعتاد، وبالتالي فإنه لا يحتاج لأي دعم إضافي، • إن تأثير هذا البرنامج يكاد يكون هو نفس تأثير العديد من الأنشطة الأخرى التي تغطى بتكاليف الدعم غير المباشر، والواقع أنه ينبغي على **برنامج الأغذية العالمي** في المستقبل أن يخصص بندا في ميزانيته المتكررة لتمويل التحسينات التدريجية الجارية، والمحافظة على نظم المعلومات بحيث يستغني عن الحاجة إلى التدخل من حين إلى آخر بإجراءات مثل برنامج تحسين الإدارة المالية.	

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
تمويل برنامج تحسين الإدارة المالية		
يواجه برنامج تحسين الإدارة المالية نقصا في الأموال وليس لدى **البرنامج** خطط طوارئ تتصل بتوفير الموارد أو مواءمة تنفيذ برنامج التحسين مع الموارد المتاحة (الفقرتان ٢٨ و٩٥)	يواجه برنامج تحسين الإدارة المالية في الوقت الحاضر عجزا في تمويله يصل إلى ١٧,٥ مليون دولار تقريبا. وبالتالي فإن العشرة ملايين دولار المحولة من الحساب العام التي أجازها **المجلس التنفيذي** في أواخر عام ١٩٩٧، تعني أن الأمر مازال بحاجة إلى ٧,٥ مليون دولار لاستكمال هذا البرنامج.	➢ كانت المديرة التنفيذية قد أوصت **المجلس** في بيانها المرفق بحسابات الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، بأن يوافق رسميا على أن تستخدم التبرعات الجديدة المباشرة لبرنامج تحسين الإدارة المالية في تنفيذ هذا البرنامج، وأن يؤجل تسديد مبلغ العشرة ملايين دولار إلى أن يتم تمويل هذا البرنامج تمويلا كاملا. ➢ تجري متابعة جميع خطط إنفاق برنامج تحسين الإدارة المالية عن كثب (عن طريق لجنة إشراف) في محاولة لإبقاء التكاليف في حدود الميزانية المقررة.
إنجازات برنامج تحسين الإدارة المالية		
تحققت إنجازات رئيسية من خلال تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية. غير أن النظم الأساسية لبرنامج تحسين الإدارة المالية لم تدخل حيز التشغيل ما تزال تتطلب جهودا إضافية، واختبارات، وتدريبا للموظفين. وفي ضوء هذا السياق فإن الموعد النهائي المضروب في نهاية عام ١٩٩٩ يبدو غير واقعي (الفقرتان ٢٩ و٩٦).	تشكل الأنظمة الجديدة للمعلومات الاستراتيجية جوهر برنامج تحسين الإدارة المالية. وهناك ثمانية أنظمة في مجموعها، وإن كانت تشكل وحدة متكاملة. ويجري العمل الآن في كل هذه الأنظمة كما يتضح من العمود التالي	➢ يجري العمل الآن في المراحل الأخيرة من تنفيذ نظام تعبئة الموارد في المقر، وسيبدأ استخدامه العام في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨. ومن المقرر أن يمتد استعماله إلى عدد محدود من مكاتب **البرنامج** القطرية في الربع الرابع من عام ١٩٩٨. ➢ بالنسبة لنظام متابعة السلع، فقد اكتملت الآن عملية تطوير النظام الأصلي، ويجري تجربته ميدانيا في شرق إفريقيا في شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب ١٩٩٨. ومن المتوقع أن يتم التوسع في تطبيقه بصورة كاملة في أوائل الربع

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
		الرابع من عام ١٩٩٨. ➢ نظم الإدارة المالية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المشتريات، يتم الحصول عليها بالتعاقد مع نظام شريك متكامل. وقد انتهت عملية إعداد هذا العقد الذي ينتظر أن يستمر لمدة ٢٠ شهرا تقريبا، وأصبح من المتوقع تنفيذه في بداية شهر سبتمبر/ أيلول. ➢ بالنسبة لنظم البرمجة، وإدارة الإمداد، وتخطيط المشروعات وإدارتها، أصبحت الآن تعامل كمبادرة موحدة. تجري الآن عملية إعادة تنظيم، وينتظر تحديد احتياجات مستخدمي النظام تحديدا قاطعا في الربع الأول من عام ١٩٩٩. وعلى أساس هذا الموعد، لنا أن نتوقع إدخال النظام الجديد إلى الاستخدام العام في الربع الأول من عام ٢٠٠٠.
١١- مشكلة عام ٢٠٠٠		
تشكل مواءمة النظم الحاسوبية للانتقال إلى القرن الحادي والعشرين مشكلة كبيرة بالنسبة للإدارة، لا مجرد مشكلة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات. وفي هذا الإطار، لابد أن تضطلع الإدارة العليا بالمسؤولية الكاملة عن حل هذه المشكلة (الفقرتان ٣٠ و٩٧). ومن الضروري أيضا إرساء ترتيبات فعالة لرفع	هناك قدر وفير من المعلومات عن مشكلة عام ٢٠٠٠، والمساعدات متوافرة أمام المنظمات سواء مجانا أو بأجر زهيد. ورغم التفاوت الشديد في طريقة عرض الاستراتيجيات الموصى بها، يبدو أن هناك اتفاقا في الآراء بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لمعالجة مشكلة عام ٢٠٠٠.	➢ قرر **البرنامج** تنفذ توصية مكتب رئيس ديوان المحاسبة في المملكة المتحدة، وفيما يلي التواريخ المقترحة لإنجاز كل مرحلة من مراحل المشروع. وتشمل هذه القائمة جميع الأجهزة والبرامج المستخدمة في المقر (الجديدة والمطورة). •تحديد المسؤوليات بدقة بالنسبة لمشكلة عام ٢٠٠٠:

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
التقارير العليا بتحذير مبكر عن أي صعوبات. وفي ضوء ضخامة المشكلة واتساعها، لم يعد هناك وقت طويل لحلها (الفقرتان ٣٠ و٩٧).	إذا كان صحيحا أن الجدول الزمني لتنفيذ هذا النظام سيمتد إلى أوائل عام ٢٠٠٠، فإنه من الصحيح أيضا أن الكثير من عناصر هذا النظام ستكون قد طبقت بالفعل في نهاية عام ١٩٩٩. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك إجراءات تتخذ لضمان عدم حدوث أية مشكلات بالنسبة للأجهزة الموجودة في **البرنامج** عند معالجة مشكلة عام ٢٠٠٠.	منتصف أغسطس/ آب ١٩٩٨. •جرد الأنظمة الموجودة: منتصف أغسطس/آب ١٩٩٨. •مراجعة جميع الأجهزة لعلاج المشكلة: منتصف سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨. •إعداد قائمة بالأجهزة التي تحتاج إلى تعديل، مرتبة بحسب أولويتها: نهاية سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨. •تقدير تكاليف التعديلات: منتصف أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨. •وضع برنامج عمل بحسب الأولويات مع تقدير التكاليف والوقت اللازم: بداية نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨. •تنفيذ برنامج العمل هذا، مع الالتزام بالميزانية والجدول الزمني: مايو/ أيار ١٩٩٩. •تجربة جميع الأجهزة المعدلة: يوليو/ تموز ١٩٩٩. ➢ أجري بحث باستخدام شبكة الإنترنت على بائعي المنتجات التي عولجت فيها مشكلة عام ٢٠٠٠، مع إدراج بائعي الأجهزة الموجودة لدى البرنامج بالفعل. ➢ أما المشكلة الأكبر فهي إصلاح الأجهزة الموجودة في الميدان، فإدارة نظم المعلومات ليست لها سيطرة مباشرة على شراء الأجهزة والبرامج على مستوى المكاتب

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
		القطرية. وسوف يبعث **البرنامج** بتقارير إلى جميع المكاتب القطرية يشرح فيها مشكلة عام ٢٠٠٠. وسيشمل هذا التقرير معايير البرامج في المقر التي ينبغي على كل مكتب من المكاتب القطرية مراعاتها بأكبر قدر ممكن من الدقة، بحسب نظم دعم المنتجات النهائية المتوافرة في بلاد هذه المكاتب. كما سيشمل التقرير عناوين البائعين على شبكة الإنترنت، وصفحات خاصة بمشكلة عام ٢٠٠٠، وأية إجراءات تستخدم في المقر لتجربة الأجهزة ضمانا لخلوها من مشكلة عام ٢٠٠٠. وسينشأ مكتب للمساعدة في حل مشكلة عام ٢٠٠٠، لمعاونة المكاتب القطرية في سعيها لحل هذه المشكلة.
١٢ - الإجراءات المتخذة استجابة للتقارير السابقة		
رفع مستوى المعلومات المالية، والمحاسبة، والانضباط الإجرائي		
إدخال تحسينات فورية، تتفق مع الاستراتيجية طويلة المدى لبرنامج تحسين الإدارة المالية، بغية رفع مستوى نظم المحاسبة والمعلومات المالية والانضباط الإجرائي (الفقرتان ٣١ و٩٨).	تعالج الأخطاء الآن عند المنبع في نظام معلومات الإدارة قبل نقل المعاملات الشهرية إلى دفتر الأستاذ	➢ اتخذت خطوات لتقليل عدد القيود الخاطئة من نظام معلومات الإدارة إلى دفتر الأستاذ، بفضل التعاون الوثيق بين وحدة الحسابات وإدارة نظم المعلومات. وسيجري دفتر الأستاذ عمليات مراجعة، وفي حالة اكتشاف أي أخطاء تعاد هذه الأخطاء إلى نظام معلومات الإدارة لتصحيحها

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
		وتحويلها مرة أخرى إلى دفتر الأستاذ. ➢ ستستمر عملية المحافظة على نظام معلومات الإدارة والنهوض به، إلى أن تحل محله نظم أخرى، استجابة للاحتياجات التشغيلية المتغيرة، وتعزيزا للضوابط الداخلية.
بمجرد الانتهاء من الجهود الرئيسية التي تبذل الآن لاستحداث إجراءات محاسبة خطية تفصل تشغيل كل حساب، وتستخدم في التحقق من صحة المعاملات في دفتر الأستاذ، سيشكل ذلك تحسنا بارزا في ميدان الرقابة على المعاملات المحاسبية (الفقرة ١٠٠)	سيصدر مخطط جديد للحسابات هذا الصيف، في الوقت الذي تتخذ فيه الإجراءات الآن لتحديثه. ستستخدم قاعدة بيانات مخطط الحسابات في مراجعة صحة جميع الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ. كما ستستخدم هذه القاعدة في مراجعة الفروقات بين معلومات حساب نظام الإدارة ومخطط الحسابات. ولاشك أن هذه التغييرات ستقلل من عدد الرموز الحسابية التي يقوم موظفو المالية بتحليلها، من ٥٠٠ رمز حسابي إلى ٥٠ رمزا متغيرا.	➢ بالنسبة لمخطط الحسابات، هناك قاعدة بيانات شاملة للمعلومات الحسابية تم وضعها ومراجعتها، ستسمح بما يلي: • استنباط مسائل جديدة بطريقة سريعة وبسيطة؛ • مراجعة منتظمة لجميع الحسابات المستخدمة في الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧؛ • إلغاء الرموز غير الضرورية أو المكررة، وتبسيط العمليات المعقدة؛ • إعداد كشوف الحسابات مع بيان تفصيلي للعملية التي يقوم بها كل حساب؛ • تحديد الوحدة المسؤولة عن كل حساب؛ ➢ بالنسبة لدفتر الأستاذ: ألغيت بعض الحسابات التي لم تشهد أية حركة في الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧.
مازالت هناك حاجة إلى تعليمات مالية ومحاسبية لتحديد طريقة التعامل مع العمليات الثنائية، ومعاملات	ليس هناك تفكير في إصدار تعليمات بشأن العمليات الثنائية، حيث أن أهميتها تتضاءل	

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
النقل البري والتخزين والمناولة، وعمليات التأمين الذاتي، وآلية الاعتمادات التي أدخلت عام ١٩٩٥ لتوفير تقديرات عن المصروفات المقبلة المتصلة بالنقل الداخلي والتخزين والمناولة/ النقل البري والتخزين والمناولة (الفقرة ١٠٠).	بسرعة. مازال نظام معلومات الإدارة غير قادر على تنفيذ النموذج الجديد لتكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، وستصدر التعليمات عندما تتم عملية التنفيذ بالفعل. ومن بين ما ستتعرض له هذه التعليمات، آلية الاعتمادات.	
إن الإجراءات ونظم الدعم اللازمة لتنفيذ سياسة الجرد الجديدة التي أعلنت في مارس/ آذار ١٩٩٥ لم تدخل مرحلة التشغيل بعد (الفقرة ١٠٠).	بدأ تنفيذ نظام الجرد الجديد في **البرنامج** منذ أوائل عام ١٩٩٧. وحتى الآن، أصبح لدى فرع الخدمات الإدارية سجلات مجمعة لـ ٧٥ مكتبا قطريا. ولكن البيانات الخاصة بمشتريات عام ١٩٩٧ لم تسجل في بعض قوائم الجرد هذه. ولا يرجع ذلك إلى قصور في النظام وإنما إلى تأخير في تطبيق نظام قوائم الجرد أو في بعض العمليات الفنية.	➢ المزيد من الاتصالات الوثيقة بالمكاتب القطرية لمساعدتها في تطبيق قوائم الجرد، طبقا للسلطات المخولة للمكاتب القطرية في توفير التدريب على المستوى القطري.
توثيق الإجراءات المالية وتوفير المبادئ التوجيهية التشغيلية للموظفين، مازالا يشكلان مشكلة كبيرة أمام الإدارة في نهاية عام ١٩٩٧، وبالأخص مسك حسابات السلف المستديمة، ومتابعة التعهدات قيد التحصيل، وتنفيذ المبادئ المالية مثل: تكاليف الدعم المباشر وغير المباشر في إطار "سياسات الموارد	جميع المسائل الخاصة بتحديث التعهدات قيد التحصيل والمحافظة عليها، تحال إلى جماعة العمل المشكلة حديثا بشأن التعهدات المستحقة المذكورة في هذه التوصيات الخاصة بالمساهمات قيد التحصيل.	

توصيات المراجع الخارجي (كما جاءت في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧)	استجابة برنامج الأغذية العالمي	ما اتخذ من إجراءات أو ما سيتخذ لاحقا
والتمويل طويل الأجل" (الفقرة ١٠١).		
فيما يتعلق "بمبادرة التغييرات التنظيمية"، أوضحت الزيارات إلى المكاتب الإقليمية أن هناك حاجة ملحة إلى تحديد دور ومسؤوليات تلك المكاتب في مجالات شؤون الموظفين وإدارة الميزانية والمالية (الفقرة ١٠١).	يوافق **البرنامج** على أن الأمر بحاجة إلى مزيد من الجهد لتحديد الأدوار والمسؤوليات، وعلى الأخص أثناء فترة التغييرات التنظيمية الناشئة وتطبيق نظام اللامركزية. وهناك أهمية خاصة لضمان تركيب الأدوات اللازمة (أي الاتصالات) لتيسير هذه العملية، وتمكين المكاتب الإقليمية/ القطرية من ممارسة إدارتها وسلطتها الكاملة على الموارد التي توضع تحت تصرفها.	➢ هناك تفكير الآن في السماح للمكاتب الإقليمية بأن تلعب دورا أكبر – في حدود الميزانيات المقررة في تحديد كيفية توزيع أو برمجة الموارد إلى البلدان الواقعة في نطاق أقاليمها. وستستمر عملية تحديث الأدلة أو عملية الميزانية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للمديرين، وسوف تتاح في النهاية بأشكال إلكترونية.. وتم تبسيط عملية التصديق بطريقة تتيح للمديرين مجالا أوسع من سلطة الإنفاق في الميزانيات المقررة. ➢ أصدر قسم الموارد البشرية بيانا حدد فيه أدوار جميع موظفي شؤون العاملين المعارين إلى المكاتب الإقليمية وإلى العمليات الكبيرة لأغراض معينة. وتم تدريب موظفي شؤون العاملين في بداية تعيينهم، ثم حضروا إلى المقر بعد ستة أشهر للتدريب المتخصص، الذي اشتمل على تصنيف الوظائف وتوضيح أدوارهم، ومستوى التفويض المعطى لهم.

الكشف الأول
كشف الإيرادات والمصروفات والتغييرات في الاحتياجات وأرصدة الحسابات
للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧
(بملايين الدولارات)

	رقم الجدول	التنمية والتعمير والاستعداد للطوارئ	عمليات الطوارئ	عمليات الإغاثة الممتدة	العمليات الخاصة	الحساب العام	حسابات الأمانة	مجموع حساب البرنامج	الفترة المالية السابقة ١٩٩٤-١٩٩٥
الإيرادات	٣								
المساهمات في السلع	٤	٥١٦,٠	٥٩٣,٤	٣٢٩,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١ ٤٣٨,٩	١ ٣٩٠,٤
المساهمات الأخرى	٤	١٩٧,٨	٥٤٠,٢	٢٥٢,٤	٤٨,٣	١٧,٢	٢٦,٥	١ ٠٨٢,٤	١ ٣٩٤,٨
المساهمات النقدية الحكومية للتكاليف المحلية		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٥	٠,٠	٣,٥	٣,٥
الفوائد		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٥,٦	٨,٢	٧٣,٨	٥٤,٣
تغييرات أسعار الصرف		(١,٤)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	(٥,٨)	٠,٠	(٧,٢)	١,٠
إيرادات متنوعة		٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٩,٣	٠,٠	٩,٤	١٠,٣
تحويلات من تكاليف الدعم غير المباشر إلى الحساب العام	٦	(٧٠,٤)	(٥٤,٣)	(٣٧,٢)	(٥,٩)	١٧٨,٠	(١٠,٢)	٠,٠	٠,٠
مجموع الإيرادات بما في ذلك المصروفات المحولة		**٦٤٢,٠**	**١ ٠٧٩,٤**	**٥٤٤,٧**	**٤٢,٤**	**٢٦٧,٨**	**٢٤,٥**	**٢ ٦٠٠,٨**	**٢ ٨٥٤,٣**
المصروفات	٣								
المصروفات التشغيلية على السلع		٥٠٣,٣	٥٧٦,٣	٢٩٤,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١ ٣٧٤,٢	١ ٣٨٨,٤
المصروفات التشغيلية الأخرى:									
النقل البحري		٦٥,٣	٩٠,٩	٥٧,٦	٠,٠	٠,٠	٧,٠	٢٢٠,٨	٢٦٦,٤
النقل الجوي والبري والتخزين والمناولة		٣١,١	١٥٣,٣	١٠٤,٠	٠,٠	٠,٠	(٤,٣)	٢٨٤,١	٥٣٩,٠
أخرى		٨,٦	٢٥,٤	٢,١	٣٨,٦	١٤,٢	٣٩,٦	١٢٨,٥	٣٠٣,٠
تكاليف الدعم المباشر		٩,٦	١٠٦,٤	٢٥,٢	٠,٠	٠,١	٠,٠	١٤١,٣	غير معروف
تكاليف الدعم غير المباشر	٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٢٨,٩	٠,٠	٢٢٨,٩	١٩٦,٢
مجموع المصروفات		**٦١٧,٩**	**٩٥٢,٣**	**٤٨٣,٥**	**٣٨,٦**	**٢٤٣,٢**	**٤٢,٣**	**٢ ٣٧٧,٨**	**٢ ٦٩٣,٠**
فائض أو نقص الإيرادات بالنسبة للمصروفات		**٢٤,١**	**١٢٧,١**	**٦١,٢**	**٣,٨**	**٢٤,٦**	**(١٧,٨)**	**٢٢٣,٠**	**١٦١,٣**
وفورات ناجمة عن إلغاء التزامات لفترات سابقة		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٠	١,٠	٤,٧
تحويل مخصصات من نشاط آخر		٦,٦	(٠,٩)	٠,٤	٠,٠	(٦,١)	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تحويل من الاحتياطيات وإليها	١٥	(٤٧,٧)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٧,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة في بداية الفترة	٨،١،٧	٦٦,٣	٢٨,٨	٥٨,٦	٥,١	٢٦,٨	١٠٨,٦	٢٩٤,٢	١٢٨,٢
أرصدة الاحتياطيات وحسابات الأمانة لنهاية الفترة	**٧**	**٤٩,٣**	**١٥٥,٠**	**١٢٠,٢**	**٨,٩**	**٩٤,٠**	**٩٠,٨**	**٥١٨,٢**	**٢٩٤,٢**

تعتبر الجداول المؤيدة جزءا لا يتجزأ من الكشوف المالية.

الكشف الثاني

كشف الأصول والخصوم لأرصدة الاحيتاطيات والحسابات حتى ١٩٩٧/١٢/٣١

(بملايين الدولارات)

	رقم الجدول	التنمية والتعمير والاستعداد للكوارث	عمليات الطوارئ	عمليات الإغاثة الممتدة	العمليات الخاصة	الحساب العام	حسابات الأمانة	مجموع حساب البرنامج	الفترة المالية السابقة ١٩٩٤-١٩٩٥
الأصول	**١٦**								
النقد والودائع بأجل	٩	١٠١,٥	٢٨٨,٦	١٧٤,٥	١٣,٠	٩٤,٦	١٠٩,٤	٧٨١,٦	٦١٦,٩
المساهمات المتحصلة	٤	١٣٦,٩	٣٥١,٠	١٦٨,٢	٨,١	١,٥	٠,٠	٦٦٥,٧	١ ١٤٥,٥
حسابات أخرى متحصلة	١٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٤,٨	٠,٠	٤٤,٨	٢٧,٥
مجموع الأصول		**٢٣٨,٤**	**٦٣٩,٦**	**٣٤٢,٧**	**٢١,١**	**١٤٠,٩**	**١٠٩,٤**	**١ ٤٩٢,١**	**١ ٧٨٩,٩**
الخصوم									
المساهمات غير المتحصلة	٤	١٣٦,٩	٣٥١,٠	١٦٨,٢	٨,١	١,٥	٠,٠	٦٦٥,٧	١ ١٤٥,٥
الالتزامات القائمة	١١	٣٨,١	٨٠,٤	٢٣,٥	٤,١	١٨,٨	١٢,٣	١٧٧,٢	١٧٤,٩
حسابات مستحقة	١٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٦,٦	٠,٠	٢٦,٦	٢٤,٨
مدخرات	١٣	١٤,١	٥٠,٧	٣٠,٨	٠,٠	٠,٠	٦,٣	١٠١,٩	١٤٨,٠
قروض الصندوق المركزي المتجدد لمواجهة الطوارئ	١٤	٠,٠	٢,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٥	٢,٥
مجموع الخصوم		**١٨٩,١**	**٤٨٤,٦**	**٢٢٢,٥**	**١٢,٢**	**٤٦,٩**	**١٨,٦**	**٩٧٣,٩**	**١ ٤٩٥,٧**
أرصدة الاحتياطيات والحسابات									
احتياطي التشغيل	١٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٧.٠	٠,٠	٥٧,٠	٩,٣
أرصدة الحسابات		٤٩,٣	١٥٥,٠	١٢٠,٢	٨,٩	٣٧,٠	٩٠,٨	٤٦١,٢	٢٨٤,٩
مجموع أرصدة الاحتياطيات والحسابات	**٧**	**٤٩,٣**	**١٥٥,٠**	**١٢٠,٢**	**٨,٩**	**٩٤,٠**	**٩٠,٨**	**٥١٨,٢**	**٢٩٤,٢**
مجموع الخصوم وأرصدة الاحتياطيات والحسابات		**٢٣٨,٤**	**٦٣٩,٦**	**٣٤٢,٧**	**٢١,١**	**١٤٠,٩**	**١٠٩,٤**	**١ ٤٩٢,١**	**١ ٧٨٩,٩**

تعتبر الجداول المؤيدة جزءا لا يتجزأ من الكشوف المالية.

الجدول ٤
موجز بوضع المساهمات حتى ١٩٩٧/١٢/٣١، وعن الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧
(بملايين الدولارات)

	الرصيد المتبقي من المساهمات في ١٩٩٦/١/١			التعهدات الجديدة والتعديل في تعهدات سابقة			الأموال			الرصيد المتبقي في ١٩٩٧/١٢/٣١		
	سلع	نقد	المجموع	سلع	نقد	المجموع	سلع	نقد	المجموع	سلع	نقد	المجموع
التنمية												
مساهمات متعددة الأطراف	٨٦,٣	٨,٧	٩٥,٠	٣٠٠,٥	١٥٥,٣	٤٥٥,٨	٣٣٤,٤	١٤٧,٤	٤٨٢,٣	٥٢,٤	١٦,١	٦٨,٥
مساهمات موجهة متعددة الأطراف	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١١٩,٩	٥٧,٨	١٧٧,٧	١٠٢,٦	٣٢,٠	١٣٤,٦	١٧,٣	٢٥,٨	٤٣,١
مساهمات سابقة لعام ١٩٩٦	١٩٥,١	٧٤,٦	٢٦٩,٧	(١٠١,٤)	(٤٦,١)	(١٤٧,٥)	٧٩,٠	١٧,٩	٩٦,٩	١٤,٧	١٠,٦	٢٥,٣
مجموع المساهمات للتنمية	**٢٨١,٤**	**٨٣,٣**	**٣٦٤,٧**	**٣١٩,٠**	**١٦٧,٠**	**٤٨٦,٠**	**٥١٦,٠**	**١٩٧,٨**	**٧١٣,٨**	**٨٤,٤**	**٥٢,٥**	**١٣٦,٩**
عمليات الطوارئ												
مساهمات متعددة الأطراف	٦٨,٣	٥٦,٨	١٢٥,١	(٤٣,٦)	٢,٥	(٤١,١)	٢٤,٤	٥٢,٩	٧٧,٣	٠,٣	٦,٤	٦,٧
مساهمات موجهة متعددة الأطراف	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٠٥,٢	٥٤٣,١	١ ١٤٨,٣	٥٠٨,٦	٣٢٨,٦	٨٣٧,٢	٩٦,٦	٢١٤,٥	٣١١,١
مساهمات سابقة لعام ١٩٩٦	١٢٣,٥	٢٥٩,٤	٣٨٢,٩	(٥٧,٩)	(٧٢,٧)	(١٣٠,٦)	٦٠,٤	١٥٨,٧	٢١٩,١	٥,٢	٢٨,٠	٣٣,٢
مجموع المساهمات لعمليات الطوارئ	**١٩١,٨**	**٣١٦,٢**	**٥٠٨,٠**	**٥٠٣,٧**	**٤٧٢,٩**	**٩٧٦,٦**	**٥٩٣,٤**	**٥٤٠,٢**	**١ ١٣٣,٦**	**١٠٢,١**	**٢٤٨,٩**	**٣٥١,٠**
عمليات اللاجئين والنازحين الممتدة												
مساهمات متعددة الأطراف	٣٦,٨	٤٣,٩	٨٠,٧	١٠٤,٢	٩٥,٧	١٩٩,٩	١٣٢,٢	٩١,١	٢٢٣,٣	٨,٨	٤٨,٥	٥٧,٣
مساهمات موجهة متعددة الأطراف	**٠,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**	**٢٠٣,٥**	**٢٠٩,٥**	**٤١٣,٠**	**١٥٤,٣**	**١٥٨,٤**	**٣١٢,٧**	**٤٩,٢**	**٥١,١**	**١٠٠,٣**
مساهمات سابقة لعام ١٩٩٦	٧٨,٩	٨٠,٢	١٥٩,١	(٣٣,١)	(٦٩,٥)	(١٠٢,٦)	٤٣,٠	٢,٩	٤٥,٩	٢,٨	٧,٨	١٠,٦
مجموع المساهمات للعمليات الممتدة	**١١٥,٧**	**١٢٤,١**	**٢٣٩,٨**	**٢٧٤,٦**	**٢٣٥,٧**	**٥١٠,٣**	**٣٢٩,٥**	**٢٥٢,٤**	**٥٨١,٩**	**٦٠,٨**	**١٠٧,٤**	**١٦٨,٢**
العمليات الخاصة												
مساهمات متعددة الأطراف	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٠	٠,٤	٠,٤
مساهمات موجهة متعددة الأطراف	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٣,٧	٥٣,٧	٠,٠	٤٦,٠	٤٦,٠	٠,٠	٧,٧	٧,٧
مساهمات سابقة لعام ١٩٩٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموع المساهمات للعمليات الخاصة	**٠,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**	**٥٦,٤**	**٥٦,٤**	**٠,٠**	**٤٨,٣**	**٤٨,٣**	**٠,٠**	**٨,١**	**٨,١**
الحساب العام												
الحسابات الخاصة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٤	٤,٤	٠,٠	٤,٤	٤,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحساب العام	٠,٠	٣٣,٠	٣٣,٠	٠,٠	(١٨,٧)	(١٨,٧)	٠,٠	١٢,٨	١٢,٨	٠,٠	١,٥	١,٥
مجموع المساهمات للحساب العام	**٠,٠**	**٣٣,٠**	**٣٣,٠**	**٠,٠**	**(١٤,٣)**	**(١٤,٣)**	**٠,٠**	**١٧,٢**	**١٧,٢**	**٠,٠**	**١,٥**	**١,٥**
حسابات الأمانة												
برنامج المهنيين المبتدئين	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧,٤	٧,٤	٠,٠	٧,٤	٧,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠
العمليات الثنائية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٨,١	١٨,١	٠,٠	١٨,١	١٨,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مرفق تحسين النوعية وغيره من حسابات الأمانة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٠	٣,٠	٠,٠	٣,٠	٣,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
التخفيف من وطأة الكوارث	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	(٢,٠)	(٢,٠)	٠,٠	(٢,٠)	(٢,٠)	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مجموع مساهمات حسابات الأمانة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	**٢٦,٥**	**٢٦,٥**	٠,٠	**٢٦,٥**	**٢٦,٥**	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المجموع العام	**٥٨٨,٩**	**٥٥٦,٦**	**١ ١٤٥,٥**	**١ ٠٩٧,٣**	**٩٤٤,٢**	**٢ ٠٤١,٥**	**١ ٤٣٨,٩**	**١ ٠٨٢,٤**	**٢ ٥٢١,٣**	**٢٤٧,٣**	**٤١٨,٤**	**٦٦٥,٧**

الجدول ٧
أرصدة الاحيتاطيات والحسابات حتى ١٩٩٧/١٢/٣١
(بملايين الدولارات)

	أرصدة الاحتياطيات والحسابات حتى ١٩٩٦/١/١	الفائض أو النقص للإيرادات على المصروفات	الوفورات الناجمة عن إلغاء التزاما للفترة السابقة	تحويلات بين الاعتمادات	تحويلات من الاحتياطيات وإليها	أرصدة الاحتياطيات وحساب الأمانة في ١٩٩٧/١٢/٣١
فئة البرامج						
التنمية والتعمير والاستعداد للكوارث	٦٦,٣	٢٤,١	٠,٠	٦,٦	(٤٧,٧)	٤٩,٣
عمليات الطوارئ:						
الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ	١٥,٩	١١٩,٢	٠,٠	(١,٥)	٠,٠	١٣٣,٦
حساب الاستجابة العاجلة	١٢,٩	٧,٩	٠,٠	٠,٦	٠,٠	٢١,٤
عمليات الإغاثة الممتدة	٥٨,٦	٦١,٢	٠,٠	٠,٤	٠,٠	١٢٠,٢
العمليات الخاصة	٥,١	٣,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨,٩
الحساب العام:						
احتياطي التشغيل	٩,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٧,٧	٥٧,٠
أخرى	١٧,٥	٢٤,٦	١,٠	(٦,١)	٠,٠	٣٧,٠
أرصدة حسابات **الأمانة**	١٠٨,٦	(١٧,٨)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٠,٨
مجموع الاحتياطيات والحسابات	**٢٩٤,٢**	**٢٢٣,٠**	**١,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**	**٥١٨,٢**
منفذ التمويل						
متعدد الأطراف:						
احتياطي التشغيل	٩,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٧,٧	٥٧,٠
الحساب العام	١٧,٥	٢٤,٦	١,٠	(٦,١)	٠,٠	٣٧,٠
الحسابات متعددة الأطراف المقيدة	٠,٠	٦١,٣	٠,٠	٦,١	٠,٠	٦٧,٤
مجموع المساهمات متعددة الأطراف	**٢٦,٨**	**٨٥,٩**	**١,٠**	**٠,٠**	**٤٧,٧**	**١٦١,٤**
مساهمات موجهة متعددة الأطراف	٠,٠	١٠٧,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٧,٥
قبل ١٩٩٦	١٥٨,٨	٤٧,٤	٠,٠	٠,٠	(٤٧,٧)	١٥٨,٥
ثنائية	١٠٨,٦	(١٧,٨)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٠,٨
مجموع أرصدة الاحيتاطيات والحسابات	**٢٩٤,٢**	**٢٢٣,٠**	**١,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**	**٥١٨,٢**

التحويل من الاعتمادات يعنى استخدام الأموال غير المقيدة لفئة من فئات البرامج تختلف عن الفئة التى خصصت لها الأموال في البدء.

الجدول ٧-١
كشف بيان أرصدة الاحتياطيات والحسابات في ١٩٩٦/١/١
(بملايين الدولارات)

	الأرصدة حتى ١٩٩٦/١/١	التنمية والتعمير والاستعداد للكوارث	عمليات الطوارئ		عمليات الإغاثة الممتدة	العمليات الخاصة	الحساب العام	حسابات الأمانة	مجموع حساب البرنامج
			الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ	حساب الاستجابة العاجلة					
التصنيف وفقا لحسابات ١٩٩٤-١٩٩٥									
احتياطي التشغيل	٩,٣						٩,٣		٩,٣
البرنامج العادي	٥٠,٩	٥٠,٩							٥٠,٩
الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ	(١٧,٩)		(١٧,٩)						(١٧,٩)
حساب الاستجابة العاجلة	١٢,٩			١٢,٩					١٢,٩
عمليات الإغاثة الممتدة	٥٦,٣				٥٦,٣				٥٦,٣
عمليات الطوارئ الخاصة	٤١,٢		٣٣,٨		٢,٣	٥,١			٤١,٢
البنود غير الغذائية	١٥,٤	١٥,٤							١٥,٤
العمليات الخاصة	١١,٣						٨,٠	٣,٣	١١,٣
تخفيف وطأة الكوارث	٩,٢							٩,٢	٩,٢
العمليات الثنائية	٩٤,٨							٩٤,٨	٩٤,٨
برنامج المهنيين المبتدئين	١,٣							١,٣	١,٣
حساب التأمين الذاتي	٩,٥						٩,٥		٩,٥
بيان أرصدة الحسابات في ١٩٩٦/١/١	**٢٩٤,٢**	**٦٦,٣**	**١٥,٩**	**١٢,٩**	**٥٨,٦**	**٥,١**	**٢٦,٨**	**١٠٨,٦**	**٢٩٤,٢**